# مُختَصَرُ النَّحْوِ

## تَألِيف: أبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم الضَّريريّ القُهُنْدُزِيّ

## المتوفَّى نحو (٤٢٠هـ)

## دِرَاسَة وَتَحْقِيق


**أ.د. أيمن السيد بيومي الجندي**
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**د. صفاء إبراهيم محمد عجلان**
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية (سابقًا)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

# مُختَصَرُ النَّحْو، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم الضَّريريّ القُهُنْدُزِيّ المتوفَّى نحو (٤٢٠هـ) دِرَاسَة وَتَحْقِيق

أ.د. أيمن السيد بيومي الجندي
قسم النحو والصرف – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. صفاء إبراهيم محمد عجلان
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية (سابقًا)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ    تاريخ قبول البحث: ١٤/ ١١/ ١٤٤٣ هـ

**ملخص الدراسة:**

تناول هذا البحثُ تحقيقَ كتاب مختصر النحو، لأبي الحسن الضريري، المتوفى في حدود عام ٤٢٠هـ، ودراسته.

وقد جاء البحث في قسمين؛ أمَّا الأول فترجمنا فيه للضريري ترجمة كاشفة عنه، ثم درسنا الكتاب المحقق دراسة موجزة بينا فيها مادته، ومنهجه التصنيفي العام، وانفرادات الضريري، والضوابط العامة في الكتاب، وأما القسم الثاني وهو التحقيق، فتحدثنا في مقدمته عن تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى الضريري، ووصف النسخ الخطية، ثم بينا المنهج الذي سرنا عليه في التحقيق، ثم أرفقنا نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق، ثم كان النص المحقق وفق قواعد التحقيق وأسسه العلمية.

وهذا الكتاب له نسخٌ كثيرة متفرقة في أنحاء العالم، وقفنا – بفضل الله – على سبعَ عشرةَ نسخة تامةً سليمةً منها، وقد اشتمل هذا المختصر على معظم أبواب النحو، وبعض الأدوات النحوية، وبعضِ الأبواب الصرفية، في ترتيبٍ بديعٍ لم يُسبقْ إليه، وفوق ذلك جاء في أسلوبٍ سهلٍ بعيدٍ عن التكلف والاختلافات النحوية؛ ممَّا جعله صالحًا لتعليم المبتدئين والباحثين.

**الكلمات المفتاحية:** المختصرات النحوية – تحقيق – الضريري – القهندزي.

* **نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية؛ لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٤٢هـ، برقم:(٢٠ – ١٣ – ٠٤ – ٠٠٩)**

# Mokhtasar ALnnaho authoring Abo Alhasan Ali bin Mohammad bin Ibrahim Althariri Alghondozi (died almost 420 H) Studying and investigation

**Dr. Ayman Assayed Bywomi Aljondi**
Department syntax, morphology and philology
Faculty Arabic language
Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

**Dr. safa Ibrahim Mohammad Ajlan**
Department syntax, morphology and philology
Faculty Arabic language
Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

**Abstract:**

This research deals with the investigation and study of the book “Mukhtasar Al-Nahw” by Abi Al-Hasan Al-Dhariri

who died around ٤٢٠ AH.

The research came in two sections. In the first section, I made a revealing translation of Al-Dariri. Then, I briefly studied the investigated book; I showed its material, its general classification approach, Al-Dariri’s singularities, and the general controls in the book. In the second section, which is the investigation, I spoke in its introduction about the investigation of the title of the book, documenting its attribution to Al-Dariri, describing the written copies. Then, I showed the approach that I followed in the investigation. I also attached samples of the copies approved in the investigation. Next, the text that was investigated according to the rules of investigation and its scientific foundations.

This book has many scattered copies around the world, and by the grace of God, I got seventeen complete and sound copies of them. This brief included most of the chapters on grammar, some grammatical tools, and some morphological chapters; in a wonderful and unprecedented order. Above all, it came in an easy style that was free from affectation and grammatical differences. That makes it suitable for teaching beginners and researchers.

**key words:** grammatical briefs - investigation - Al-Dariri - Al-Quandzi.

**المقدّمة**

الحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بعدَه، سيِّدِنا محمدٍ وعلى آله وأصحابهِ أجمعين، وبعد:

فقدْ أدركَ النحويُّون القُدامَى أهميةَ تيسيرِ النحوِ وتهذيبهِ؛ ولتحقيق ذلك عَمدُوا – أحيانًا – إلى تأليف المتون المنثورةِ المختصَرةِ في النَّحو، التي اتَّسمتْ بالدِّقة، والشمولِ، والترتيبِ المنطقي للموضوعات، وهذه المختصراتُ تمثِّلُ جُزءًا مُهمًّا في تاريخ النَّحو العربي؛ لكونها نمطًا من أنماط التأليف فيه، وقد استطاعتْ – بما لها من مكانة وأهمية – أنْ تكون ذاتَ مقدرةٍ على نقل التراث النحوي عبر أجيالٍ متعاقبةٍ.

ومن هذه المختصراتِ النحويةِ المهمَّةِ المتقدمةِ مختصَرُ أَبي الحْسَنِ القُهُنْدُزيّ، عَليّ بن مُحمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عبد الله، النَّيْسَابُورِي الضَّرِيريّ النَّحْوِيّ الأديب، المتوفي في حدود سنة ٤٢٠هـ، وهذا المختصَرُ اشتملَ على معظم أبوابِ النَّحو، وبعضِ أبوابٍ من الصَّرفِ، وامتازَ بسهولة الأسلوب، والابتعادِ عن التعقيدِ والغريب والتكلُّف والخلاف؛ مِمَّا جَعلَه في مَصافِّ كُتُبِ النحو التعليمية.

**وكان لتحقيق هذا الكتاب جملةٌ من الأسباب، منها:**

١- أنَّ في تحقيقه خدمةً للتراث العربي، ومشاركةً في إزاحة غبار الزمن عن ذخائره التي لا تزال حبيسةَ الخزائن، ولا سيما أن هذا الكتاب لم يسبق له تحقيقٌ أو دراسةٌ، فيما أعلم.

٢- كشف اللثام عن شخصية مُهمة في النحو العربي، لم تنلْ حظَّها من الشهرة والمعرفة لدى الدارسين، على الرغم من أنَّ الضريريَّ نحويٌّ متقدم توفي عام

٤٢٠هـ، وكان من أبرع أهل زمانه في النحو، وهو أستاذ للنحوي المفسِّر صاحبِ التفسير البسيط (الواحدي ت ٤٦٨هـ).

٣-أنَّ هذا المختصر متفرد في ترتيبه لأبواب النحو، كما أنه متفرد في العرض والمعالجة؛ إذ استشهد بكثيرٍ من آيات الذكر الحكيم، وهذا النوع من التأليف فيه تيسيرٌ للنحو، يجعل الناشئة والمتعلمين يُقبلون عليه باهتمامٍ.

٤-في تحقيق هذا المختصر خدمة للطلاب والمبتدئين في دراسة النحو، لما يتميز به من الإيجاز والسهولة مع الإلمام بقواعد النحو بعامة.

٥-أنَّ هذا المختصر يُمثِّل حلقة مهمة من حلقات التأليف في النحو العربي؛ إذ التأليف دار بين المطولات ككتاب سيبويه، والمختصرات، كالمقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس.

**وتسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:**

١-تحقيق هذا الكتاب تحقيقًا علميًّا، وإخراجه إخراجًا سليمًا كما أراده مؤلِّفُه.

٢-دراسة الكتاب دراسة نحوية شاملة.

٣-دراسة شخصية المؤلف الضريري دراسة علمية كاشفة عن مكانته النحوية.

٤-الوقوف على المنهج الذي اتبعه الضريري في ترتيب الأبواب والفصول.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة؛ فلم نقف على تحقيق أو دراسة نحوية ذات علاقة بالكتاب الذي بين أيدينا؛ إذ هو – فيما اطلعنا- لم يحقَّق من قبلُ.

وقد قدَّمنا لتحقيق هذا الكتاب دراسةً مفصَّلةً عنه جاءت في قسمين:

**أما القسم الأول**: فترجمنا فيه للضريري ترجمة كاشفة عنه، ثم درسنا الكتاب المحقق دراسة موجزة بينا فيها مادته، ومنهجه التصنيفي العام، وانفرادات الضريري، والضوابط العامة في الكتاب، ومذهب الضريري النحوي.

**وأما القسم الثاني– وهو التحقيق–**: فتحدثنا في مقدمته عن تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى الضريري، ووصف النسخ الخطية، ثم بينا المنهج الذي سرنا عليه في التحقيق، ثم أرفقنا نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق، ثم كان النص المحقق، فثبت المصادر والمراجع.

ولم يخلُ تحقيق هذا الكتاب من صعوبات، كغيره من الأعمال العلمية، ويُمكن أن نجمل هذه الصعوبات في أمرين:

**الأول**: صعوبة الحصول على النسخ الخطية لهذا الكتاب؛ إذْ هي مع كثرتها متفرقة في أنحاء العالم، كما سيظهر في وصفها، وقد وفقنا الله تعالى إلى الحصول على سبعَ عشرةَ نسخة تامة منها.

**الثاني**: الاختلافات الشكلية الكثيرة بين النسخ التي لم تؤثر في الجوهر والمضمون؛ ممَّا يستلزم التريث وطول البحث للوصول إلى اختيار المؤلِّف فيها؛ ولعلَّ هذه الاختلافات ترجع إلى أنَّ المؤلِّف كان ضريرًا، وكان يُملي هذا المختصر ويشرحه في أماكن متفرقة.

**وفي الختام**: نشكر كلِّ من أعاننا في الحصول على النسخ الخطية، وقدَّم لنا يدَ العونِ والمساعدة.

والحمد لله أولاً وآخِراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

***

## القسم الأول: الدراسة

## أولًا: التعريف بالضريري[1]

- **اسمُه ونسبُه:**

هو أبو الحسَـن علي بن محمَّد بن إبراهيم بن عبد الله الضّـريريّ النحويّ القُهُنْدُزِيّ[2] النيسَابوريّ، النحويُّ الأديبُ[3].

---

(١) انظر ترجمته في: (التفسير البسيط ١/ ٤٢٠، ومعجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وإنباه الرواة ٣١٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٧٨/٢١، ونكت الهِمْيان في نكت العُميان ص ٢٠٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٩٢/٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٦/٢، والروض الباسم في شيوخ الحاكم ٧٣٢/١، ومعجم المؤلفين ١٧٧/٧).

(٢) نسبة إلى (قهندز). قال السمعاني: "(القهندزي) بضم القاف والهاء وسكون النون والدال المهملة وفي آخرها الزاي، وهذه النسبة إلى قُهندز بلاد شتى، وهي المدينة الداخلة المسورة". (الأنساب ٥٢٣/١٠). والمقصود هنا قهندز نيسابور. وقال ياقوت الحموي: "بفتح أوله وثانيه، وسكون النون، وفتح الدال، وزاي، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة، وأكثر الرّواة يسمونه قهندز وهو تعريب كهندز معناه: القلعة العتيقة، وفيه تقديم وتأخير؛ لأن كهن هو العتيق ودز قلعة ثم كثر حتى اختصّ بقلاع المدن، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في غير مدينة مشهورة، وهو في مواضع كثيرة، منها: قهندز سمرقند، وقهندز بخارى، وقهندز بلخ، وقهندز مرو، وقهندز نيسابور". (معجم البلدان ٤١٩/٤). وقد ورد في معظم النسخ مضبوطًا بما ضبطه به السمعاني.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢. وقد لقَّبه حاجي خليفة في كشف الظنون (٨١/١)، وبروكلمان في (تاريخ الأدب العربي ٢٦٨/٥)، وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين ١٧٦/٧) بـ (حميد الدين)، ولم أقف على هذا اللقب عند غيرهم ممن ترجم له.

- **مولده ونشأته:**

لم يُثبت المترجمون له سنةَ مولدِه، ولم يُشيروا إلى ما يُمكن أن يُستندَ إليه في ذلك – على ما هو الشـــأن مع الكثير من الأعلام، كما أنهم لم يتحدثوا عن نشأته سوى أنهم أجمعوا على أنه نيسابوريّ.

- **مكانته وثناء العلماء عليه:**

للرجل مكانة كبيرة عند العلماء؛ فقد قالوا عنه: الشـــيخ الإمام الفقيه الأديب الزَّاهد النحوي، يقول تلميذه الواحديُّ (ت ٤٦٨هـــــ) صـــاحب التفسير البسيط: "وأمَّا النَّحو، فإني لما كنت في مَيْعَةِ، صِبَاي، وشَرْخِ شَبيبتي، وقعتُ إلى الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضَّرير–رَحِمَهُ اللَّهُ – وكان من أبرع أهل زمانه في لطائف النحو وغوامضِه، وأعلمهم بمضايق طوق العربية ودقائقها، ولعلَّه تفرس فيَّ، وتوسـم أثرَ الخيرِ لدي، فتجرد لتخريجي، وصـرف وكده إلى تأديبي، ولم يذخر عني شـــيئًا من مكنون ما عنده، حتى اســـتأثرني بأفلاذه، وسـعدت به أفضـل ما سَعِدَ تلميذ بأسـتاذه، وقرأت عليه جوامعَ النحو والتصـــريف والمعاني، وعلقت عنه قريبًا من مائة جزءٍ في المســـائل المشـكلة، وسمعت منه أكثر مصـنفاته، في النحو والعروض والعلل، وخصـني بكتابه الكبير في علل القراءات المرتبة في كتاب (الغاية)، لابن مِهران"(١). ويقول عنه ياقوت الحموي: "النحويُّ الأديب النيسـابوري: من أصـحاب أبي

---

(١) التفسير البسيط ١/٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨.

عبد الله، شيخ فاضل من الأدباء"[1]، ويقول الصفدي: "كان شيخاً فاضلاً، وقرأ عليه الأئمة وتخرجُوا به، وقرأ عليه مثلُ الواحدي"[2].

---

(١) معجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وانظر: بغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٢) نكت الهميان ص ٢٠٠، والوافي بالوفيات ٢٧٨/٢١.

- **شيوخه:**

لم ينقل المؤرخون لنا من شيوخه سوى أستاذٍ واحدٍ سَمِعَ منه الحديثَ، وهو:

محمد بن إبراهيم بن الحسن بن موسى بن يزيد بن مهران المناشِكي النيسابوري أبو العباس المحامِلي، وهو شيخ معروف بنيسابور، وكان أكثر جلوسه على باب خان مكي لشركةٍ له هناك، كتب الحديث قبل التسعين والمائتين، وعمَّر إلى النيف وستين وثلاثمائة، وحدَّث في أواخر عمره، وتُوفي في شهر رمضان سنة خمس وستين وثلاثمائة، وهو ابن أربع وتسعين سنة(١).

وقد ذكر بعضُ من ترجم له أن له شيوخًا آخرين، لكنهم لم يُسمّوا أحدًا منهم(٢).

- **تلاميذه:**

نصَّ المترجمون على أنَّ جمعًا من الناس سمعُوا منه، وقرأ عليه الأئمة، وتخرّجوا به(٣)، ورجلٌ عَرفتَ شأنه ومكانته طبعيٌّ أن يتخرج على يديه الكثير من الطلاب، ومع ذلك لم يُذكرْ من تلاميذه سوى الواحدي:

---

(١) انظر: تاريخ نيسابور ص ١٠١، والروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٧٩٥/٢، ومعجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٢) انظر: تاريخ نيسابور ص ١٠١، والروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٧٩٥/٢، ومعجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وإنباه الرواة ٣١٠/٢، ونكت الهميان ص ٢٠٠، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

وهو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، من أولاد النجار، أصلهم من سادة، وكان واحد عصره وإمام وقته في التفسير وهو صاحب (البسيط)، و(الوجيز)، و(الوسيط) في التفسير، وبهذه الأسماء سُمّي حجة الإسلام، مات بنيسابور في جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة(١).

وقد سبق كلام الواحدي الذي ينصُّ فيه على تلمذته لأبي الحسن الضريري، وثنائه عليه، كما نصَّ على ذلك غالب من ترجم له(٢).

- **آثاره:**

ذكر الواحديُّ أنَّ لشيخه أبي الحسن الضريري مصنفاتٍ في النحو، والعروض، والعلل، قال: "وقرأتُ عليه جوامع النحو والتصريف والمعاني، وعلقت عنه قريبًا من مائة جزءٍ في المسائل المشكلة، وسمعت منه أكثر مصنفاته، في النحو والعروض والعلل، وخصَّني بكتابه الكبير في علل القراءات المرتبة في كتاب (الغاية)، لابن مِهران"(٣).

---

(١) انظر: معجم الأدباء ١٢/ ٢٥٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٩، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٢٨٩، والعقد المذهب في طبقات المذهب لابن الملقن ص ٨٦.

(٢) انظر: التفسير البسيط ١/ ٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨، والوافي بالوفيات ٢١/٢٧٨، وبغية الوعاة ٢/١٨٦.

(٣) التفسير البسيط ١/ ٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨، وهدية العارفين ١/٦٨٧، ومعجم المؤلفين ٧/١٧٦.

ومع تنوع تصانيف الضريري لم يثبت له المؤرخون سوى ثلاثة كتب، وبيانُها على النحو الآتي:

١- مختصر النحو، أو مقدمة الضريري، وهو موضوع الدراسة والتحقيق، وله حديث مستقل.

٢- كتاب العروض(١).

٣- شرح الغاية، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري المتوفى سنة ٣٨١هـ(٢).

هذا، وقد ذكر صاحب (معجم المؤلِّفين) أن من تصانيف الضريري تعليقة على أصول البزدوي، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ فخرَ الإسلام البزدوي. تُوفيَ سنة ٤٨٢هـ(٣)، أي بعد وفاة الضريري بأكثر من ستين عامًا.

---

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٦٨: أن منه نسخة في مكتبة برلين برقم (٧١٠٩)، وانظر: معجم المؤلفين ١٧٦/٧، وهدية العارفين ٦٨٧/١.

(٢) ذكر بروكلمان (تاريخ الأدب العربي ١٦٨/٥) أن منه نسخة في دار الكتب المصرية، برقم (٣٤٤) تفسير، تيمور، وقد اطلعت على هذه النسخة، فوجدتها لمؤلِّف آخر، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن محمد الفارسي المقرئ "ت ٤٣١هـ"، وهذه النسخة تحتوي على النصف الأول من الكتاب فقط، وقد كُتبت سنة ٤١٣هـ، كما يُستفاد من كتابة بأوَّلها بخط أحد مالكيها. انظر: فهرس الخزانة التيمورية ٤١/١.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٦٠٢/١٨، ٦٠٣، والأعلام ٣٢٨/٤.

- **وفاته:**

أغلب كُتب التراجم لم تُشــرْ إلى تاريخ وفاته، وذكر حاجي خليفة[١]، وبروكلمان[٢]، وصـاحب (معجم المؤلفين)[٣] أنه تُوفي عام (٦٦٦هــــ)، أمَّا صاحب (هدية العارفين)[٤] فنصَّ على أنه توفي في حدود سنة (٤٢٠هـــ)، كما نصَّ بروكلمان على أن كتاب العروض للضــريري كُتبَ فيه أنه تُوفي عام (٤٢٠هـــ)، وجعل ذلك من الخطأ، والراجح لديَّ أنه ليس خطأً، وأنه توفي نحو (٤٢٠هـــ)؛ لأنَّ جميع المصـادر اتفقت على أن تاريخ وفاة تلميذه أبي الحسن الواحدي هو (٤٦٨هـ)، وقد ذكر مَن ترجم للواحدي أنه شاخ، وكان عند وفاته من أبناء الســبعين[٥]؛ فيكون ذلك أنســب وأوفق بين الأســتاذ وتلميذه من حيثُ الزمن، ويُؤكد ذلك أني وقفت على رســالة في (المذكر والمؤنث)، لمؤلفٍ مجهول، كُتب في اللوح الأخير منه ما يأتي: (صـحـحتُه على الشـيخ الأوحد العالم الجليل أبي الحســن علي بن محمد - سـلمه الله — في الجامع سنة سبع عشرةَ وأربع مائة)، وهذه الرسالة في مجموع برقم (١٢٢٠٥)، في كتبخانة أستان قدس رضوي.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٨١.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٨٦.

(٣) ٧/ ١٧٦.

(٤) ١/ ٦٨٧.

(٥) انظر ترجمة الواحدي في: معجم الأدباء ١١/ ٢٥٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٤، ومقدمة تحقيق التفسير البسيط ١/ ٢٦.

## ثانياً: دراسة الكتاب

- **موضوع الكتاب ومادته:**

وضع أبو الحسن الضريريُّ كتابَه (مختصر النحو)، وقد حاول أنْ يُبرزَه على مثالٍ لم يتأتَّ لسابقيه، فجاءَ الكتابُ مفيدًا جِدًّا في بابه؛ إذ هو متنٌ مُهم من متون النحو القديمة، الذي تناولَ أبوابَ النحو بمعناه العام – أي: الذي يَمزج بين النحو والصرف في كتاب واحد، كما فعل سيبويه – بطريقة سهلة ميسَّرة، فقد تكلَّم عن أنواع الكلام، والإعراب الأصلي والفرعي والبناء، والمبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعول به، والنائب عن الفاعل، والإضافة، والأفعال التي ترفع الأفعال وتنصب الأخبار، والحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، والحروف التي تخفض الأسماء، والحروف التي يقع ما بعدها من الأسماء مبتدأ، والأفعال، والمصدر، والحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، والحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، والجوابات، وما يتبع الاسم في إعرابه، وهو النعت والتوكيد والعطف والبدل، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والنداء، والترخيم، والندبة، ونعم وبئس، وما النافية، وأنواع (ما) في الكلام العربي، وأنها تأتي على اثني عشر وجهًا، والنفي بلا، وكم بنوعيها، ومذ ومنذ، وحروف القسم، وباب حتى، ومواضع كسر همزة إن وفتحها، وعسى وكاد، والتعجب، والظرف بنوعيه، والاستثناء، ونون التوكيد، وألفات الوصل، والعدد، والأسماء التي تنصرف وما لا تنصرف، والأسماء التي توصل، وهي الذي، والتي، والتصغير، والنسب، وجمع التكسير، والتاء بنوعيها: التاء الأصلية، وتاء الجمع، والنون التي تكون في الواحد في آخر الاسم، كسرحان.

- **منهج أبي الحسن الضريري في كتابه:**

اتَّسم منهج الضريري بجملةٍ من السمات، التي يُمكن إجمالُها فيما يأتي:

١- ترسَّم في عرض مادة الكتاب كلِّها سبيلَ الاختصارِ والإجمالِ؛ فقد كان يَعرضها مجملةً، دون استطرادٍ، أو تطلُّب عَدٍّ وحصرٍ، ودليل ذلك أنه لم يعرض للخلاف مطلقًا، ولم يستشهد بغير القرآن الكريم؛ فإن لم يجد الشاهد في القرآن، توجَّه إلى المثال المصنوع، وقد يجمع بينهما للإيضاح والبيان.

٢- تفرَّد الكتابُ في ترتيبه وتبويبه –كما سبق– فجاء مشتملًا على أبوابٍ من النحو والصرف والأدوات والحروف بشكل سهلٍ واضحٍ؛ لذا فهو كتابٌ للمبتدئين مفيدٌ ونافعٌ بإذن الله.

٣- شواهد الكتاب قائمة على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكان من منهجه أنه يأتي بشاهدٍ واحدٍ لكلِّ مسألة يتحدث عنها، ولم يخرج عن الاستشهاد بالقرآن الكريم إلَّا إلى المثال المصنوع في قليلٍ من الأحيان، ودليل اهتمامه البالغ بالاستشهاد بالقرآن الكريم، أنه عندما تكلم عن أنواع (ما) ذكر أنها في كلام العرب على أحد عشر وجهًا، وأن القرآن ناطق بهنَّ(١).

٤- العناية بإعراب الأمثلة والشواهد وتوضيحها سواء كانت قرآنًا أو أمثلة مصنوعة، مع ذكره الأوجهَ الإعرابية المختلفة أحيانًا(٢).

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٣٢.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٩، ١١، ٣٤، ٤٢، ٤٥.

- **انفرادات الضريري:**

وقفَ البحثُ على جُملةٍ من الأمور التي يُمكن أن تُوصف بأنها من انفرادات الضريري، ومن أبرزها:

١-علامة الفعل عنده: (ما يَحتمل طرفي الزمان أو أحدهما)[١].

٢-استعمل بعض المصطلحات غير المألوفة عند النحويين، نحو: (ستة أسماء معتلة)[٢]، ويعني بها: الأسماء الستة، و(الأفعال المنشعبة)[٣]، ويعني بها: الأفعال المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية.

٣-أعرب المرفوع بعد الظرف والمجرور خبرًا له، أو خبرَ الصفة، في نحو: علَى زيدٍ درهمٌ، قال: "خفضتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ (علَى)، ورفعتَ (درهمًا)؛ لأنه خبر (علَى)، وإنْ شئتَ قلتَ: إنه خبرُ الصفةِ، [نحو: الثابتُ على زيدٍ دِرْهمٌ]"[٤].

٤-جعل الفعل أربعة أقسام، هي: (الماضي، والمستقبل، والأمر، والنهي)، قال: "اعلمْ أن الفعل على أربعة أوجه: فعل ماضٍ ... وفعل مستقبل ... والأمر، والنهي"[٥].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ١.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٧.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٤٧.

(٤) انظر: النص المحقق ص ١٦.

(٥) انظر: النص المحقق ص ١٨.

- **وضع الضوابط العامة، والقواعد الكليَّة:**

اشتمل هذا المختصر على عددٍ غير قليلٍ من الأمور الكلية الضابطة، ومن أبرزها:

١-(وليس يُعرب من الكلام كلِّه إلَّا الاسمُ المتمكنُ، والفعل المضارع)[١].

٢-(ليس في الأسماء جزمٌ ولا في الأفعال خفضٌ)[٢].

٣-(كلُّ فعلٍ مستقبلٍ في آخره ألف مقصورة لم يظهر فيه الإعراب)[٣].

٤-(كل اسمٍ في آخره ياءٌ إذا انفتح ما قبلَ الياء لم يحتمل من الحركات كلها شيئًا)[٤].

٥-(اعلمْ أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ أبدًا، والمفعولُ بهِ منصوبٌ أبدًا تقدَّمَ أو تأخَّرَ)[٥].

٦-(اعلمْ أنَّ الإضافةَ إنَّما تقعُ بين الاسمينِ)[٦].

٧-(إذا توسَّطتْ (إنَّ) في الكلام، أو وقعتْ بعد العِلْمِ أو الظنِّ أو الشَّهادة، فهي مفتوحةٌ)[٧].

٨-(كلّ شيءٍ لا روحَ فيه، إنْ شئتَ ذكَّرتَه، وإن شئتَ أنَّثتَهُ)[٨].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٣.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٢.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٩.

(٤) انظر: النص المحقق ص ١٠.

(٥) انظر: النص المحقق ص ١٢.

(٦) انظر: النص المحقق ص ١٤.

(٧) انظر: النص المحقق ص ٤٠.

(٨) انظر: النص المحقق ص ٢٧.

٩-(الجموعُ كلُّها مؤنَّثةٌ إلَّا جمعَ السلامةِ)[١].

- **مذهب الضريري النحوي:**

اتضح للبحث من مسلك المصنِّف في كتابه أنه جمع بين المذهبين البصري والكوفي، وإن لم يُصرِّح بذكرهما، وأنَّه كان يميلُ إلى المذهب الكوفي أكثر من المذهب البصري، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولًا: موافقته المذهب البصري

١-رفع (كان) وأخواتها الأسماءَ، ونصبها وأخواتها الأخبارَ[٢].

٢-(نعم، وبئس) عنده فعلان ماضيانِ يرفعان من الأسماء ما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، والمضمر المفسَّر بنكرة منصوبة[٣].

٣-العطف بـ (حتى)، كقولك: (جاءني القومُ حتى زيدٌ) [٤].

ثانيًا: موافقته المذهب الكوفي في مسائل منها:

١-علامة رفع المثنى الألف، وعلامة النصب والجر الياء[٥].

٢-إعمال الظرف والجار والمجرور دون اعتماد[٦].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٢٧.

(٢) انظر: النص المحقق ص ١٥.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٣٠.

(٤) انظر: النص المحقق ص ٣٩.

(٥) انظر: النص المحقق ص ٤.

(٦) انظر: النص المحقق ص ١٦.

٣- جعله (هذا) إذا أريد بها التقريب من أخوات كان في احتياجها إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبر منصوب، نحو: كيف أخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ واقفًا[١]؟

٤- جعل (ليس) من حروف العطف[٢].

٥- نصب المضارع بعد (حتى) بها نفسها لا بأنْ مضمرة[٣].

٦- استخدام مصطلح (التفسير) مقابل التمييز[٤]، ومصطلح الجحد مقابل النفي[٥].

٧- إعمالِ حرفِ القسَم محذوفًا بغير عوض[٦].

***

---

(١) انظر: النص المحقق ص ١٦، ١٧.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٢٤.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٣٨.

(٤) انظر: النص المحقق ص ٥٠.

(٥) انظر: النص المحقق ص ٢١.

(٦) انظر: النص المحقق ص ٢١.

## القسم الثاني: التحقيق

### أولا: مدخل إلى التحقيق

### ويشمل الحديث عن النقاط الآتية:

### أ- توثيق نسبة الكتاب إلى الضريري:

نسبة كتاب (مختصر النحو) إلى أبي الحسن الضريري ثابتةٌ لا شكَّ فيها، بما يأتي:

١- التصريح بنسبته إليه في مقدمة جميع النسخ الخطيَّة، قال: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتَّقينَ، والصلاةُ والسلامُ على رَسولِهِ محمدٍ وآلِهِ وأصْحابِهِ أجمعين. قال الشيخُ الإمامُ الأجلُّ الزَّاهدُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بن إبراهيمَ الضَّريريُّ القُهندزيُّ – رحمةُ اللهِ تعالى عليهِ – اعلمْ أنَّ كلام العرب ينقسم على ثلاثة أقسامٍ".

٢- ورود اسم الكتاب واسم مؤلِّفه على أغلفة معظم النسخ الخطيَّة.

٣- ورود الكتاب منسوبًا إليه في تاريخ الأدب العربي(١)، ومعجم المؤلفين(٢).

٤- ورود هذا الكتاب عند المتأخرين والنقل عنه؛ فقد نقل عنه القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نَكري في كتابه (دستور العلماء). قال: "ما يحتمل طرفي الزمان أو أحدهما، أي: علامة الفعل ما يحتمل إلى آخره. هذه

---

(١) ٥/٢٦٨.

(٢) ٧/١٧٦.

العبارة وقعتْ في الرسالة المشهورة بالضريري في علم النحو"[1]، وهذا النقل بنصِّه في الكتاب؛ بل هو ممَّا تفرَّد به.

٥- ورود الكتاب منسوبًا له في فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم (٧٠٦٩٩) نحو[2].

## ب- تحقيق عنوان الكتاب:

لم يُصَرِّحْ أبو الحسن الضريري في مقدمة كتابه باسمٍ له، وقد ورد لهذا الكتاب أكثر من اسمٍ على أغلفة النسخ الخطية، وهذه الأسماء من وضع المفهرسين والنُّساخ، وهي مرتبة حسب أكثرية الورود على النحو الآتي: (مختصر النحو – مقدمة الضريري –كتاب في النحو – رسالة في النحو – الكتاب الضريري – قوانين لسان العربية).

أمَّا كُتب التراجم، فذكرت اسمين اثنين للكتاب، أحدهما: مختصر النحو، والآخر: مقدمة الضريري[3]، وذكر عمر رضا كحالة اسمًا واحدًا فقط، وهو (مختصر النحو)[4]، وهو أكثرُ اتفاقًا مع مادة الكتاب التي اشتملت على معظم أبواب النحو، وبعض أبوابٍ من الصرف، نحو باب التصغير والنسب، وجمع التكسير، والتذكير والتأنيث، وبهذا لم تقف مادة المخطوط عند المقدمات

---

(١) دستور العلماء ١٣٥/٣.

(٢) انظر: خزانة التراث (فهرس مخطوطات) ٩٣٤/٦٩.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٦٨/٥، وخزانة التراث ٩٣٤/٦٩.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ١٧٦/٧.

النحوية فقط؛ لذا اخترت للكتاب اسمَ (مختصر النحو)؛ لأنه الأقرب إلى مضمونه ومادته، ولأنه أكثر الأسماء ورودًا في كتب التراجم وأغلفة النسخ.

**ج- وصف النسخ الخطيَّة:**

لهذا الكتاب – حسبَ علمي – نسخٌ كثيرةٌ متفرقة في أنحاء العالم، استطعنا الحصول – بفضل الله – على سبعَ عشرةَ نسخةً تامَّةً منها، وقد اصطفيت منها سبعَ نسخٍ اعتمدتها في التحقيق، أمَّا النسخ العشر الباقية فكانت استئناسًا، وقد أفدت منها في بعض المواضع، وهاكم الحديث عن هذه النسخ بالتفصيل:

**أولًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:**

١- **نسخة الكويت**، وهي محفوظة في جامعة الكويت، مكتبة كلية الآداب والمخطوطات العربية، مخطوط برقم (١٢١١)، وعدد الألواح ستة وأربعون لوحًا، في كل لوحٍ صفحتان، وفي كل صفحة سبعة أسطر، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا، وكُتبت بخط النسخ المعتاد، واسم ناسخها خيرُ الله نبوي، وتاريخ النسخ (١٢٨٢هـ) في قرية (مانده)، وهي نسخة تامة وخالية من العيوب، وبها كثيرٌ من الكلمات المضبوطة بالشكل، وعلى الهوامش وبين الأسطر تعليقات باللغة الفارسية، وفي بدايتها فوائد بمقدار لوحين، وكذلك في نهايتها، وتلك الفوائد لا علاقة لها بموضوع الكتاب، ولذلك لن أعتدَّ بها في عدد الألواح، وبها نظام التعقيبة، وعنوانها في فهرس المكتبة مختصر النحو، ومقدمة الضريري، وعلى لوحة الغلاف جاء العنوان بخط حديث باللون الأزرق بهذا الاسم: (الضريري في قوانين لسان العربية، تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضريري القهندزي)، وتحت هذا العنوان ختم المكتبة. وقد قدَّمتُ هذه النسخة على غيرها مع تأخر زمن نسخِها، فاتخذتُها أصلًا؛ لأنها أوْفى النسخ، وأصحُّها، وأسلمُها من حيثُ ترتيبُ الأبوابِ والفصولِ، وعليها حواشٍ مفيدةٌ، وسماعاتٌ كثيرةٌ باللغتين العربية والفارسية، **ورمزتُ لها بالرمز** (أ).

٢- **نسخة المكتبة المحمودية،** بالمدينة المنورة، وهي محفوظة فيها برقم (٢٢٨٩ خ)، عدد الألواح ثلاثة وثلاثون لوحًا، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، في كل سطر سبع كلمات تقريبًا، والخط نسخي واضح جدًّا، وممزوج بخط الرقعة، كُتبت فيه كلمات (باب، فصل، قال تعالى) بالمداد الأحمر، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعلى هوامشها وبين الأسطر تعليقات كثيرة جدًّا، وفي نهايتها: ملك عبد القادر بن منير السليماني، وعلى لوحة الغلاف (الكتاب الضريري في النحو، لمولانا أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضريري القهندزي، رحمه الله تعالى). **ورمزت لها بالرمز (ب).**

٣- **نسخة مركز جمعة الماجد،** المحفوظة تحت رقم (٣٧٧٦٦١)، وعدد الألواح ثلاثة عشرَ لوحًا، وعدد الأسطر سبعةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا، والخط نسخي واضح جدًّا، وبها نظام التعقيبة في كل لوحٍ، وفي صفحة الغلاف جاء العنوان (كتاب في النحو، تأليف علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله القهندزي النحوي أبي الحسن النيسابوري الضرير) بخط حديث، وفي آخرها اسم الناسخ وهو علي بن محمد، وتاريخ النسخ وهو (١٠٧٥هـ)، **ورمزت لها بالرمز (ج).**

٤- **نسخة الجامعة العثمانية**، وهي محفوظة فيها برقم (٣٦٣)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد برقم (٥٥٨٥٦٦)، عدد الألواح خمسة وخمسون لوحًا، وعدد الأسطر مختلفٌ، فالألواح من (٢ – ٢٤) عدد الأسطر فيها خمسة أسطرٍ، وعدد الكلمات في كل سطر ستّ كلمات تقريبًا، وبقية الألواح عدد الأسطر فيها تسعة أسطرٍ، وعدد كلمات كل سطر سبع كلمات تقريبًا، ونوع الخط نسخي واضح جدًّا، وعناوين الفصول والأبواب باللون الأحمر، وبها نظام التعقيبة، وفي آخرها اسم الناسخ، وهو نظام الدين، وتاريخ النسخ، وهو ٢٥ من ذي الحجة عام ١٠٧٢هـ، وفي صفحة الغلاف (المالك للكتاب محمد عظيم الدين)، أمَّا العنوان فيها فهو (ضريري)، **ورمزت لها بالرمز (د)**.

٥- **نسخة دار الكتب الخليلية**، برقم حفظ (٦٧) نحو، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد تحت رقم (٥٥٨٢٥٠)، عدد الألواح واحد وثلاثون لوحًا، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، وكلمات كلِّ سطرٍ عشرُ كلمات تقريبًا، نوع الخط نسخ واضح جدًّا، وخالية من العيوب، وجاءت عناوين الأبواب والفصول باللون الأحمر، وبها بعض الهوامش والتعليقات، وفيها نظام التعقيبة، وفي صفحة الغلاف كُتب العنوان بخط حديثٍ، هكذا (هذا الكتاب المسمَّى ضريري)، وتحته: (مالكه محمد عبد الله بن محمد صبغة الله، عفى الله عنهم)، وتاريخ النسخ (١١٤١هـ)، **ورمزت لها بالرمز (هـ)**.

٦- **نسخة مكتبة الأزهر**، تحت عنوان: (كتاب في النحو، للقهندزي أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الضرير ت٤٢٠)، وهي

محفوظة ضمن مجموع تحت رقم: (٣١٧٩ نحو)، (٤١٠٩١ زكي)، الرسالة رقم ٢، خطها نسخي معتاد واضح جدًّا، وبها بعض الكلمات باللون الأحمر، وهي نسخة تامة، لا سقط فيها ولا طمس، وتقع في خمسةٍ وثلاثين لوحًا، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة خمسةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطرٍ سبع كلمات تقريبًا، **ورمزت لها بالرمز** (و).

٧- **نسخة قطر**، وهي محفوظة في دار الكتب القطرية ضمن مجموع تحت رقم (٤/١١١٥ نحو)، وهي الرسالة الرابعة فيه، بعنوان: (كتاب في النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم ت في حدود ٤٢٠هـ)، عدد الألواح عشرون لوحًا من (٩٢ – ١١١)، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة، ونوع الخط نسخي واضح جدًّا، وبعض الكلمات باللون الأحمر، وبهامش النسخة بعض التعليقات، **ورمزت لها بالرمز** (ز).

**ثانيًا: وصف بقية النسخ المستأنس بها في التحقيق**[1]:

١- **نسخة المكتبة المركزية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهي محفوظة فيها تحت رقم (١٢٤٠٦)، بعنوان (كتاب في النحو لعلي بن محمد الضريري).

٢- **نسخة مكتبة الأحقاف**، برقم (٦٣)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٢٤٦٤٤)، بعنوان (مختصر النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الضريري، أبو الحسن، ت نحو ٤٢٠هـ)، واسم ناسخها الشيخ عبد المجيد.

٣- **نسخة مكتبة كلية الباقيات الصالحات**، تحت رقم (٥٥٣٤)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد برقم (٣٢٠١٤٩)، بعنوان (الضريري في النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم، النيسابوري، الضريري أبو الحسن، ت نحو ٤٢٠هـ).

٤- **نسخة مكتبة ضريح بير محمد شاه**، برقم (B١٧٩٦)، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (٧١٦٧٧١)، بعنوان (مقدمة الضريري)، وناسخها كريم الله.

٥- **نسخة مكتبة غازي خسرو بك**، بسراييفو بالبوسنة والهرسك، برقم (٣٢٧٤٧)، بعنوان: (مختصر النحو).

٦- **نسخة مكتبة ملي ملك إيران**، وهي محفوظة بها ضمن مجموع برقم (١٧٥٤)، بعنوان (رسالة في النحو للأديب أبي الحسن علي القهندزي).

---

(١) تنويه: سأكتفي في وصف هذه النسخ بذكر مكان حفظها، ورقمها، واسم الناسخ وتاريخ النسخ إنْ وُجدا؛ خشيةَ الإطالة؛ لكثرتها، ولكونها غيرَ معتمدة في التحقيق.

٧- **نسخة مكتبة لالا بتركيا**، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم (١٣٧١١)، وتاريخ النسخ ١١٣٣هـ.

٨- **نسخة المكتبة الناصرية**، برقم (١٣٠٩)، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٦٩٦٢٠٨)، بعنوان (الضريري في النحو).

٩- **نسخة حجرية**، طبعة دار مطيع حسيني فياض، سنة ١٩١٦م، بالهند، وتقع في ٣٤ ورقة.

١٠- **نسخة حجرية**، طبعة مومباي سنة ١٣٠٦، بالهند، وتقع في ٣٦ ورقة.

## د- منهج التحقيق:

الغاية من التحقيق نشرُ المخطوطة صحيحةً كما وضعها مؤلِّفُها، وقد سعينا في تحقيقنا إلى الحفاظ على نصِّ المخطوطة، فسرنا في التحقيق حسب الأسس الآتية:

١- نسخنا المخطوط، وفق القواعد الإملائية المعروفة الآن، ووضعنا علامات الترقيم المناسبة.

٢- عند اختلاف النسخ — والاختلافات كثيرة كما سبق - أثبتنا ما له تأثير، وأغفلنا التنبيه على ما ليس له تأثير؛ خشية إثقال الحواشي، بما لا يُفيد.

٣- وثَّقنا المسائل النحوية من مظانها في الكتب النحوية.

٤- تتبعنا النصَّ، وعلقت على كل ما يحتاج إلى تعليق، فوضحنا المبهم، وفصلنا المجمل، وأكملنا النقص.

٥- ضبطنا كلَّ ما يحتاج إلى ضبطٍ في النصِّ.

٦- خرجنا الآيات القرآنية الكريمة بذكر السورة ورقم الآية، وكتابة الآيات بالرسم القرآني إلا ما كان قراءة، فكتبناها بخط الوورد.

٧- خرجنا القراءات القرآنية من مظانها الأصيلة، ونسبناها إلى قارئيها.

٨- ذيَّلنا البحث بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

## هـ- نماذج خطية من النسخ المعتمدة:

### نسخة (أ)





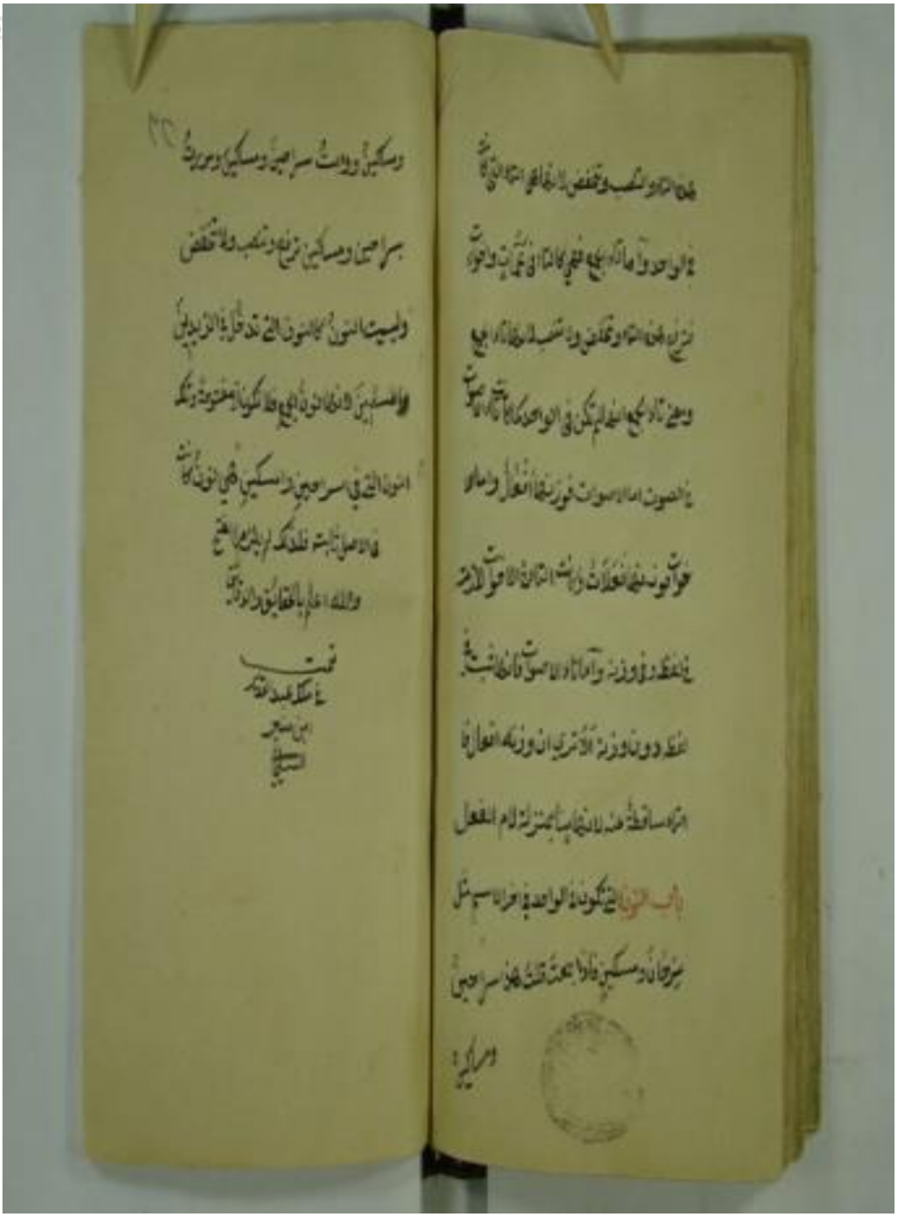
**نسخة (ب)**



## نسخة (ب)



## نسخة (ب)



# نسخة (ج)





قال الشيخ الفقيه أبو الحسن علي بن ... 

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسول
الله محمد وآله وصحبه أجمعين اعلم أن كلام العرب ينقسم على ثلاثة أقسام اسم
وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم زيد وفرس ونحوه والفعل قام ويقوم
ونحوه والحرف من وعن ونحوه وعلامة الاسم التنوين والألف واللام
والإضافة وعلامة الفعل ما يحتمل ظرفي الزمان والمكان أو أحدهما و
علامة الحرف خلوه عن علامات الاسم والفعل فصل الإعراب على
أربعة أوجه رفع ونصب وجر وجزم فالرفع نحو جاءني زيد وعلامة الرفع
فيه ضمة الدال والنصب فيه فتحة الدال والجزم نحو لم يفعل ونحوه وعلامة
الجزم فيه سكون اللام والجر نحو مررت بزيد وعلامة الجر فيه كسرة
الدال فصل الرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال جميعا
والخفض مختص بالأسماء دون الأفعال والجزم مختص بالأفعال دون
الأسماء فليس في الأسماء جزم ولا في الأفعال خفض فصل وليس يعرب
من الأسماء كلها إلا الاسم المتمكن والفعل المضارع وسائر الكلام مبني
لا يتغير آخره بدخول العوامل عليه نحو ضرب وكيف ومنذ وهل وبل
وأمس وهؤلاء وحيث وما أشبهه فصل والإعراب يلزم آخر الكلمة

دون

دون أولها وأوسطها ألا ترى أن الاسم ينون والفعل لا ينون والاسم يجر
والفعل لا يجر والاسم يثنى ويجمع والفعل لا يثنى ولا يجمع فرقا بين إعراب
الاسم وبين إعراب الفعل وبين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف فصل وإذا
ثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفا ونونا كقولك جاءني الزيدان
والهندان وعلامة الرفع فيه الألف والنون نحو قوله تعالى قال رجلان
وإذا ثنيت الاسم المنصوب والمجرور زدت في آخره ياء ونونا وفتحت
ما قبلها كقولك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين نحو قوله تعالى
وكان أبواه مؤمنين في النصب وقوله تعالى كانتا تحت عبدين
من عبادنا صالحين في الجر فصل وإذا جمعت الاسم المرفوع
زدت في آخره واوا ونونا وضممت ما قبلها كقولك جاءني الزيدون
وعلامة الرفع فيه الواو والنون بدل من التنوين نحو قوله تعالى
إنما المؤمنون إخوة وإذا جمعت الاسم المنصوب والمجرور زدت
في آخره ياء ونونا وكسرت ما قبلها وفتحت النون كقولك رأيت
الزيدين ومررت بالزيدين وعلامة النصب والجر فيهما الياء والنون
عوض التنوين نحو قوله تعالى إن المؤمنين والمؤمنات وقال
في الجر وكان بالمؤمنين رحيما فصل والنون التثنية مكسورة أبدا
ونون الجمع مفتوحة أبدا وهما تسقطان عند الإضافة كقولك

## نسخة (د)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين

والصلوات على رسوله محمد وآله أجمعين

قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد أبو الحسن

علي ابن الحسن ابن ابراهيم الضريري

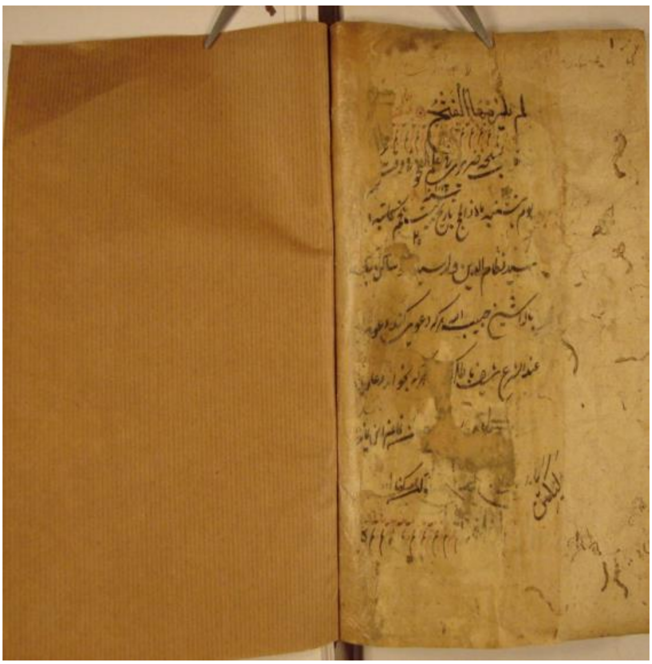
القهندزي رحمة الله عليه اعلم أن كلام

العرب ينقسم على ثلاثة أقسام اسم وفعل

وحرف فالاسم نحو زيد وفرس

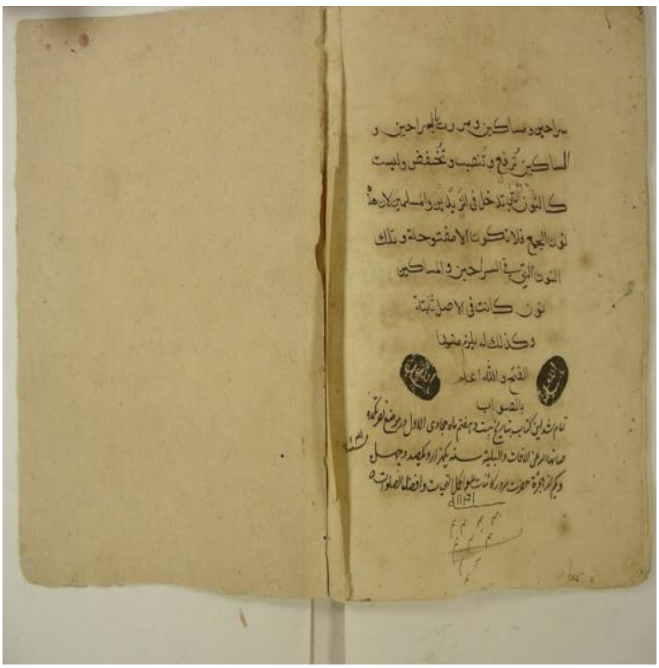
وحجر ونحوها والفعل نحو قام ويقوم وقم

وقعد ويقعد ونحوها والحرف نحو لم



**نسخة (هـ)**



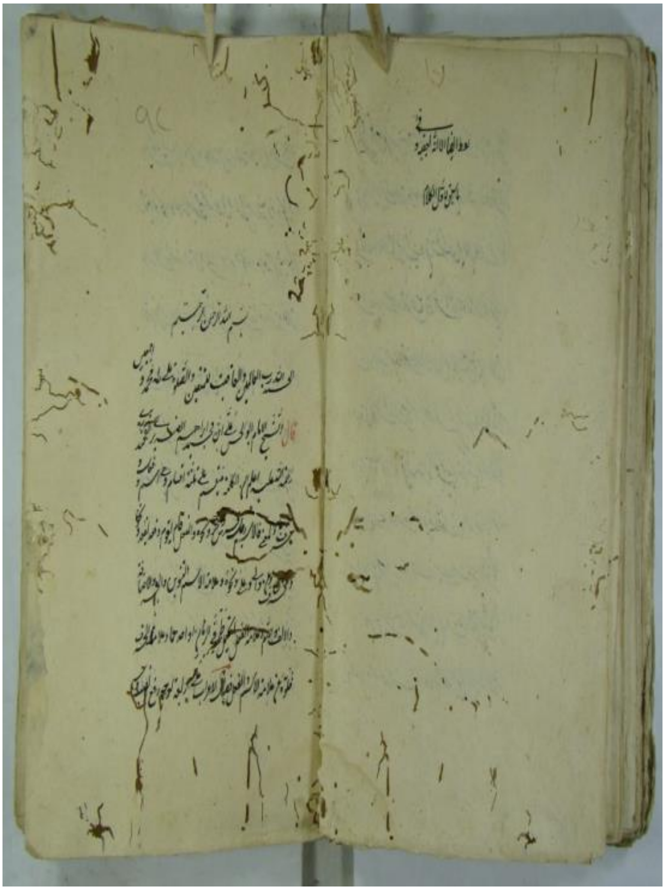


## نسخة (و)





# نسخة (ز)





## ثانيًا: النَّص المحقق

## [٢/أ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتَّقينَ، والصلاةُ والسلامُ على رَسولِهِ محمدٍ وآلِهِ وأصْحابِهِ أجمعين.

قالَ الشَّيخُ الإمامُ الأجلُّ أبو الحسنِ عليُّ بن محمدِ بن إبراهيمَ الضَّريريُّ القُهندُزيُّ – رحمةُ اللهِ تعالى عليهِ –: اعلمْ أنَّ كلامَ العربِ يَنْقَسِمُ على ثلاثةِ أقسامٍ: اسْمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لمعنًى(١).

فَالاسمُ [٢/ب]: زَيدٌ، وفَرسٌ، وحَجرٌ، ونحوه.

والفعلُ: قامَ يَقومُ، وقعدَ يَقعُدُ، ونحوه.

والحرفُ: مِنْ، وعَنْ، وإلى، وهلْ، وبلْ، ونحوهَا.

وعَلامةُ الاسمِ: الجرُّ، والتنوينُ، والإضافةُ، والألفُ واللَّامُ، والإسنادُ إليهِ، والتثنيةُ، والجمعُ، والنِّداءُ، والتَّرخيمُ، والتَّصغيرُ(٢).

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٢، والمقتضب ١/٣، والأصول في النحو ١/٣٦، واللمع في العربية ص ٧.

(٢) في (ب)، و(ز): الجر، والتنوين والإضافة والألف واللام، فقط، وفي (ج)، و(د)، و(هـ)، و(و): التنوين والألف واللام والإضافة، فقط، وبقية العلامات في (أ).

وعَلامةُ الفعلِ: مَا يَحتملُ طَرفي الزَّمانِ(١)، أو أحَدَهما(٢).

وعَلامةُ الحرفِ: خُلُوُّهُ عن عَلامةِ الاسمِ والفعلِ(٣).

---

(١) في (ج)، و(و): الزمان والمكان، وهو تحريف.

(٢) لم أقف على هذا التعريف عند غيره، وقد حقَّقه وشرحَه صاحبُ كتاب دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٣٥/٣، وسأذكر كلامه كاملًا لأهميته، قال: "هذه العبارة وقعت في الرسالة المشهورة بالضريري في علم النحو، وتحقيقها أنَّ علامةَ الشيءِ هي الأمرُ الخارجُ عنه الذي يُعرف به ذلك الشيءُ بحيثُ يمتاز عن غيره، فلا بُدَّ أن تكون خاصةً لذلك الشيء، فبيانُ علامة الفعل تعريفه بالخاصة، وأنت تعلم أن تعريفَ الشيءِ بالخاصَّة تعريفه بالرسم، فهذا تعريف رسمي للفعل، وفي نقدِ المحصَّلِ أنَّ الزمانَ إمَّا الماضي وإمَّا المستقبل وليس قسم آخر هو الآن، وإنَّما الآن فصلٌ مشترك بين الماضي والمستقبل كالنقطة في الخط — والمشهور أن الزمان إمَّا الماضي وإمَّا المستقبل وإمَّا الحال — فاعلم أن كلمة (ما) في قوله: (ما يحتمل) يحتمل أن تكون موصولةً ويحتمل أن تكون مصدريةً، أمَّا على الأول فالمرادُ بها الحرفُ، والمعنى: أنَّ خاصةَ الفعلِ حرفٌ يحتمل طرفي الزمان، كـ (قدْ) أو أحدهما كالسين وسوف؛ فإنَّ كلمة (قد) قد تدخل على الفعل الماضي، وقد تدخل على الفعل المستقبل، والسين وسوف يدخلان على المستقبل فقط، والمراد بالاحتمال صحةُ الدخول على ما يدل على الزمان الماضي وعلى ما يدل على الزمان المستقبل. وعلى الاحتمال الأول بيان لخواصه اللفظية، وإنما اختار التعريفَ بها لظهورها، وأمَّا على الثاني، فالمعنى أن خاصةَ الفعلِ احتماله وضعًا طرفي الزمان أو أحدهما، فإن في صيغة المضارع صلاحية الاستقبال مثل: ينصُر، وصلاحية الزمان الماضي مثل: لم ينصرْ، وفي صيغة الماضي صلاحية الزمان الماضي فقط، وفي الأمر الحاضر صلاحية الزمان المستقبل فقط". وقد ورد نحو هذا الكلام مختصرًا في هامش النسخة "أ"، و"ب".

(٣) انظر في أقسام الكلمة، وعلامة كل قسم: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول ٣٦/١، وجمل الزجاجي ص ١، والمفصل ص ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١، وأوضح المسالك ١١/١.

**فصلٌ**: الإِعرابُ على أربعةِ أوجهٍ: رفعٌ، ونصْبٌ، وخفضٌ [٣/أ]، وجَزمٌ[(١)].

فالرَّفعُ نحوُ: هذا زيدٌ، ونحوه، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضَمَّةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾][(٢)].

والنصبُ نحوُ: رأيتُ زيدًا، ونحوه، وعلامةُ النَّصبِ فيه فتحةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾][(٣)].

والخفضُ نحوُ: مررتُ بزيدٍ، ونحوه، وعلامةُ الخفضِ فيه كسرةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾][(٤)].

والجزمُ نحوُ: لم يفعلْ، ونحوه، وعلامةُ الجزم فيه سكونُ اللامِ. قال الله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾[(٥)].

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٣، وارتشاف الضرب ٢/٨٣٥، والتذييل والتكميل ١/١٣٧.

(٢) سورة الفتح من الآية: ٢٩، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٣) سورة نوح من الآية: ١، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٤) سورة البقرة من الآية: ٣٣، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٥) سورة الكهف من الآية: ١.

**فصل:**[1] الرَّفعُ والنَّصبُ يَدخلانِ على الأسماءِ والأفعالِ جميعًا، والخفضُ يَختصُّ بالأسماءِ دونَ الأفعالِ، والجزمُ يَختصُّ [٣/ب] بالأفعالِ دونَ الأسماءِ[2]، فليسَ في الأسماءِ جَزمٌ، ولا في الأفعالِ خفضٌ[3].

**فصلٌ:** وليس يُعربُ من الكلام[4] كلِّه إلَّا الاسمُ المتمكنُ[5]، والفعلُ المضارعُ[6]؛ فالاسمُ المتمكنُ نحو: زيدٌ، وفرسٌ، وحَجرٌ، والفعلُ المضارعُ، نحو: يَضرِبُ، ويَذهَبُ، ويَكتُبُ.

---

(١) في (د): اعلمْ أنَّ الرفعَ.

(٢) إنَّما اختصَّ الجرُّ بالاسمِ؛ لأنَّ المجرورَ مخبَرٌ عنه، والفعل لا يُخبَرُ عنه. وإنَّما اختصَّ الجزمُ بالفعلِ ولم يَدخلْ في الأسماءِ؛ لِيكونَ فيه كالعوضِ من الجرِّ الذي اختصَّ به الاسمُ، وقيل: لأنَّ المنَوَّنَ من الأسماءِ إنْ جُزِمَ التقى فيه ساكنانِ: النونُ والحرفُ المجزومُ، فيُحرَّك الساكنُ الأولُ فيُؤدي وجودُ الجزمِ إلى عدمِهِ، وغيرُ المنوَّنِ محمولٌ عليه. انظر هذا التعليل في: الإيضاح في علل النحو ص ٩٣، والجمل للزجاجي ص ٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١، والبسيط في شرح الجمل ١٧١/١، والتذييل والتكميل ١٣٧/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ١٧٣/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦٦/١.

(٣) في (هـ): ليس في الأسماء جزمٌ إلا بالوقف، ولا في الأفعالِ خفض إلا لالتقاء الساكنين.

(٤) في (ج): الأسماء، وهو تحريف.

(٥) الأسماء المتمكنة هي التي لم تُشبه الحروفَ، ولم تتضمن معانيها. انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١.

(٦) وإنَّما أُعرب المضارع – عند خلوه من مباشرة النونين (نون التوكيد ونون النسوة) – بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إيَّاه في أمورٍ، هي: الإبهام والتخصيص بالقرينة، فهو مبهم لاحتماله الحال والاستقبال، ويُخصص لأحدهما بالقرينة، ككلمة (الآن) التي تخصصه للحال، أو (غدًا) التي تخصصه للمستقبل، وهو في هذا يشبه – مثلًا – كلمة (رجل)، فهي اسم مبهم يتخصص بقرينة

وسائرُ الكلامِ مبنيٌّ[1]، وهو مَا لَا يَتغيَّرُ آخِرُهُ بدخولِ العواملِ عليه، نحوُ: ضَربَ، وكيفَ، وأينَ، ونحنُ، وحيثُ، ومُذْ ومُنْذُ، ومِنْ، وعَنْ، وهؤلاءِ، وأمسِ، وما أشبَهُهَا[2].

**فصل**: الإعرابُ[3] [٤/أ] يَلزمُ آخِرَ الكلمةِ دونَ أَوَّلِها وأوسَطِها[4].

---

كالوصف وأل، ومن المشابهة قبول المضارع لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد، كما في "مُكرِم ويُكرِم". انظر: توضيح المقاصد ٣٠٣/١، والأشموني بحاشية الصبان ٦٠/١.

(١) ممن أجاد في تفصيل القول في المبنيات ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٨٢ – ١٤٨، قال: "ولما فرغتُ من تفسيره – البناء – شرعتُ في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أُسبَق إليه، وذلك أني جعلتُ المبنيَّ على تسعةِ أقسامٍ". ثم شرع في بيانها وتفصيلها. وانظر: شرح الشذور للجوجري ٢٢٦/١، وما بعدها.

(٢) في (هـ): ضربَ ومتى وكيفَ وما أشبه ذلك مبني على الفتح، ونحو: نحنُ وحيثُ ومنذُ مبني على الضمّ، وهؤلاءِ وأولاءِ وأمسِ مبني على الكسرِ، ونحو: مِنْ وعَنْ وقدْ وقطْ مبني على السكون.

(٣) في (توضيح المقاصد ٢٩٦/١): "وأما الإعرابُ في الاصطلاح، ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي، وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحدَّه في التسهيل بقوله: الإعرابُ ما جِيء به لبيان مقتضَى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ. والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو قول سيبويه واختيار الأعلم، وكثير من المتأخرين، وحدُّوه بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب". (ينظر: الكتاب ١٣/١، ١٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٧٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١، والمقرب ٤٧/١، وارتشاف الضرب ٨٣٣/٢، تمهيد القواعد ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ٥٣/١، وشرح الآجرومية للقاني ١٣٦/١، وما بعدها).

(٤) في (ج)، و(هـ)، و(ز): إلَّا امرأً، وابنَمًا؛ فإنَّه يُعرَبُ أوسطُهما، وآخرُهما، نحو: هذا امرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيتُ امرَأً وابنَمًا، ومررتُ بامرِئٍ وابنِمٍ.

فالاسمُ يُنوَّنُ والفعلُ لا يُنوَّنُ، والاسمُ يُضافُ والفعلُ لا يُضافُ، والاسمُ يُصغَّرُ والفعلُ لا يُصغَّرُ، والاسمُ يُثنَّى ويُجمعُ، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ، والاسمُ يَدخلهُ الألفُ واللامُ والفعل لا يَدخلُهُ الألفُ واللامُ، والفعلُ يُجزمُ والاسمُ لا يُجزمُ، والاسمُ يُجرُّ والفعلُ لا يُجرُّ، والاسمُ يُرخَّمُ والفعلُ لا يُرخَّمُ، [والاسم يُنادَى والفعلُ لا يُنادَى، والاسمُ يُعبَّرُ عنه بشخْصٍ والفعلُ لا يُعبَّرُ عنه بشخْصٍ، والاسمُ ما لا يتعلَّق بوقتٍ والفعل يتعلَّقُ بوقتٍ][1]؛ فرقًا بين إعرابِ الاسمِ وبين إعرابِ الفعلِ [٤/ب]، وبين ما يَنصرفُ وبين ما لا يَنصرفُ[2].

**فصل**: إذا ثنَّيتَ[3]الاسمَ المرفوعَ زِدْتَ في آخرِهِ ألفًا ونُونًا، كقولك: جاءَنِي الزَّيدَانِ، وعَلامةُ الرَّفعِ فيه الألفُ. والنونُ [بدلٌ من التنوين الذي كانَ في الواحدِ][4]، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[5]، [رفعت (رجلانِ)؛ لأنه فاعلٌ][6].

---

(١) زيادة من (ز).

(٢) من قوله: فرقًا ... إلى لا ينصرف: ساقط من (و)، و(ز).

(٣) يعني المثنى، وهو ما وُضِعَ لاثنينِ، وأغنى عن المتعاطفينِ. انظر: توضيح المقاصد ٣/٣٢٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٥٨.

(٤) زيادة من (ب)، و(د)، و(هـ)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) سورة المائدة من الآية: ٢٣.

(٦) زيادة من (هـ).

وإذا ثنَّيْتَ الاسمَ المنصوبَ أو المجرورَ زِدْتَ في آخره ياءً ونونًا، وفَتحتَ ما قبلَ الياءِ[١]، كقولكَ: رأيتُ الزَّيدَينِ، ومررتُ بالزيدَينِ، وعلامةُ النصبِ والجرِّ فيهما الياءُ[٢]. قال الله تعالى في النصْبِ: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[٣]، [نصبتَ (مؤمنين)؛ لأنه خبرُ (كان)، وعلامةُ النَّصبِ فيه الياءُ][٤]، وفي [٥/أ] الخفضِ: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾[٥].

---

(١) وإنَّما وَصَفَ الياءَ بما ذكرهُ مع مشاركةِ الألفِ لها فيهِ؛ لأنَّه يُرِيدُ بذلك الفرقَ بينَ ياءَي الجمعِ والتثنيةِ؛ فإنَّ الياءَ تكونُ للنصبِ والجرِّ فيهما، فاحتاجَ إلى ذلك، والألفُ لا يُرْفَعُ بها إلا المثنى، وحملُوا نصْبَهُ على جرِّهِ؛ إذْ حقُّ الياءِ أنْ تكونَ للجرِّ، وحُرِّكَ ما بعدَ عَلامةِ التثنيةِ فِرَارًا من التقاءِ السَّاكنَيْنِ بالحركةِ الأصليةِ في ذلك. (انظر: شرح الشذور للجوجري ١/١٩٣).

(٢) ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ المثنى معربٌ، بينما ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه مبني؛ لتضمنه معنى واو العطف كخمسةَ عشرَ، وليس الاختلاف فيه إعرابًا عنده، بل كل واحدٍ صيغة مستأنفة. وقد اختلف النحويون في الألف والياء اللتين زيدتا بالمثنى على أقوالٍ متعددة، أيسرها وأسهلها ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّهما هما الإعراب نفسُه، فهما بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة؛ فقد ناب الحرف عن الحركة، وهو ما عليه الضريريُّ. (تنظر هذه الأقوال في: الكتاب ١/١٧، ١٨، والمقتضب ٢/١٥١، والإنصاف ١/٣٣، والتبيين للعكبري ص ٢٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/٢٧٥، والتذييل والتكميل ١/٢٩٩، وشرح الجوجري ١/١٩٥، ونتائج التحصيل ١/٤٠١).

(٣) سورة الكهف من الآية: ٨٠.

(٤) زيادة من (د).

(٥) سورة التحريم من الآية: ١٠، وفي المثنى وما أُلحق به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أُخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة. (ينظر: شرح الجوجري ١/١٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٦٨، وشرح الأشموني ١/٧٩).

**فصل**: إذا جمعتَ الاسمَ المرفوعَ[(١)] زدتَ في آخرِهِ واوًا ونونًا وضَمَمْتَ ما قبلَ الواوِ، كقولكَ: هؤلاءِ الزيدونَ، وعلامةُ الرفعِ فيه الواوُ. [والنونُ بدلٌ عن التنوينِ][(٢)]، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٣)].

وَإذا جمعتَ الاسمَ المنصوبَ أو المجرورَ زدتَ في آخرِهِ ياءً ونونًا، وكسَرتَ ما قبلَ الياءِ، كقولكَ: رأيتُ الزَّيدِينَ، ومررتُ بالزَّيدِينَ، وعلامةُ النَّصبِ والجرِّ

---

(١) يعني جمعَ المذكر السَّالمَ. وهو ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم بناءُ الواحد فيه، نحو: (محمدون). (الحدود في علم النحو للأبذي ص٤٥٧). وقيل: هو ما ألحقتَه واوًا مضمومًا ما قبلها رفعًا، أو ياءً مكسورًا ما قبلها نصبًا وجرًّا، ونونًا في الأحوال الثلاثة، تُحذف للإضافة. (الفصول الخمسون ص ١٦٢).

(٢) زيادة من (ج)، و(د)، و(و).

(٣) سورة آل عمران من الآية: ٢٨، ومكانها في (ج)، و(هـ): ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحُجُرات:١٠].

فيهما الياءُ[١] [٥/ب]. قال الله تعالى في النَّصْبِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٢]، وفي الخفضِ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[٣].

---

(١) جمع المذكر السَّالم مبنيٌّ عند الزجاج؛ لتضمينه معنى الحرف. (ينظر رأي الزجاج في: التبيين للعكبري ص٢٠١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٧١، والتذييل والتكميل ١/٢٨٧). والجمهور على أنه معرب، وإنما أُعرب المثنى وجمعُ المذكر السالم بالحروف؛ لأنَّ الحركات استوفتها الآحادُ، مع أنَّ في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المد، ومن ثمَّ أُعرب المكسَّرُ وجمعُ المؤنث السالم بالحركات. وإنَّما أعربَا هذا الإعراب المعين؛ لأنَّ الألف كان جُلِبَ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع، نحو: ضربَا، وضربُوا، وأنتما، وأنتمو، وهمَا، وهمُو. (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١/٧٨، ٧٩).

(٢) سورة الأحزاب من الآية: ٣٥، وفي (ج)، و(و): (إنَّ المؤمنين والمؤمنات)، وهذا تحريفٌ.

(٣) سورة الأحزاب من الآية: ٤٣.

**فصــل**: ونونُ التثنيةِ مكسـورةٌ أبدًا، ونونُ جمعِ السَّـلامةِ مفتوحةٌ أبدًا[١]، وهما يَسـقطانِ عندَ الإضـافةِ[٢]، كقولكَ: هما غُلامَاكَ، وهمْ صَـالحُوكَ[٣]، وبَنُوك. قال الله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٤]، فَحُذفتِ النونُ من (بَنِي) للإضـــافةِ، وكان في الأصـــلِ (بَنينَ). [وقال الله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[٥]، في التثنيةِ، وقال الله تعالى في الجمع: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾[٦]][٧].

---

(١) وإنما كُسرت نون المثنَّى على أصل التقاء الساكنين؛ فلم يُجمع بين كسرتها وكسرةِ ما قبل الياء؛ فرارًا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسُوا ذلك في الجمع ليحصل الفرقُ بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما (ياء) بين فتحة وكسرة". ينظر: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج٧٩/١، وشرح الأشموني ٨٧/١).

(٢) وإنَّما حُذفت نونُ التثنية والجمعِ وشبههِما؛ لأنها أشبهت التنوينَ في كونِها تلي علامةَ الإعراب، كما أنَّ التنوين يلي علامةَ الإعرابِ، ولهذا لا تُحذف النون التي تليها علامةُ الإعراب نحو: بساتينُ زيدٍ، وشياطينُ الإنسِ؛ لأنها لا تُشبه التنوين فيما ذُكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامةُ الإعراب، وهي الحركةُ بناءً على أنَّ الإعرابَ واقعٌ بعد آخرِ الكلمة من غير فاصلٍ، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحدُ قولين في المسألة، وهو الصحيح، والقول الثاني: أن الإعرابَ مقارن آخر المعرب لا بعدَه. (التصريح ٢٤/٢، وشرح الشذور للجوجري ٥٧٠/٢).

(٣) في (ب): وهما في الأصلِ: غلامان، وصالحونَ؛ فسقطتِ النونُ للإضافةِ.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٤٠.

(٥) سورة المائدة من الآية: ٦٤.

(٦) سورة الدخان من الآية: ١٥.

(٧) زيادة من (د)، و(هـ)، و(ز).

والتنوينُ – أيضًا – يسقطُ عند الإضافةِ[1]، ومع الألفِ واللامِ[2]، كقولكَ: غُلامُكَ [٦/أ]، والغلامُ. قال الله تعالى: ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾[4]. ويَثبُتُ التنوينُ بسقوطِ الألفِ واللامِ. قال الله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾[5].

**فصل**: اعلمْ أنَّ الجمعَ جَمعانِ: جمعُ السَّلامةِ[6]، وجمعُ التكسيرِ؛ فأمَّا جمعُ السَّلامةِ[7]؛ فهو ما يَسلمُ فيه لفظُ الواحدِ وبِناؤهُ، ويُجمعُ على هِجائَينِ[8]: مرَّةً

---

(١) لأنَّ التنوينَ يدلُّ على الانفصالِ، والإضافةَ تدلُّ على الاتصال، فلا يُجمعُ بينهما. (التصريح ٢/٢٤).

(٢) تُحذف (أل) من صدر المضاف إذا كانت زائدة للتعريف أو لغيره، وليست أصليةً، وكانت الإضافةُ محضةً؛ لئلَّا يلزمَ اجتماعُ مُعرِّفينِ على مُعرَّفٍ واحدٍ. (شرح الشذور لابن هشام ص ٣٤٩، وللجوجري ٢/٥٧٠).

(٣) سورة مريم من الآية: ٣٠، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٥٨].

(٤) سورة الأعراف من الآية: ٥٨.

(٥) سورة البقرة من الآية: ١٢٦..

(٦) تحدث الضريريُّ عن جمع المذكر سابقًا؛ لبيان طريقة الجمع، وأعاد الكلام عليه هُنا؛ للتعريف به، ولكيفية إعرابه.

(٧) سُمِّيَ بذلك لسَلامةِ لفظِ واحدِهِ، ويُقابلهُ جمعُ التكسيرِ لعدمِ سلامةِ بناءِ واحدِهِ، كـ (زَيد، وزيود). (علل النحو لابن الوراق ص ١٧١، وشرح الآجرومية للقاني ١/١٩٣).

(٨) قال ابن يعيش (شرح المفصل ٣/٢١٣): "وربّما قالوا: جمعٌ على هِجائَيْن؛ لأنّه يكون مرّة بالواو والنون، ومرّة بالياء والنون"، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١١٢، وقيل في تعريفه: هو

على الواوِ والنونِ، ومرَّةً على الياء والنونِ[1]، كقولك: [جاءَني][2] الزيدُون، و[مررتُ بـ] [3] الزيدِينِ. وهذا جمعٌ لِمَنْ[4] يَعقِلُ، قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[5] [٦/ب]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾[6].

وأمَّا جمعُ التكسيرِ؛ فهو ما يَنْكَسِرُ فيه لفظُ الواحدِ وبناؤه[7]، كقولك: رَجُلٌ ورِجالٌ، وحَجرٌ وأَحجارٌ، وشَيطانٌ وشَياطينُ، وسُلطانٌ وسَلاطينُ، قال الله

---

ما ألحقتَه واوًا مضمومًا ما قبلها رفعًا، أو ياءً مكسورًا ما قبلها نصبًا وجرًّا، ونونًا في الأحوال الثلاثة، تُحذف للإضافة. (الفصول الخمسون ص ١٦٢)، وبعضهم عرَّفه بأنه: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد وعطفِ مثليه عليه. (شرح الكافية الشافية ١/١٩١، وشرح الآجرومية للقاني ١/١٩٣).

(١) انظر: الحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٥٧، والفصول الخمسون ص ١٦٢.

(٢) زيادة من (د).

(٣) زيادة من (د).

(٤) في (أ): لمن لم. وهو خطأ. والمثبت في جميع النسخ الأخرى.

(٥) سورة الأنبياء من الآية: ١٠٥.

(٦) سورة النور من الآية: ٣٢، وتمامها: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾.

(٧) جاء في (تسهيل الفوائد ص ١٣): "والجمعُ جعلُ الاسم القابلِ دليلَ ما فوق اثنين بتغييرٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح". (انظر: الأصول في النحو، ٢/٤٢٩، واللمع ص ٢٢، وشرح الجوجري ١/١٩٨، وتمهيد القواعد ١/٣٣٣، وتعليق الفرائد ١/٢١٣، والمساعد ١/٤٣).

تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾[1]، فرفع (شياطين)؛ لأنه فاعل، وعلامةُ الرفعِ فيه ضمَّةُ النونِ[2].

**فصل**: وستةُ أسماءٍ مُعتلَّةٍ[3] مُضافةٍ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ[4]، رفعُها بالواوِ ونصبُها بالألفِ [٧/أ] وخفضُها بالياءِ[5]، وهي: (أبُوكَ، وأخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مَالٍ)، تقول في الرَّفعِ: هذا أبوكَ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه الواوُ.

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٠٢.

(٢) في (ب)، و(هـ): وهو يَجيءُ على أربعةِ أوْجُهٍ: أحدُها: بزيادةِ حرفٍ، كرجُلٍ ورِجالٍ، وثانيها: بِنقصانِ حرفٍ، كرَسُولٍ ورُسُلٍ، وثالثها: بزيادةٍ ونُقصانٍ، كفَقيرٍ وفُقَرَةٍ، ورابعها: بتغييرِ الحركةِ، كأَسَدٍ وأُسْدٍ.

(٣) لأن لاماتها حرفُ علَّة، وهو الواو. وقد عبَّر عنها بذلك ابنُ بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة ١١٩/١).

(٤) أشار بهذا إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ فإنْ كانت غيرَ مضافةٍ أُعربت بالحركات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ (النساء: ١٢)، وإن كانت الإضافة لياء المتكلم أُعربتْ بالحركات المقدَّرة على الحرف الذي قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ﴾(القصص ٣٤)، كما اشترطوا أن تكون مكبرةً، مفردةً، ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وفي (الفم) أن تُفارقَه الميم. (أوضح المسالك ٣٩/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٨/١، والتصريح ٦١/١).

(٥) قيل: أُعربَت هذه الأسماء الستة بالحروف؛ لأنهم لمّا رأوا المثنى والجمع أُعربَا بالحروف، والإعراب بالحروف أقوى؛ لكون الحرف بمنزلة حركتين، والمثنى والجمع فرعَا المفرد كرهُوا استبدادَ الفرع بذلك، فجعلوا الإعراب بالحروف في هذه المفردات. (شرح الأشموني ٧٤/١، وحاشية يس على التصريح ٦١/١).

قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾(١)، وفي النصبِ: رأيتُ أباك(٢)، وعلامةُ النصبِ فيه الألفُ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٣)، وفي الخفضِ: مررتُ بأبيكَ، وعلامةُ الخفضِ فيه الياءُ. قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾(٤)، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٩٥.

(٢) في (أ): أبوك. وهو تحريف.

(٣) سورة يوسف من الآية: ٨، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا﴾ [يوسف:١١]. وفي (ج)، و(هـ)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف:١٦].

(٤) سورة يوسف من الآية: ٨١، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ﴾ [يوسف:٦٣].

**فصل:** وخمسةُ أمثلةٍ من الأفعالِ المستقبَلةِ(١)، رفعُها بثبوتِ النونِ، ونصبُها وجزمُها بِسُقوطِ النون(٢)، وهي: يَفعلانِ، ويَفعلُون، وتَفعلانِ، وتفعلُون، وتفعلينَ. تقول في الرفعِ: هما يفعلانِ، وهم يفعلونَ(٣)، وعلامةُ الرَّفعِ فيها ثبوتُ النونِ، قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾(٤)، وفي النَّصبِ: لنْ يَفعلَا، ولنْ يَفعلوا، وعلامةُ النَّصْبِ فيهما سُقوطُ النونِ، وفي الجزمِ:

---

(١) قالوا: الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة، وإنَّما يُكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. وقد اختلف في عددها؛ فمنهم من قال: ستة، ومنهم من قال: سبعة، ومنهم من قال: ثمانية، ومنهم قال: عشرة. قال الشيخ يس في (حاشيته على التصريح ٨٥/١): "ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين، أو ضميرين ففي (يفعلان) بالتحتيّة اثنان، وفي (يفعلون) بالتحتيّة أيضًا اثنان وفي (تفعلان) بالفوقيّة أربعة: تفعلان يا زيدان أو يا هندان، والهندان تفعلان، وتفعلان الهندان، والتاسع والعاشر (تفعلون) و(تفعلين) بالفوقيّة فيهما، ولا يكون الواو والياء فيهما إلا ضميرين". (يُنظر تفصيل ذلك في: شرح المكودي على الألفية ١٠٨/١، ١٠٩، وحاشية الصبان ٩٨/١، وعدة السالك إلى أوضح المسالك ٧٤/١).

(٢) أُعربت بالنون رفعًا؛ لأنه لمَّا اشتغل محلُّ الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحروف العلة لم يمكن دوران الإعرابِ عليه، ولم يكن فيه علّة البناء حتى يمنع الإعراب بالكليّة، جُعِل النون بدلَ الرفع؛ لمشابهته في الغُنَّة للواو، ثمَّ حذفوها لأجل الجازم، ثمَّ حملُوا النصبَ عليه، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وخُصّ هذا الإبدالُ بهذا النوع دون (يدعو) و(يرمي) و(يخشى) و(القاضي) و(غلامي)؛ ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وحمل الياء في (تفعلين) على أَخَوَيْه. (شرح الكافية للرضي ق٢/ج٨١٨/٢، والتصريح بمضمون التصريح ٨٦/١).

(٣) في (ج): (أنتما تفعلانِ، وأنتم تفعلونَ، وأنتِ تفعلينَ).

(٤) سورة الأنعام من الآية: ٣١.

لم يَفعلَا، ولم يَفعلُوا، وعلامة الجزم فيهما سقوطُ النون. قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾[1]، أُسْقِطت النونُ [٨/أ] من (لن تفعلوا)؛ للنَّصبِ، ومن (لم تفعلوا)؛ للجزم[2]، وكذلك أخواتُها.

**فصــل**: وكلُّ فِعْلٍ مُســتقبَلٍ في آخرِهِ واوٌ أو ياءٌ، نحو: يَدعُو، ويَرمِي، فرفعُهُ بِسُــكُونِ آخرِهِ، وجزمُهُ بِسُــقوطِ آخرِهِ[3]. تقول في الرَّفعِ: هو يدْعُو ويرمِي، وعلامـةُ الرفعِ فيهمـا سُـــكونُ آخرِهِ. قـال الله تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[4]، وفي النَّصب: لنْ يَدعوَ، ولنْ يَرميَ، وعلامةُ النصبِ فيهما فتحُ

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤.

(٢) رفعُها بثبوت النون ونصبُها وجزمُها بحذفها هذا إعراب الجمهور، وقال الأخفش: تُعرب بضمة، وفتحة، وسكون؛ يُقَدَّر كله في حروف المدِّ، ورُدَّ بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له، وقيل: إنَّ الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثنى والجمع السَّالم كذلك، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لثبتت النونُ في الأحوال الثلاثة. وقيل: غير ذلك، والمنصور هو قول الجمهور؛ إذ لا تكلفَ فيه، وهو الأشهر والأيسر. (ينظر في هذه الأقوال: المقتضب ١٥٢/٢، وشرح التسهيل ٥٠/١، والتذييل والتكميل ١/ ١٨٩، ١٩٠، وشفاء العليل ١/ ١٢٤، والهمع ١٧١/١، ١٧٢).

(٣) إنَّما تُقدَّر فيهما الضمةُ؛ لثقلها عليهما، وتظهرُ الفتحةُ فيهما؛ لخفَّتِها، ولِضعف حروف العلة صارتْ كالحركاتِ، فَحَذَفَهَا الجازِمُ، كما حَذَفَ الحركاتِ. (شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/١، والتذييل والتكميل ٢٠٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٨٧/١، والهمع ١٧٤/١، وشرح الشذور للجوجري ٢١٦/١).

(٤) سورة يونس من الآية: ٢٥.

آخرِه. قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ﴾[1]، وفي الجزم: لم يدعُ، ولم يَرْمِ [٨/ب]، وعلامةُ الجزمِ فيهما سقوطُ آخرِه[2]. قال الله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ يَدۡعُنَآ إِلَىٰ ضُرّٖ مَّسَّهُۥۚ﴾[3].

فصل: وكلُّ فعلٍ [مستقبَلٍ][4] في آخرِه ألفٌ مقصورةٌ [لم يَظهرْ فيهِ الإعرابُ][5]، نحو: يَرضَى، ويَخشَى، فرفعُه ونصبُه بسكونِ آخرِه، وجزمُه بسقوطِ آخرِه[6]. تقولُ في الرَّفعِ: هو يَخشَى ويَرضَى، وعلامةُ الرَّفعِ فيهما سكونُ آخرِهما. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾[7]، وفي النصبِ: لنْ يَرضَى، ولنْ يَخشَى، وعلامةُ النصبِ فيهما [٩/أ] سكونُ آخرهما. قال الله

---

(١) سورة الكهف من الآية: ١٤.

(٢) بعده في (أ)، و(د)، و(و)، و(ز): قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾[النحل: ١٢٥]. وليس في الآية فعلٌ مستقبلٌ؛ بل (ادعُ) فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف حرف العلة (الواو).

(٣) سورة يونس من الآية: ١٢، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) تُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفتحةُ في نحو: (يَخْشَى) من الأفعالِ المعْرَبَةِ، وهو المضارعُ المعتلُّ بالألفِ؛ لِتعذرهما في الألفِ. فنقول: هو يَخشى، ولن يَخشَى، بضمَّةٍ في الأولِ، وفتحَةٍ في الثاني مُقَدَّرَتَيْنِ في الألفِ، ولا يُقدَّر في الألف جزمٌ؛ بل يظهرُ بحذفها. (شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٥، وشرح الشذور للجوجري ١/٢١٦).

(٧) سورة الزمر من الآية: ٧، ومكانها في (ج): ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر:٢٨].

تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[١]، وفي الجزم: لم يَرضَ، ولم يَخشَ، وعلامةُ الجزمِ فيهما سُـــقوطُ آخرهما[٢]. قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٣].

**فصـــل**: وكلُّ اسْـــمٍ في آخِرِهِ ياءٌ إذا انفتحَ ما قبلَ الياءِ لم يَحتملْ مِنَ الحركاتِ كلِّهَا شيئًا، كقولكَ: هذا مولًى، ورأيتُ مولًى، ومررتُ بمولًى[٤]. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾[٥].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٢٠.

(٢) فإن جزمهما بحذف الآخر نيابة عن السكون؛ فالمحذوف منهما الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، ومن نحو (يرمِ) الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ومن نحو: (يدعُ) الواو، والضمة قبلها دليلٌ عليها". (التصريح بمضمون التوضيح ١/٨٧).

(٣) سورة التوبة من الآية: ١٨.

(٤) ويُسمَّى الاسم المقصور، وهو كل اسم معرب بدخول العامل، آخره ألف لازمة قبلها فتحة. (شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ١١٩، وشرح الشذور لابن هشام ص٧٨)، ويتعذَّر الإعرابُ لفظًا في الحالات الثلاث (الرفع والنصب والجر)؛ لأن الألف لا تُحرك بحركةٍ؛ فهي مدَّةٌ في الحلقِ وتحريكه يمنعها من الاستطالة ويُفضي بها إلى مخرج الحركة. (شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٦، وحاشية يس ١/٩٠).

(٥) سورة الدخان من الآية: ٤١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف:١٤٢] .

وإذا انكســـرَ ما قبلَ الياءِ لم يَحتملْ من الحركاتِ [٩/ب] كلِّها إلَّا الفتحَة، كقولكَ: هذا قاضٍ، ورأيتُ قاضِيًا، ومررتُ بقاضٍ(١)، قال الله تعالى في الرفعِ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾(٢)، وقال في الخفضِ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾(٣)، وقال في النصبِ: ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى﴾(٤).

(١) ويُسمَّى الاسم المنقوص، وهو كلُّ اسمٍ معربٍ آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ قبلَها كسرَةٌ، فخرجَ الفعلُ، نحو: (يَرمِي)، وخرجَ نحو: (أبيك) من قولِكَ: مررتُ بأبيكَ؛ لفقدِ اللزومِ في الرفعِ والنصب. وخرج نحو: (ظَبْي، وكُرسي)؛ لفقدِ الكسرةِ قبلَ الياءِ فيهما؛ وإنَّما قُدرت الضمة والكسرة فيه؛ لثقلِ النطق بهما بعد الياء، وظهرت الفتحة فيهما؛ لخفَّتها. (شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ١٢١، وأوضح المسالك ١/ ٨١، وشرح الشذور للجوجري ١/٢١٦).

(٢) سورة طه من الآية: ٧٢، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩].

(٣) سورة النمل من الآية: ٨١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة:١٩٥].

(٤) سورة مريم من الآية: ٥، ومكانها في (ج)، و(هـ)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨].

وإذا ســـكنَ ما قبلَ الياءِ احتملَ الحركاتِ كلَّها، كقولكَ: هذا ظبْيٌ، ورأيتُ ظبْيًا، ومررتُ بظبْيٍ[1]. قال الله تعالى في الرفعِ: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾[2]. وقال في النصـــب: ﴿هَدْيًا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[3] [١٠/أ]، وفي الخفضِ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾[4]، [وكذلك إذا كانتِ الياءُ مُشـــددةً[5]، نحو قوله الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[6]][7].

---

(١) ويُسمَّى الاسم الشبيه بالصحيح، أو المنزل منزلة الصحيح، وهو ما كان آخره ياءً أو واوًا قبلها سكون، ك: ظبْي ودلْو. قال سيبويه (الكتاب ٣٨٤/٤): "وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ ساكنٌ جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: ظبْيٍ ودلْوٍ؛ لأنه لم يجتمع ياءٌ وكسرة، ولا واوٌ وضمة، ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً فتجري مُجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقويِتا حيث ضعُف ما قبلهما. ومن ثم قالوا: مغزوٌّ كما ترى وعتوٌّ فاعلم". انظر: (المقتضب ١٣٧/٣، والأصول ٢٥٦/٣، والمفصل ص ٤٧٧).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٩٥.

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٥) إنما ظهرت جميع حركات الإعراب على الياء المشددة؛ لأنها قويت بالتضعيف.

(٦) سورة البقرة من الآية: ٢٥٥.

(٧) زيادة من (هـ).

## بابُ المبتدأ والخبرِ

اعلمْ أنَّ المبتدأَ وخبرَه مرفُوعانِ أبدًا(١)، كقولك: زيدٌ قائمٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنَّه مبتدأٌ، ورفعتَ (قائمًا)؛ لأنه خبرُهُ. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾(٢).

واعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأ يكون في أربعةِ أشياءَ: اسمٌ، أو فعلٌ، أو ظرفٌ، أو جملةٌ فيها ذِكرُ المبتدأ الأول(٣). أمَّا الاسمُ فكقولك [١٠/ب]: زيدٌ قائمٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، و(قائمٌ) خبره في الاسمِ. قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾(٤).

وأمَّا الفعلُ فكقولكَ: زيدٌ قامَ، وزيدٌ يقومُ، فـ (زيدٌ)؛ مبتدأٌ، وخبرُه في الفعلِ. قالَ الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾(٥).

---

(١) اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر إلى أقوالٍ كثيرة، أرجحُها ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التعري من العوامل للإسناد إليه؛ لأنَّ العوامل أماراتٌ وعلاماتٌ، والعلامةُ تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ؛ إذ لا حاجةَ للقول بعامل معنوي مع وجود اللفظي، والمبتدأ يطلب الخبر ولا ينفك عنه. انظر تفصيلًا لهذه الأقوال في: (الكتاب ١/١٨١، ٤٠٦، ٢/١٢٧، وشرح الجزولية الكبير ٢/٧٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٧، والإنصاف ١/٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٩، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/٢٧٢، والمساعد ١/٢٠٥).

(٢) سورة الشورى من الآية: ١٩.

(٣) أي: الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

(٤) سورة الفتح من الآية: ٢٩، ومكانها في (ب)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج:٥٢].

(٥) سورة يونس من الآية: ٢٥.

وأمَّا الظرفُ فكقولك: زيدٌ في الدَّار، وزيدٌ عندكَ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، وخبرُه في الظَّرفِ. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلۡمَـَٔابِ﴾[1].

وأمَّا الجملةُ فكقولكَ: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ أوَّلُ [١١/أ]، و(أبُوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(قائمٌ) خبرُ المبتدأ الثاني في جُملة محلِّ الرفع، والمبتدأ الثاني مع خبرِهِ خبرُ المبتدأ الأولِ، وفيه ضميرٌ يَعودُ إلى المبتدأ الأولِ. قال الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[2]، وإذا كانَ خبرُ المبتدأ اسمًا فهو مرفوعٌ، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا كانَ فِعلًا أو ظرفًا أو جُملةً فهو على ما يَستحقه من الإعرابِ[3].

---

(١) سورة آل عمران من الآية: ١٤، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزُّخرُف:٨٥]، وفي (و) قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢]، أي: مكانًا أسفلَ.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ١٥٧.

(٣) قال ابنُ هشامٍ في (أوضح المسالك ١/٢٠٠): "ويقع الخبرُ ظرفًا، ومجرورًا، والصحيحُ أنَّ الخبر متعلِّقُهما المحذوف، وأن تقديره كائنٌ أو مستقر، لا كانَ أو استقرَّ، وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرفِ والمجرور".

## بابُ الفاعلِ والمفعولِ بهِ

اعلمْ أنَّ الفاعلَ رَفْعٌ [١١/ب] أبدًا[١]، والمفعولُ بهِ نَصْبٌ[٢] أبدًا [تقدَّمَ أو تأخَّرَ][٣]، كقولكَ: ضَربَ زَيدٌ عَمرًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه فاعلٌ، ونصبتَ (عَمرًا)؛ لأنه مفعولٌ بهِ. قال الله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[٤]، رفعتَ (داود)؛ لأنه فاعلٌ، ونصبتَ (جالوت)؛ لأنه مفعولٌ به. وحَقُّ الفاعلِ أنْ يكونَ مُقدَّمًا على المفعولِ بهِ، ويَجوزُ أنْ يكونَ المفعولُ بهِ مُقدَّمًا على

---

(١) وقد يُجرُّ لفظًا بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١، والحج: ٤٠)، أو اسمِ المصدر، نحو قوله ﷺ: (مِنْ قُبلةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ)، أو بـ (مِنْ)، أو الباء الزائدتين، نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ (المائدة: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ۝٢٨﴾ (الفتح: ٢٨)، وقد يُنصَبُ شذوذًا إذا فُهِمَ المعنى، سُمِع من كلامهم: خرقَ الثوبُ المسْمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ، برفع أولهما ونصب ثانيهما. (أوضح المسالك ٢/٨٤، والتصريح ١/٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) وإنَّما أعرب الْفَاعِلُ بِالرَّفْع والمفعولُ به بالنَّصب؛ لأربعة أوجه: أَحدهَا: أَنَّ الْغَرَض الْفرق بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول فبأيِّ شيء حصل جَازَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِل أقلُّ من الْمَفْعُول والضمُّ أثقل من الْفَتْح فَجعل الأثقل للأقلِّ والأخف للأَكْثَر تعديلاً. وَالثَّالِث: أَنَّ الْفَاعِل أقوى من الْمَفْعُول؛ إِذْ كَانَ لَازِمًا لَا يسوغ حذفه والضَّمة أقوى الحركات فَجعل لَهُ مَا يُنَاسِبه. وَالرَّابِع: أَنَّ الْفَاعِل قبل الْمَفْعُول لفظًا وَمعنى؛ لأَنَّ الْفِعْل يصدر مِنْهُ قبل وُصُوله إِلَى الْمَفْعُول فَجعل لَهُ أَوَّل الحركات وَهُوَ الضَّمّة. (اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٢، وأسرار العربية ص ٧٨).

(٣) زيادة من (ب)، و(هـ)، و(و)، وهذه العبارة في مختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص ٤٠.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٥١.

الفاعلِ(1). قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾(2)، نُصِبَ (إبراهيم)؛ لأنه مفعولٌ به، ورُفعَ (ربّه)؛ لأنه فاعلٌ(3) [12/أ].

---

(1) الأصل في الفاعل أن يتصلَ بفعله ثم يجيءَ المفعولُ به، وقد يُعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب. انظر تفصيل ذلك في: (أوضح المسالك ٢/١١٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٤٣٩).

(2) سورة البقرة من الآية: ١٢٤.

(3) من (رفعت "داود") إلى (لأنه فاعل) ساقط من (ج)، و(ز).

وتقديم المفعول به على الفاعل هنا واجبٌ؛ لأنَّ في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به، والضميرُ لا يعود على متأخرٍ لفظًا ورتبةً. (التصريح ١/٢٨٣).

## بابُ مفعولِ مَا لم يُسمَّ فاعلُه[1]

إِذَا ذكرتَ مفعولًا ولم تُسمِّ فاعلَه رفعتَه، كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مفعولُ مَا لم يُسمَّ فاعلُه[2]، قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[3].

وإذا ذكرتَ مفعولَينِ ولم تُسمِّ فاعلَهما، رفعتَ الأولَ، ونصبتَ الثاني، كقولكَ: أُعْطِيَ زيدٌ دِرهمًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مفعولٌ أوَّلُ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه، ونصبتَ (درهمًا)؛ لأنه مفعولٌ ثانٍ[4]. قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[5].

---

(١) في (ج): وهو كلُّ اسمٍ لم يُسمَّ فاعلُه وأُقيمَ فاعلُه مقامه.

(٢) قال ابن هشام في (شرح الشذور ص ١٧٩): "الثَّانِي من المرفوعات نَائِب الْفَاعِل، وَهُوَ الَّذِي يُعبرون عَنهُ بمفعول مَا لم يسم فَاعله، والعبارة الأولى أوْلى لوَجْهَيْنِ: أحدهما: أَن النَّائِب عَن الْفَاعِل يكون مَفْعُولًا وَغَيره. وَالثَّانِي: أَن الْمَنْصُوب فِي قَوْلك: (أُعطِي زيدٌ دِينَارًا) يصدق عَلَيْهِ أَنه مفعولٌ للْفِعْل الَّذِي لم يُسمَّ فَاعله، وَلَيْسَ مَقْصُودًا لَهُم".

(٣) سورة عبس من الآية: ١٧، ومكانها في (ب) قوله تعالى:﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزُّخرُف:٥٧]، وفي (ج)، و(هـ) قوله تعالى:﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ [يوسف:٦٣].

(٤) وَإِنَّمَا كَانَ الِاخْتِيَارُ هَذَا، لِأَن الْمَفْعُولَ الأول فَاعلٌ فِي الْمَعْنى لأجل الْمَفْعُول الثَّانِي، لِأَنَّهُ أَخذه، فَوَجَبَ أَن تُقيم مقَام الْفَاعِل من هُوَ فَاعل فِي الْحَقِيقَة. انظر: (المقتضب ٤/٥٠، والأصول في النحو ١/٧٧، وعلل النحو ص ٢٨٤، واللمع ص ٣٣، والمفصل ص ٣٤٣، وأوضح المسالك ٢/١٥٢).

(٥) سورة النساء من الآية: ٢٨، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾(٥) [النساء:١٢٨].

## بابُ الإضافةِ

اعلمْ أنَّ الإضافةَ إنَّما [١٢/ب] تقعُ بين الاسمينِ(١)، فإذا أضفتَ اسمًا إلى اسمٍ آخرَ أَجريتَ الأولَ على ما يَستحقُّه من الإعرابِ، وخفضتَ الثاني بالإضافةِ(٢)، كقولك: جاءَني غلامُ زيدٍ، رفعتَ (الغلام)؛ لأنه فاعلُ (جاءَني)، وخفضتَ (زيدًا)؛ لأنه مضافٌ إليه. ورأيتُ غلامَ زيدٍ. نصبتَ (غلامًا)؛ لأنه مفعولٌ، وخفضتَ (زيدًا)؛ لأنه مضافٌ إليه، ومررتُ بغلامِ زيدٍ. قال الله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ

---

(١) الإِضَافَةُ لُغَةً: الإِسْنادُ، واصْطِلَاحًا: ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلى أُخْرَى مُنَزَّلَةً مِنَ الأُولَى مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ مِمَّا قَبْلَهُ، كـ (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(صَاحِبُ عَمْرٍو). (الحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٧٥، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ٢٧٩، وانظر: الارتشاف ١٧٩٩/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٩، وشرح الآجرومية للقاني ١٧٤٦/٣).

(٢) هذا قول الأخفش والسهيلي وأبي حيان، فالعامل عندهم معنوي، ورُدَّ بأنَّ المعنى لا يُصارُ إليه، ويُجعل عاملًا عند تعذر اللفظ، وعمل المعنى أبعد من عمل الاسم. وقيل: العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو قول سيبويه، وهو الراجح والمشهور على ألسنة المعربين؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وقيل: حرفُ جرٍّ مقدَّرٌ، بدليل أنه قد ثبت عمل الحرف للجرّ، وأنَّ معنى (غلامُ زيدٍ): غلامٌ لزيد، ورُدَّ هذا بأنَّ إضمار الجار ضعيفٌ. انظر الخلاف تفصيلًا في: (الكتاب ٤١٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤، وأوضح المسالك ٨٤/٣، وشرح الشذور للجوجري ٥٧٢/٢).

﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[1]، وقال: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ مَلِكِ﴾[2]، [١٣/أ] خفضت الثاني؛ لأنه مضافٌ إليه[3].

## بابُ الأفعالِ الناقصةِ التي ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ

وهي: كانَ، وصارَ، وظلَّ، وباتَ، وأصْبحَ، وأمسَى، وأضحَى، وما دامَ، وما زالَ، وما بَرِحَ، وما فَتِئَ، وما انفكَّ، وليسَ[4]، فهذه الأفعالُ وما اشتُقَّ منها، نحو: يكونُ، ويَصيرُ، ويظلّ، ويَبيتُ[5]، ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ[6]، كقولك: كانَ زيدٌ قائمًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ كان، ونصبتَ (قائمًا)؛ لأنه

---

(١) سورة الفاتحة من الآية: ٤.

(٢) سورة الناس الآيتان: ١، ٢.

(٣) جاء الاستدلال في (ج) بقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وفي (و) بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِۖ جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ كَانَ مِيقَٰتٗا﴾ [النبأ:١٧].

(٤) زِيدَ في (هـ): راحَ، وغَدَا، وفي (ز): طَفِقَ، وراحَ، وفي (ب)، و(د): طفِقَ.

(٥) زِيدَ في (هـ): يَصيرُ، ويُمسِي، ويُصبِحُ، ويُضْحي، وفي (ز): يَدومُ، وينفكُّ.

(٦) (كان) وأخواتها ترفع عند البصريين الاسمَ المبتدأ، تشبيهًا له بالفاعل، ويُسمَّى اسمَها حقيقةً، وفاعلًا مجازًا، وتنصب الخبر، أي: خبر المبتدأ؛ تشبيهًا بالمفعول اتفاقًا، ويُسمى خبرَها حقيقة، ومفعولًا مجازًا. وأمَّا الكوفيون، فإنهم لا يجعلون لها عملًا إلَّا في الخبر، لأن الاسم لم يتغير عمَّا كان عليه. والصحيح ما عليه البصريون، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميرًا، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلَّا بعامله. (انظر: الكتاب ٥٧/١، وأسرار العربية ص ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/١، والمساعد ٢٤٨/١، وتعليق الفرائد ١٦٨/٣، وشرح الآجرومية للقاني ٦٣٦/٢).

خبره، وكذلك أخواتُها [١٣/ب]. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(١).

## بابُ الحروفِ التي تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ

وهي سِتَّةُ أحرفٍ: إنَّ، وأَنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولكنَّ، ولعلَّ، فهذه الحروفُ تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ(٢)، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، نصبتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ إنَّ، ورفعتَ (قائمًا)؛ لأنه خبرُ إنَّ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٣)، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة النساء من الآية: ٩٦.

(٢) (إنَّ) وأخواتها تلزم المبتدأ والخبر، وهي تعمل في الاسم النصبَ باتفاق، لكنَّ النحويين اختلفوا في رافع الخبر بعدَها؛ فذهب البصريون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل الرفع في الخبر كما عملت النصب في الاسم، وهو الصحيح، وعليه الضريريُّ، وذهب الكوفيون إلى أن خبر (إنَّ) وأخواتها باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخولِها عليه، ولم تعمل فيه شيئًا. انظر الخلاف في: (الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٩/٤، والإنصاف ١٧٦/١، وأسرار العربية ص ١٥٠، والتبيين ص ٣٣٣، ونتائج الفكر ص ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الشذور للجوجري ٣٨١/١)..

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧٣، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر:٤٤]، وفي (هـ) قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق:١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ [الزُّخرُف:٣٨].

## بابُ الحروفِ[1] التي تخفضُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ

وهي: مِنْ، وعَنْ [١٤/أ]، وفِي، وإِلَى، وعَلَى، ومَعَ، وحتَّى، وعِنْدَ، وسِوَى، ورُبَّ[2]، ووَاوُ رُبَّ، وَواوُ القسمِ وباؤُه وتاؤُه، واللامُ، والكافُ، ومُذْ[3]، ومُنْذُ، والباءُ الزائدةُ، وحَاشَا، وخَلَا، وعَدَا[4]، فهذه الحروفُ تَخفِضُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ إِذا كانَتْ لها أخبارٌ[5]، كقولك: علَى زيدٍ درهمٌ، خفضتَ (زيدًا)؛

---

(١) يقصد بالحرف الكلمة مطلقًا؛ فقد ذكر بعض الأسماء ك (عند، وسوى)، وغيرهما، وهذا من عادة القدماء. انظر – مثلًا – معاني الحروف للزجاجي ص ١.

(٢) في (ه): رُبَّ، ورُبَّما.

(٣) قوله: (مذ ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا)، يعني: إذا كانت حروفَ جرٍّ.

(٤) زِيدَ في (و): لدَى، ولَدُنْ، ووسط، ونحو، وحِذاء، ووراء، وفوقَ، وتحتَ.

(٥) ممَّا يعملُ عملَ الفعل الظرفُ والجار والمجرور، وذلك إذا وقع بعدهما مرفوع على أحد الأقوال، وتفصيل القول في ذلك: أنه متى تقدَّم على واحد منهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، نحو قولك: ما في الدار أحد، وأفي الدارِ زيد؟ ومررت برجل معه صقرٌ، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جُبَّةٌ، ووقعَ بعده مرفوعٌ ففي وجهِ رفعِهِ ثلاثةُ مذاهبَ: أحدها، الأرجح كونُه مبتدأً مخبرًا عنه بالظرفِ أو المجرورِ ويجوزُ كونُه فاعلًا. وثانيها: الأرجح كونُه فاعلًا، ويجوزُ كونُه مبتدأً، وهو اختيار ابن مالك، ووجهه أن الأصلَ عدم التقديم والتأخير. وثالثها: أنه يجب كونه فاعلًا، وهو منقول عن الأكثرين. هذا كله إذا اعتمد الظرفُ والمجرور على ما ذُكر، أمَّا إذا لم يعتمد، نحو: (في الدار زيدٌ)، و(عندك عمرٌو)، فالجمهور يُوجبون الابتداء، والأخفشُ والكوفيون يُجوِّزون الابتداء والفاعلية؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وصريح كلام الضريريّ موافقة الكوفيين، انظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ١٢٧/٢، والتبيين ص ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٨٢، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٣٦، وشرحه للجوجري ٧١٦/٢، والهمع ٨٩/٣).

لأنه اسمُ (علَى)، ورفعتَ (درهمًا)؛ لأنه خبرُ (علَى) [١]، وإنْ شئتَ قلتَ: إنه خبرُ الصفةِ، [نحو: الثابتُ على زيدٍ دِرْهمٌ][٢]، وإنْ شئتَ قلتَ: إنه مبتدأٌ في التقدير والمجرورُ خَبرُهُ مُقدَّمٌ. قال الله تعالى:﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[٣].

---

(١) جاء في مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٤٣: "باب الحروفِ التي تخفض ما بعدها من اسمٍ، وأخبارُها مرفوعةٌ، ويُقالُ لها: حروفُ الصفاتِ، وهي: من وإلى وعن ..."، وقال ابن سعدان الكوفي في مختصر النحو ص ٥٤، ٥٥: "بابُ حروف الخفض ... وهذه الأحرف تخفض الأسماءَ ونعوتَها، تقول: كتبتُ إلى زيدٍ. خفضتَ (زيدًا) بـ (إلى)، فإذا جئتَ بعد المخفوضِ بشيءٍ فارفعْهُ. تقول: عند عبد اللهِ مالٌ كثيرٌ. رفعت (المال) بالصفةِ".

(٢) زيادة من (ب)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة النحل من الآية: ٩، ومكانها في (ب)، و(و) قوله تعالى:﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة:٧].

## بابُ الحروفِ التي يقع مَا بعدها من الأسماء مبتدأً به[1]

(١) في (هـ): بابُ الحروفِ التي ترفعُ الأسماءَ والأخبارَ، أيْ: يقعُ ما بعدها من الأسماءِ مبتدأً بهِ.

وهي[1]: إِنَّما، وأَنَّما، وكأنَّما، ولكنَّمَا، وليتمَا، ولعلَّما[2]، وبينَما، وأَينمَا، وإذْمَا، وإذا مَا، ولولَا، ولومَا، وهلَّا، وهذَا[3]، وحبَّذَا[4]، ونِعمَ، وبئسَ [1]، وحيثُ،

---

(١) المراد أنَّ الأسماء تُرفع بعد هذه الأدوات، والمراد بالحروف أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف، وهذا معروف عند المتقدمين، كما بينتُ سابقًا – وقد تكرر ذلك عند الضريري. انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٣٦، وحاشية ١ في الصفحة نفسِها، ومختصر النحو لابن سعدان ص ٥٦، وحروف المعاني للزجاجي ص ١.

(٢) تتصل (ما) الزائدة بـ (إنَّ) وأخواتِها فتكفُّها عن العملِ، ويبتدأ بعدها الكلام، وتُسمَّى (ما) الكافة، وتهيئُها للدخول على الجمل، إلا (ليت) فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوي بهما قولُ النابغة الذبياني: (ألا ليتما هذا الحمام لنا)، برفع الحمام ونصبه، وندر الإعمالُ في (إنَّما)، وهل يمتنع في البواقي مطلقًا؟ أو يسوغ مطلقًا؟ أو في (لعلّ) فقط؟ أو فيها وفي (كأنَّ)؟ أقوال. انظر التفصيل في: (المفصل ص ٣٨٩، والجنى الداني ص ٣٣٣، وأوضح المسالك ١/٣٥١، والتصريح ١/٢٢٤، وشرح الأشموني ١/٢٨٣).

(٣) وردت لفظة (هذا) في (أ) فقط دون بقية النسخ. قال في (همع الهوامع ١/٣٥٩): "وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَن هَذَا وَهَذِه إِذا أُرِيد بهما التَّقْرِيب كَانَا من أَخَوَات (كَانَ) فِي احتياجهما إِلَى اسْمٍ مَرْفُوع وَخبرٍ مَنْصُوب، نَحْو: كَيفَ أَخَاف الظُّلم وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قادمًا؟ وَكَيف أَخَاف الْبرد وَهَذِه الشَّمْسُ طالعةٌ؟ فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسمُ التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمسِ بالطلوعِ، وأتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع؛ ألا ترى أنك لم تُشرْ إليهما، وهما حاضران". وانظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢، ومجالس ثعلب ص ٤٢.

(٤) للنحاة في تخريج نحو قولهم: (حبذَا رجلًا محمدٌ) خلاف؛ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ (حبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعل، و(رجلًا) تمييز، و(محمد) مخصوص بالمدح، وذهب المبرد والفارسي وابن السراج إلى أن (حبذا) جميعه اسمٌ مبتدأ، والمرفوع بعده خبر، وذهب الأخفش وابن درستويه وجماعة إلى أن (حبذا) جميعه فعل، والمرفوع بعده فاعل. (انظر الخلاف تفصيلًا في:

وهلْ، وأنَّى، وأينَ، وكيفَ، ومتَى، ومتى ما، وإنْ، وأنْ، ولكنْ الخفيفةُ[2]، فهذه الحروفُ يقعُ ما بعدها من الأسماءِ مبتدأً به، كقولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مبتدأٌ بهِ، ورفعتَ (قائمًا)؛ لأنه خبره. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[3]، وكذلك أخواتُها.

---

الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١٤١/١، وعلل النحو ص ٢٩٧، وأسرار العربية ص ٩٤، والإنصاف ٦٧/١، واللمع في العربية ص ١٤٢، والمفصل ص ٣٦٤، والارتشاف ٢٠٥٩/٤).

(١) الاسمُ المرفوع بعد (نعم)، و(بئس) في قولنا: نعمَ الرجلُ محمدٌ، وبئس الرجلُ الخائنُ، فاعل عند البصريين؛ لأنهما يرون فعليتهما، وهو الصحيح، وعند الكسائي من الكوفيين أن (نعم الرجل) اسم محكي بمنزلة (تأبط شرًّا)، فـ (نعم الرجل) اسمٌ للممدوح، وهي جملة فعلية في الأصل، نُقلت من أصلها وسُمِّي بها، فهي مبتدأ، و(محمد) خبر، وعند الفراء من الكوفيين أن (نعم) مبتدأ، و(الرجل) خبره، والمخصوص بالمدح (محمد) بدلٌ أو عطف بيان لـ (نعم)؛ إذ هي بمعنى الممدوح، ويَرِدُّ قولَهما أنه لا يُقال: إنَّ نعمَ الرجلُ قائمٌ، ولا يقال: ظننتُ نعم الرجلُ قائمًا، أي: بدخول عوامل الأسماء عليها. (انظر تفصيل المسألة في: المقتضب ١٤٠/٢، وعلل النحو ص ٢٩٠، والمفصل ص ٣٦١، والإنصاف ٨١/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٠٥/١، وتوضيح المقاصد ٩٠٢/٢).

(٢) زِيدَ في (ج): مهمَا، وفي (هـ): بيننا، وبلْ.

(٣) سورة الكهف من الآية: ١٠.

## بابُ الأفعالِ

اعلمْ [١٥/أ] أنَّ الأفعالَ على أربعةِ أوجهٍ(١): فعلٌ ماضٍ، وهو مبنيٌّ على الفتحِ، كقولكَ: ضَربَ، فتحتَ (ضَرَبَ)؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ. قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾(٢).

وفعلٌ مستقبلٌ، وهو مرفوعٌ مَا لم يَدخلْ عليه حرفٌ من حُروفِ النَّصبِ، فينصبُه، أو حرفٌ من حروفِ الجزمِ، فيجزمُه، كقولك: يَضْرِبُ، رفعتَه؛ لأنه فعلٌ مستقبلٌ. قال الله تعالى: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾(٣).

---

(١) جمهور البصريين على أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسامٍ لا غير، ويرى الكوفيون والأخفش أنه قسمان، بإسقاط الأمر - بناءً على أنه مقتطعٌ من المضارع — فهو عندهم مُعربٌ بلامِ الأمرِ مقدَّرة. فأصل (اضربْ) مثلًا عندهم: (لِتضربْ) ثمَّ حُذفت اللامُ تخفيفًا، ثمَّ حرف المضارعة لدفع التباسه بالمضارع المرفوع في حالة الوقف، ثم أُدخلت عليه همزة الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكن، فصار (اضربْ). والصحيح ما عليه جمهورُ البصريين؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأنَّ الفعل الذي هو الحدث: إمَّا متقدم على زمان الإخبار، أو مقارنٌ له، أو متأخر عنه؛ فالأول هو الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال، والدليل على أنَّ الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾. (سورة مريم من الآية: ٦٤). فـ (ما بين أيدينا): المستقبل، و(ما خلفنا): الماضي، و(ما بين ذلك): الحال. (انظر تفصيل المسألة في: الإنصاف ٥٢٤/٢، وأسرار العربية ص ٣١٧، والتبيين ص ١٧١، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٢٤/١، ومجيب الندا للفاكهي ص ٣٥، وشرح الآجرومية للقاني ١٠٩/١، ٣١٧، ٢١٨).

(٢) سورة يس من الآية: ٧٨.

(٣) سورة إبراهيم من الآية: ٢٥.

والأمرُ، والنَّهيُ[1]، وهما مجزومانِ أبدًا، كقولكَ: اضْرِبْ، ولا تَضرِبْ، جزمتَ (اضربْ)؛ لأنه أمرٌ [١٥/ب]، وجزمتَ (لا تضربْ)؛ لأنه نهيٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾[3].

**فصــلٌ**: وإذا تقدَّمَ الفعلُ على الاسـمِ وُحِّدَ، ولم يُثَنَّ ولم يُجمعْ[4]، وإذا تأخَّرَ الفعلُ عن الاسـمِ يُثنَّى ويُجمعُ[5]، كقولكَ: قامَ أخوَاكَ ثُمَّ قَعدَا، وَحَّدْتَ (قامَ)؛ لأنه فعلٌ مُقدَّمٌ على الاســمِ، وثنَّيتَ (قعدَ)؛ لأنه فِعلٌ متأخرٌ عن الاســمِ، كقولكَ: جاءَ قومُكَ فدخلُوا. وحَّدتَ (جاء)؛ لأنه فعلٌ مُقدَّمٌ على الاســمِ،

---

(١) والصواب أنه مستقبلٌ، ولا مسوّغ لجعله قسمًا برأسه.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٣٢.

(٣) سورة ص من الآية: ٤٤.

(٤) هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، قال في (الارتشاف ٧٣٩/٢): "واللغة المشهورة أن لا تلحق الفعلَ إذا أسند إلى مثنى أو مجموع علامةٌ، تدل على تثنيته وجمعه، كما دلت التاءُ على تأنيثه، ومن العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث، والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع، وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ يلتزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، وأبهم سيبويه، فقال: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، ويسميها بعضهم لغةَ (أكلوني البراغيث)، وابن مالك يقول: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)". (انظر: الكتاب ١٩/١، ٧٨، ٤١/٢، ٢٠٩/٣، والأصول ٧١/١، ١٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١، وأوضح المسالك ٩٨/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢).

(٥) أي: تلحق به علامةُ التثنية والجمع؛ لأن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع.

وجمعتَ (فدخُلُوا)؛ لأنه فِعلٌ متأخرٌ [١٦/أ] عن الاســـمِ. قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ﴾[١].

## بابُ المصدر

اعْلمْ أنَّ المصدرَ منصوبٌ أبدًا، كقولك: ضربْتُ ضَربًا. نصبتَ (ضربًا) على المصدرِ[٢]، قال الله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٣].

وكذلك الحالُ منصــوبٌ أبدًا[٤]، كقولك: جاءني زيدٌ راكبًا. نصــبتَ (راكبًا) على الحال. قال الله تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾[٥].

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٥٨، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[المائدة:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الحِجر:٣٠]، وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ﴾[طه:٦٣].

(٢) أي: على أنه مفعول مطلق، والتعبير به أصوب؛ إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولًا مطلقًا، وفاعلًا، ومفعولًا به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل. انظر: (شرح الأشموني ١٠٩/٢).

(٣) سورة محمد من الآية: ٤، ومكانها في (ج) قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح:١٧].

(٤) لأنه فضلة، وإعرابُ الفضلات النصب، ونَصْبُ الحال نصْبُ التشبيهِ بالمفعول به، وقيل: نصْبُ المفعول به، وقيل نصْبُ الظرف. انظر: التسهيل ص ١٠٨، وشرحه لابن مالك ٣٢١/٢، والتذييل والتكميل ٥/٩، والمساعد ٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٤٣/٥).

(٥) سورة النصر من الآية: ٢، ومكانها في (و) قوله تعالى:﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا﴾[القصص:٢١].

## بابُ الحروفِ التي تجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ

وهي: لمْ، ولَمَّـا، وأَوَلمْ، وأَوَلَمَّـا، وأَفَلَمْ [١٦/ب]، وأَفَلمَّـا(١)، ولامُ الأمر، ولا النهي، فهذه الحروفُ تجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ، كقولكَ: لم يَفعلْ، جزمتَه بـ (لم)، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾(٢)، وكذلك أخواتُها.

وكذلك حروفُ الشـرطِ(٣)، وهي: إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهمَا، وأَمَّا، وأَنَّى، وأينَ، وأينمَا، وأيٌّ، وأيّما، ومتَى، ومتى مَا، وحيثُ، وحيثُمَا، وكيفَ، وكيفمَا، وإذْما، وإذا مَا، فهذه الحروفُ تجزمُ الأفعالَ المســـتقبلةَ(٤)، وجوابُها [١٧/أ] إذا كانَ

---

(١) الألف للاستفهام، والواو والفاء بعدها عاطفتان. انظر هذه الأدوات في: مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٤٨، ومختصر النحو لابن سعدان ص ٥٣، وشرح الآجرومية للقاني ١/٤٤٤ وما بعدها.

(٢) سورة الفرقان من الآية: ٢، وفي (أ): (لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا)، وهذا تحريف؛ إذ ليس في القرآن مثلُه، وهذه الجملةُ جزءٌ من حديث رواه تميم الداري في مسند الإمام أحمد ٢٨/١٥١، برقم (١٦٩٥٢). ومكان هذه الآية في (ب)، و(د)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

(٣) وإنَّما سُمِّيتْ بأدواتِ الشرط؛ لإفادتها الشرط، أي: التعليق؛ فإنها تدل على تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في المستقبل عند المتكلم. انظر: (التصريح ٢/٢٤٨).

(٤) يُجزمُ الفعلُ المضارعُ إذا دخلَ عليه عددٌ من الأدوات التي تختص بالدخول على الفعل، وهي أدواتٌ مختلفة في مدلولاتها من حيث الاسميةُ والظرفيةُ والحرفيةُ، كما أنها مختلفة في تأثيرها، فمنها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يَجزم فعلين. انظر: (شرح العوامل المائة لخالد الأزهري ص ٢١٠، وأوضح المسالك ٤/١٩٨، وشرح الشذور لابن هشام ص ٣٥٧، وشرحه للجوجري ٢/٥٩١، وشرح الأشموني ٤/٢، والهمع ٢/٤٤٣).

بغير الفاءِ فمجزُومٌ[١]، كقولكَ: إِنْ تُكرمْني أُكرمْكَ. جزمتَ (تكرمْني) بحرفِ الشرط[٢]، وجزمتَ (أُكرمْك)؛ لأنه جوابُ الشرطِ بغير الفاء. قال الله تعالى: ﴿إِن تُقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ﴾[٣]، وعلامة الجزمِ فيه سقوط النون، فإذا دخلتِ الفاءُ في جوابها رفعتَه[٤]، كقولك: إِنْ تُكرمْني فَأُكرمُكَ،

(١) وَهَذَانِ الفِعْلَانِ اللَّذَانِ تَجْزِمُهمَا هَذِهِ الأَدواتُ يُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطًا؛ لأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَيهِ الجَوَابُ، وَلَا يَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيَ المعنَى، بَلْ مُسْتَقْبَلًا في المعْنَى، وَإِنْ كانَ مَاضِيًا في اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ مَفْرُوضُ الحُصُولِ فِي الاسْتِقْبَالِ، فَيَمْتَنِعُ مُضِيُّهُ، وَلِذلكَ الجزاءُ أيضًا لا يَكونُ مَاضِيَ المعنَى؛ لأَنَّ حُصُولَهُ مُعَلَّقٌ على حُصُولِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ في المستَقْبَلِ، وَيَمَتَنِعُ تَعْلِيقُ الحاصِلِ الثَّابِتِ على حُصُولِ مَا يَحْصُلُ فِي المسْتَقْبَلِ، وَلَا يَكُونُ إِنْشَاءً، فَلا تَقُولُ: (إِنْ قُمْ)، وَلَا يَكونُ فِعْلًا جَامِدًا، فَلا تَقُولُ: (إِنْ ليسَ)، وَلَا يَكونُ أَيضًا مَقْرُونًا بِتَنْفِيسٍ، وَهُو (السِّينُ، وَسَوْفَ)، فَلا تَقُول: (إِنْ سَيَقُومُ)، وَلَا (إِنْ سَوفَ يَقُومُ)، وَلَا يَكونُ مَقْرُونًا بِـ (قَدْ)، فَلا تَقُولُ: (إِنْ قَدْ قُمْتُ)، وَلَا يَكُونُ مَقْرُونًا بِنَافٍ غَيْرِ (لَا، ولَمْ)، فَلا تَقُولُ: (إِنْ مَا قامَ)، ولا (إِنْ لَنْ يَقُومَ)، ولا (إِنْ لَمَّا تَقَمْ). وَتَقُولُ: (إِنْ لَمْ تَقُمْ)، و(إِنْ لَا تَقُمْ). وقد فصَّل ابن هشامٍ في (شرح الشذور ص ٣٦٣) ما يُشترط في فِعل الشرط، وبيَّن أنَّ الشروط ستة. وانظر: شرح الشذور للجوجري ٢/٦٠٠، والتصريح ٢/٢٤٩، وشرح الأشموني ٤/١١.

(٢) في (ب): لأنه فِعلُ الشرطِ.

(٣) سورة التغابن من الآية: ١٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٣/٦٩): " وقال: إنْ تأتني فأُكرمُك، أي: فأنا أكرمُك، فلا بُدَّ من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه، لأنه جوابٌ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥)، ومثله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ (البقرة:

رفعتَ (فأُكرِمُك)؛ لأنه جوابُ الشـــرطِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ﴾[1].

## بابُ الحروفِ التي تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ

[١٧/ب] وهي: أَنْ، ولَنْ، وحتَّى، وإذنْ، وكَي، ولامُ كَي، وكَيلَا، ولامُ الجَحدِ[2]، فهذه الحروفُ تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ، كقولكَ: أحببتُ أنْ يفعلَ كذا، نصــبتَ (يفعلَ) بـــــ (أنْ). قال الله تعالى: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾[3]، وعلامةُ النصبِ فيهِ سُقوطُ النونِ، وكذلك أخواتُها[4].

---

١٢٦)، ومثله: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا﴾ (الجن: ١٣)". وانظر: (اللمع ص ١٣٤، والجنى الداني ص ٦٦، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٤٣).

(١) سورة المائدة من الآية: ٩٥.

(٢) في (ب): زِيد عليها: (واو الصرف، واوٌ بمعنى: إلى أَنْ أو إلَّا أَنْ، ولئلَّا).

(٣) سورة البقرة من الآية: ٧٥.

(٤) انظر: (شرح العوامل المائة لخالد الأزهري ص ٢٠٣، وأوضح المسالك ٤/١٤٨، وشرح الأشموني ٣/٢٧٧، والهمع ٢/٢٨١).

## بابُ الجوَاباتِ(١)

وهي سبعةُ أضرُبٍ.

اعلمْ أنَّ جوابَ الأمرِ والنهي والدُّعاءِ والاستفهامِ والجَحْد(٢) والتَّمني والعرْض، بالفاءِ نَصْبٌ(٣)، وبغيرِ الفاءِ جَزْمٌ(٤)، تقول في الأمر [١٨/أ]: زُرْنِي فَأُكرِمَكَ، نصبتَ (فأُكرِمَك)؛ لأنه جوابُ الأمرِ بالفاءِ، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾(٥)، وفي النهي: لا تَشتُمْني فأَشْتُمَكَ، نصبتَ (فأَشْتُمَك)؛

---

(١) ورد هذا الباب في (ب) بعد الباب الآتي، وهو باب: ما يتبع الاسم في إعرابه.

(٢) مصطلح كوفي، ويقابله عن البصريين النفي. (انظر: الكتاب ١/١٣٥، ٢/٢٧٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٣، ٢/٤٩، ومجالس ثعلب ص ٥٩٧).

(٣) يُشترط لنصبِ المضارعِ المقترن بالفاء بـ (أنْ) مضمرةً وجوبًا شرطان: أحدهما: أن تكون الفاءُ للسببية، والثاني: أن يكون الطلبُ محضًا –أي بصريح لفظ الفعل – إذا كان أمرًا أو نهيًا أو دعاءً، ولا يُشترط هذا الشرط في بقية أنواع الطلب. (انظر: الإنصاف ٢/٤٥٤، وأوضح المسالك ٤/١٧٧، وشرح الشذور لابن هشام ص ٣٢١، وشرحه للجوجري ٢/٥٣٣، وشرح الأشموني ٣/٣٠١، والهمع ٢/٣٠٤).

(٤) قال ابن هشامٍ في (أوضح المسالك ٤/١٨٧): "وإذا سقطتِ الفاءُ بعدَ الطلب وقُصِدَ معنى الجزاءِ جُزِمَ الفعلُ جوابًا لشرطٍ مقدَّر، لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافًا لزاعمي ذلك، وشرط غيرُ الكسائي لصحةِ الجزمِ بعد النَّهي صحةَ وقوعِ (إنْ لا) في موضعه، فمن ثمَّ جاز (لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ) بالجزم، ووجب الرفعُ في نحو: (لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُكَ)". انظر: (اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٦٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥٧، والتصريح ٢/٢٤٢).

(٥) سورة التوبة من الآية: ١٠٥.

لأنه جوابُ النهي بالفَاءِ. قال الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾(١)، وفي الدعاء: أبْقَاكَ اللهُ فَيُنْتَفَعَ بِكَ. نصبتَ (فيُنتفعَ)؛ لأنه جوابُ الدُّعاءِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾(٢)، وعلامةُ النَّصبِ فيه سقوطُ النونِ، وفي الاستفهامِ: هلْ عندكَ ماءٌ فأَشربَه [١٨/ب]. نصبتَ (فأَشربَه)؛ لأنه جوابُ الاستفهامِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾(٣)، وعلامةُ النَّصبِ فيهِ سقوطُ النونِ، وفي الجَحدِ: ما أنتَ بعالمٍ فَنَتعلَّمَ منكَ، نصبتَ (فنتعلَّمَ)؛ لأنه جوابُ الجحدِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾(٤).

---

(١) سورة طه من الآية: ٦١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[طه:٨١].

(٢) سورة يونس من الآية: ٨٨.

(٣) سورة الأنعام من الآية: ١٤٨.

(٤) سورة الأنعام من الآية: ٥٢.

وفي التَّمني: ليتكَ عندنا فَنفرحَ بِكَ، نصــبتَ (نفرحَ)؛ لأنه جوابُ التمني بالفــاء. قــال الله تعــالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾(١) [١٩/أ]، وفي العرْضِ: أَلَا تَنزلُ بِنا فَنُحسِـنَ إليكَ. نصبتَ (فنُحسِـنَ)؛ لأنه جوابُ العرْضِ بالفاءِ. فإنْ حذفتَ الفاءَ من هذه الجواباتِ جَزمتَها كُلَّها، [فتقولُ: (زُرْنِي أُكْرِمْكَ)، جزمتَ: أُكرِمْكَ؛ لأنـه جوابُ الأمر بغيرِ الفـاءِ، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ﴾(٢)] (٣)، إلَّا الجَحْدَ فإنه رَفْعٌ، كقولك: ما أنتَ بِعالِمٍ نتعلَّمُ مِنكَ، رفعتَ (نتعلمُ)؛ لأنه جوابُ الجحْدِ بغير الفاءِ(٤)، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة المنافقون من الآية: ١٠، ومكانها في(ب)، و(ج)، و(د) قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٧٣].

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٥١، ومكانها في (د)، و(و) قوله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [آل عمران:٦١].

(٣) زيادة من (ج)، و(هـ)، و(ز).

(٤) النفي ليس له جواب مجزوم؛ لأنه يقتضي تحقيقَ عدم الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحققَ الوقوع، فلا يُجزم بعد النفي كما لا يُجزم بعد الإيجاب؛ لما في كلٍّ من تحقق، بخلاف الطلب الذي يشبه الشرط في عدم التحقق وكونه سببًا فيما بعده.". (انظر: توضيح المقاصد ١٢٥٦/٣، وشرح الأشموني ٣٠٩/٣).

## بابُ ما يَتبعُ الاسمَ في إعرابِهِ(١)

اعلمْ أنَّ ما يتبعُ الاسمَ في إعرابِهِ أربعةُ أشياءَ(٢)، وهي: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ [١٩/ب]، فَإِنْ كانَ الاسمُ الأولُ رَفعًا فهوَ رَفْعٌ، وإنْ كانَ نصْبًا فهو نصبٌ، وإنْ كان خفضًا فهو خَفضٌ(٣).

أمَّا النعتُ فكقولك: جاءَني زيدٌ العاقلُ؛ رفعتَ (العاقل)؛ لأنه صفةٌ لـ (زيدٍ)، وكذلك: رأيتُ زيدًا العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ. قال الله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾(٤)، ولا تُنعتُ المعرفةُ إلَّا بالمعرفةِ، ولا النكرةُ إلا بالنكرةِ، [ولا المذكرُ إلا بالمذكرِ، ولا المؤنثُ إلا بالمؤنثِ، ولا المفردُ إلا بالمفردِ، ولا المثنى إلا بالمثنى، ولا المجموعُ إلا بالمجموعِ](٥)، كقولك: جاءَني زيدٌ العاقلُ، ومررتُ

---

(١) في (ب): باب ما يتبعُ الاسمَ في حركاتِه وسكناتِه.

(٢) بل خمسة؛ فقد أغفل عطف البيان. قال في (التصريح ١٠٨/٢): "ودليل الحصر في الخمسة أنَّ التابع إمَّا أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا، الأول النعت، والثاني عطف البيان". (وانظر: شرح الأشموني ٥٨/٣، ٥٩، وحاشية عبادة ١٧٩/٢).

(٣) انظر: (الأصول في النحو ١٤٦/١، ١٩/٢، وملحة الإعراب ص ٦٥، والمقتصد ٨٩٦/٢، والمفصل ص ٣٧، وشرح الكافية الشافية ١١٤٦/٢).

(٤) سورة الفاتحة الآية: ٦.

(٥) زيادة من (ج). وما ذكره ينطبق على النعت الحقيقي لا السببي؛ فالحقيقي يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرةٍ: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، والنعت السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسةٍ، واحد من

برجلٍ عاقلٍ. قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[2].

وأمَّا التوكيدُ فكقولك [٢٠/أ]: جاءَني زيدٌ نفسُه، وعَينُه، رفعتَ (نفسُه، وعينُه)؛ لأنه تأكيدٌ لـ (زيد)، وكذلك: رأيتُ زيدًا نفسَه، وعينَه، ومررتُ بزيدٍ نفسِه وعينِه.

وحروفُ التوكيدِ أربعةٌ[3]، وهي: النَّفسُ، والعينُ، وكُلٌّ، وأجمعُ. تقولُ: جاءَني القومُ أنفسُهم، وأعينُهم، وكلُّهم أجمعونَ[4]. رفعتَ (أنفسهم، وأعينهم، وكلهم،

---

أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٧، وشرح الرضي على الكافية ق٢، ج٢/٩٩٦، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٦٠، ٤٦١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٢، ٣٠٣).

(١) سورة النحل من الآية: ١٢٥.

(٢) سورة النور من الآية: ٢٢، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [آل عمران: ٥١].

(٣) في (أوضح المسالك ٣/٣٢٧): "التوكيد ضربان: لفظي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ: النفسُ والعين، ويُؤَكَّدُ بهما لرفع المجاز عن الذاتِ، وكِلَا وكِلتا للمثنى، وكلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ لغيره ... ويجوز – إذا أُريد تقوية التوكيد – أنْ تُتبع كُلَّه بأجمع، وكلّها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجُمَع".

(٤) في (ج): (وأكتعونَ، وأبصعونَ، وأبتعون).

وأجمعون)؛ لأنه تأكيدٌ للقومِ[1]. قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2].

وأمَّا العطفُ فكقولكَ: جاءني زيدٌ وعمرٌو، رفعتَ (عَمرًا)؛ لأنه معطوفٌ على (زيد)، وكذلك: رأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو. قال الله تعالى [٢٠/ب]: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[3].

وحُروفُ العطفِ أحدَ عشرَ حرفًا، وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأمْ، وإمَّا[4]، ولَا، وبلْ، وحتَّى، ولكنْ الخفيفةُ، وليس[5]، فهذه الحروفُ تَعطفُ ما بعدَها

---

(١) حديثه عن التوكيد المعنوي، ولم يُشر إلى التوكيد اللفظي.

(٢) سورة الحجر من الآية: ٣٠.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٢٥.

(٤) في جعل (إمَّا) الثانية في قولنا: (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) خلاف بين النحويين؛ فذهب سيبويه، ووافقه الضريري، وأكثر النحويين إلى أنها عاطفة، وذهب يونس، وابن كيسان، والزجاج، وأبو علي الفارسي، وغيرهم إلى أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواو لا بـ (إمَّا). انظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ٤٣٥/١، ٤٣٦، والمسائل المنثورة ٤٠، ١٨٦، وكتاب الشعر ٧/١، والإيضاح العضدي ٢٨٩/١، والمقتصد ٩٤٣/٢، وأسرار العربية ٣٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والمحصول في النحو ٤١٥/٢ – ٤٢٥).

(٥) العطف بـ (ليس) مذهب الكوفيين، ولم يثبت كونها عاطفة عند البصريين. قال المرادي في (الجنى الداني ص ٤٩٨): "وممن نقل أنها تكون حرفًا عاطفًا عند الكوفيين ابن بابشاذ، والنحاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو. وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها. وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليس. هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم

على ما قبلَها؛ فأمَّا الواوُ فكقولك: جاءني زيدٌ وبكرٌ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾(1)، ونحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾(2)، [رفعتَ (الملك)؛ لأنه معطوفٌ على (ربك)](3)، وكذلك أخواتُها. وأمَّا البدلُ فكقولك: جاءني زيدٌ أخوكَ. رفعت [21/أ] (أخوكَ)؛ لأنه بدلٌ من زيد، وكذلك: رأيتُ زيدًا أخاك، ومررتُ بزيدٍ أخيك. قال الله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(4) [الفاتحة: 7،6]، نصبت (الصراط) الثاني؛ لأنه بدلٌ عن الصِّراط الأولِ. [والفرقُ بينَ النعتِ والبدلِ أنَّ النعتَ لا يقوم مقامَ الاسمِ، والبدلَ يقومُ مقامَ الاسمِ](5).

---

من كلام هشام، وابن كيسان. وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين". انظر في المسألة: (المسائل الحلبيات ص 265، ومغني اللبيب ص 325، والهمع 3/185).

(1) سورة الأحزاب من الآية: 156.

(2) سورة الفجر من الآية: 22.

(3) زيادة من (ب).

(4) سورة الفاتحة الآيتان: 7، 6، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴾ [البقرة:217].

(5) زيادة من (ب)، و(و). والمعنى: أن النعت لا يقوم مقام المنعوت، والبدل يقوم مقام المبدل منه؛ لأنه على نية تكرار العامل.

## بابُ المعرفةِ والنكرة[1]

اعلمْ[2]أنَّ المعرفةَ على خمسةِ أنواعٍ[3]: أسماءُ الأعلامِ، نحو: زيدٍ، وعمرٍو، وما دخلتْهُ الألفُ واللامُ، نحو: الرجل، والغلام، وأسماءُ الموصولاتِ والإشاراتِ، نحو:

(١) مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن النكرة هي الأول، والمعرفة بعدَها وطارئةٌ عليها، وخالفهم الكوفيون، وابن الطراوة. قالوا: إن النكرة والمعرفة كلاهما أصل؛ لأنَّ من الأسماءِ ما لزِمَ التعريف، كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: (مررتُ بزيدٍ وزيد آخر)، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم —كما قالوا — يُبطل مذهب سيبويه. وكون النكرة هي الأصل أرجح؛ لضعف أدلة المخالفين، وإمكان ردِّها. (انظر الخلاف في: الكتاب ٢٢/١، والمقتضب ٢٠/٤، ٢٧٦، والأصول ١٤٨/١، والتبصرة والتذكرة ٩٧/١، وأسرار العربية ص ٣٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٧١/١، ٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥، وارتشاف الضرب ٩٠٧/٢، والهمع ١٨٥/١).

(٢) قبل هذه الكلمة في (ب): (فالمعرفةُ ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه).

هذا، وقد ذكر النَّحويون للمعرفة تعاريف كثيرة. قال ابن مالك: "مَنْ تعرَّضَ لحدِّ المعرفةِ عَجِزَ عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرةٌ لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين". (شرح التسهيل ١١٥/١). وقال الجوجري نقلًا عن الرضي: "والأحسن –كما ذكره بعضُ المحققين – أن يقال في حدِّ المعرفة: هي ما أشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية. وفي حدِّ النكرة: هي ما لم يُشَر به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فدخل في النكرة بعض الضمائر ممَّا مرجعه غير مختص، نحو: (رجل قائم أبوه)، و(رُبَّه رجلًا)، و(بئس رجلاً)، و(نعم رجلًا)، و(رُبَّ رجلٍ وأخيه)"، وقيل: هي مَا لا يَقْبَلُ دُخُولَ لَفْظَةِ (رُبَّ) عليها. (شرح الشذور للجوجري ٢٧٩/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية ق٢، ج٤٩٢/١، وارتشاف الضرب ١١٠/٢، والهمع ١٨٥/١).

(٣) قال في (شرح التسهيل ١١٦/١): "وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرَّف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة وموصول، فيَؤول

الذي والتي، وهذا وذلك، وأسماءُ الضمائر، نحو: أنا، وأنتَ [٢١/ب]، وما أُضيف إلى أحدِ هذه الأربعةِ، نحو: دارُ زيدٍ، وثوبُ الرجلِ، وثوبي، وثوبُه، وثوبُك، وغلامُك، وفرسُكَ، وغلامُ مَنْ قامَ عندكَ، وفرسُ هذا الرجلِ.

وأمَّا النكرةُ، فهي ما يقعُ على الأُمَّةِ كلِّها فيهِ سَواء[1]، نحو: رجلٍ، وامرأةٍ، وما أشبههُمَا.

---

ذلك إلى أن أقسامه ستة. واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حُذف لفظًا وبقي معنى، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة، فأنْ تكونَ معرّفة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلف". وراجع: (المفصل ص ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١١١/٢، والهمع ١٨٦/١).

(١) وقيل: النكرة ما شاعَ في جنس موجود أو مقدَّر. وقيل: هي مَا تَقْبَلُ دُخُولَ لَفْظَةِ (رُبَّ) عليها. تُنظر تعريفات النكرة في: (أوضح المسالك ٨٢/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٥/١، والتصريح ٩١/١، والهمع ١٨٥/١، وشرح الأشموني ١٠٣/١).

## بابُ معرفةِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ

اعلمْ أنَّ للمؤنَّثِ ثلاثَ عَلاماتٍ(١)، وهي: الألفُ الممدودةُ، إذا كانتْ رابعةً، نحو: الحمراءِ، والصَّفراءِ، والألفُ المقصورةُ، نحو: الحبْلَى، والذِّكرَى، والتاءُ التي تصيرُ في الوقفِ [٢٢/أ] هاءً، نحو: الرَّحمة، والبركة.

فَكُلُّ اسمٍ تكونُ فيهِ إحدى هذه العلاماتِ، فهو مؤنَّثٌ لفظيٌّ(٢)، كقولك: أعجبتني الحمراءُ والصَّفراءُ، ونفعتْني الذكرَى والبشرَى، ونزلتِ الرحمةُ والبركةُ، وما أشبهُهَا.

---

(١) ذكر هذه العلامات الثلاث الفراء في (المذكر والمؤنث ص ٤٣، والمفضل بن سلمة في (مختصر المذكر والمؤنث ص ٥٧، وابن فارس في (المذكر والمؤنث ص ٤٦)، وجعلها ابن الأنباري في (المذكر والمؤنث ١/١٦٦) خمسَ عشرةَ علامةً: ثمانٍ منها في الأسماء، وأربعٌ في الأفعال، وثلاثٌ في الأدوات". وقال سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب في (المذكر والمؤنث ص ٤٧): "ليس يجري أمرُ المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما بابٌ يحصرهما، كما يدَّعي بعضُ الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاثٌ: الهاء في (قائمة وراكبة)، والألف الممدودة في (حمرَاء وخُنْفُسَاء)، والألف المقصورة في مثل (حُبلى وسَكرى)، وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر، أمَّا الهاء ففي مثل قولك: رجلٌ باقعة ونسَّابة، وأما الألف الممدودة ففي مثل: رجل عَيَايَاء وطَبَاقَاء، وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خُنثَى".

(٢) المؤنث اللفظي: هو الذي يشتمل لفظه على علامة تأنيث؛ سواء أكان مؤنثًا حقيقيًّا، أم مجازيًّا، أم دالًّا على مذكرٍ. (التبيان ص ١٠٧، والنحو الوافي ٢/٧٨، ٤/٥٨٧).

والأعضاءُ المزدوجةُ جاءتْ كلّها مؤنَّثةً، نحو: اليدَينِ، والرِّجْلَينِ، والعينَينِ، والأُذنيْنِ، والخدَّينِ، والفَخذَينِ[١]، والحَاجبيْنِ[٢].

والجموعُ كلُّها مؤنَّثةٌ إلَّا جمعَ السَّلامةِ[٣]، وما خلا من هذه العلاماتِ فهو مُذكَّرٌ، إلَّا الأسماءَ المعدُودةَ تُحفظُ [٢٢/ب] ولا يُقاسُ عليها غيرُها[٤]، نحو: السَّماء، والأرض، والشَّمس، والقَمر، والخمْر، والدَّار، والنَّار، والقِدْر، والإصْبع، والنَّعل، والرِّيح، والحرْب، والعقْرَب، والقوْس، والنَّفس، والدَّلو، والبئْر، والخَال، والعنكَبوت، والنَّحل، والنَّخل، والدِّرع، وما أشبهُها[٥].

---

(١) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٠، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص ٥٥، والمذكر والمؤنث للحامض ص ٢٧.

(٣) في (المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٣): "وكلُّ جمعٍ سِوى بني آدمَ فهو مؤنثٌ؛ رأيتَ واحدَه مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: الطير والدواب والدور والأسواق، وجمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث، مثل: العلماء والرجال، وجمع السلامة مذكر كلّه، وهو ما بُني على صيغة واحدة". وانظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ٢٩، وابن الأنباري ص ٥٦١، وابن فارس ص ٥٩، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٦٦).

(٤) أي: ما يؤنث من سائر الأشياء التي توجد سماعًا ولا يوجد فيه علامة التأنيث. انظر: (المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٠، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ص ٥٥، والبلغة ص ٧٠).

(٥) في (هـ): (والحيَّة، والسِّن، والتوأَمين، وكلّ شيءٍ لا رُوحَ فيه، إنْ شئتَ ذكَّرتَه، وإن شئتَ أنَّثتَهُ).

## بابُ النداءِ

اعلمْ أنَّ النِّداءَ على ثلاثةِ أوجهٍ(١): مفردٌ معرفةٌ، ومضافٌ(٢)، ونكرةٌ موصوفةٌ، فالمفرد رَفْعٌ بلا تنوينٍ(٣)، كقولك: يا زيدُ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه منادَى مفردٌ معرفةٌ. قال الله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾(٤)، و(يَا ثَمُودُ)، و(يَا نوحُ).

وإنْ أردتَ بالنكرةِ واحدًا بعينه رفعتَه، كقولك: [٢٣/أ] يا رجلُ. كقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾(٥).

---

(١) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) وكذلك الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: (يا حسنًا وجهُهُ). (أوضح المسالك ٢٠/٤، وشرح الشذور للجوجري ٤١١/٢).

(٣) في (تسهيل ابن مالك ص ١٧٩): "يُبنَى المنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كانَ يُرفعُ به لو لم ينادَ، إن كان ذا تعريفٍ مستدامٍ أو حادثٍ بقصدٍ وإقبالٍ، غير مجرورٍ باللام، ولا عاملٍ فيما بعده، ولا مكملٍ قبل النداء بحرف نسقٍ". وانظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٣، ٣٩٢، والمساعد ٤٨٩/٢.

(٤) سورة هود من الآية: ٤٨.

(٥) سورة سبأ من الآية: ١٠.

وحروفُ النداءِ خمسةٌ(١): يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزةُ(٢).

وكلُّ اسمٍ فيه الألفُ واللامُ نحو: الرجل، والمرأة، فإنَّه يُنادَى بـ (يا أيُّها)(٣)، و(يا أيَّتُها)، كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيَّتُها المرأةُ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٤)، إلَّا في قولِك: يا ألله(٥)، فإنه لا يجوزُ أنْ يُقالَ: يا أيُّها اللهُ؛ لأنَّ (أيُّها) للتنبيه والتَّعدد(٦)، و(الله) تعالى مُنزَّهٌ عن التَّعددِ والتنبيهِ(٧).

---

(١) عدَّها ابن هشام في (أوضحه ٤/٤) ثمانية أحرف، منها الخمسة التي ذكرها الضريري، و(آ، وآي) ممدودتين، وذكرهما الأخفش والكوفيون، و(وا)، والجمهور على أنها لا تستعمل في غير الندبة. وانظر: التسهيل وشرحه لابن مالك ٣/٣٨٥، والتصريح ٢/١٦٤، والهمع ٢/٢٥، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/١٣٤، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٥٦٣).

(٢) أخبر سيبويه روايةً عن العرب أنَّ الهمزة للقريب المصغِي، وأنَّ سواها للبعيد مسافةً، أو حُكمًا كالسَّاهي. (انظر: الكتاب ٢/٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٦، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٥٦٤).

(٣) في (ج)، و(د): (أوْ: أيُّهذَا الرجلُ).

(٤) سورة الكافرون الآية: ١، ومكانها في (ب) قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار:٦].

(٥) في (ب): خاصةً. قال سيبويه في علة الجمع بين (يا) و(أل) في لفظ الجلالة: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسمًا فيه الألف واللام ألبتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا ألله اغفِرْ لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف". (الكتاب ٢/١٩٥).

(٦) في (ب)، و(هـ)، و(و): لأنَّ (أيّ) للتعدد، والهاء للتنبيه.

(٧) أنكر البصريون نداء ما فيه (أل)؛ لِمَا فيه من الجمع بين حرفي تعريف: حرف النداء و(أل)، ولا يجتمع حرفانِ بمعنًى واحدٍ، فلا يُقال: يا الرجلُ، ويُستثنى من ذلك أربع مواطن يجوز فيها نداء ما باشرته (أل): أحدها ما ذكره الضريري، والثاني: الجمل المحكية المبدوءة بـ (أل)، نحو (يا ألمنطلق

والمضافُ يُنصَبُ بلا تنوينٍ، كقولك: يا عبدَ اللهِ. نصبتَ (عبدَ الله)؛ لأنه منادى مضاف. قال الله تعالى [٢٣/ب]: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾(١)، وكذلك النكرةُ الموصوفةُ نَصْبٌ أبدًا، إلَّا أنَّك تُنونُها، كقولك: يا رجُلًا صَالحًا. نصبتَ (رَجُلًا)؛ لأنه منادى نكرة موصوفة، ونصبتَ (صالحًا)؛ لأنه نعتٌ. قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾(٢).

فإذا نَعَتَّ المعرفةَ المفردةَ، فلكَ في نعتِهِ: الرفعُ والنَّصبُ، كقولك: يا زيدُ العاقلُ، بالرَّفعِ، وإنْ شِئتَ: يا زيدُ العاقلَ بالنَّصبِ، إلَّا أنْ تنعتَه بمضافٍ، فلكَ في نعتهِ النَّصبُ لا غيرُ، كقولكَ: يا زيدُ صَاحبَ الفرسِ.

وإذا نَعَتَّ المضافَ أو النكرةَ الموصوفةَ [٢٤/أ] نصبتَهُمَا لَا غيرُ، كقولك: يا عبدَ اللهِ العاقلَ، ويا رجُلًا صَالحًا عَاقلًا(٣).

---

زيدٌ)، إذا سُمِّيَ بها، والثالث: اسم الجنس المشبَّه به، كقولك: (يا الأسدُ جرأةً)، والرابع: الضرورة الشعرية، أما الكوفيون والبغداديون فيجيزون نداء ما فيه (أل) مطلقًا في سعة الكلام محتجِّين بالقياس والسماع، وقد أجاب البصريون عن أدلتهم. انظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٣١/٤، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٣٦/٢، وشرح الأشموني ١٤٥/٣).

(١) سورة آل عمران من الآية: ٦٤.

(٢) سورة يس من الآية: ٣٠.

(٣) انظر تفصيل القول في أحكام المنادى في: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٣، شرح الرضي على الكافية ق١، ج٤١٠/١، وأوضح المسالك ١٧/٤، والمساعد ٤٨٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٣٥/٧، والتصريح ١٦٥/٢).

## بَابُ التَّرخيمِ

اعلمْ أنَّ الترخيمَ إنَّما يقعُ في [كلِّ اســـمٍ منادَى مفردٍ(١)، إذا كان علمًا زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، أو يكون بتاء التأنيثِ جوازًا](٢)، فإذَا رَخَّمْتَ اسمًا حَذفتَ آخِرَهُ، وتركتَ ما قبلَ المحذوفِ على حركتهِ، كقولكَ في (جَعفَرٍ): يا جَعفَ، وفي (محمَّدٍ): يا محمَّ، وفي (عَامِرٍ): يا عَامِ، وإنْ شئتَ رفعتَ آخرَ الاسمِ بعدَ

---

(١) إنَّما كثُرَ الترخيمُ في المنادَى دون غيره؛ لكثرتِهِ، ولكون المقصود في النداء هو المنادَى له، فقصد سرعة الفراغ من النداء؛ للإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطًا. انظر: (أسرار العربية ص ٢٣٦، وشرح الرضي على الكافية ق١، ج٤٦٩/١).

(٢) زيادة من (ب)، و(ج)، وساقط من بقية النسخ. وانظر شروط الترخيم في: (شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ق١، ج٤٧٠/١، وأوضح المسالك ٥٥/٤، والهمع ٥٧/٢، والتصريح ١٨٤/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧١/٣).

التَّرخيمِ، كقولكَ في (جعفَر): يا جَعفُ، ويا محمُّ، ويا عَامُ[١]. قال الله تعالى: {وَنَادَوْا يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}[٢] في بعض القراءة برفعِ اللامِ[٣].

وإنْ كانَ قبلَ آخر الاسم ألفٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ، أو واوٌ ساكنةٌ قبلها ضمةٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ حذفتَها مع [٢٤/ب] آخر الاسم، وتركتَ ما قبلَ المحذوفِ على حركتِه[٤]، كقولك في (عبَّاس): يا عَبَّ، وفي (عَنترِيس):

---

(١) أشار الضريريُّ بهذا إلى لُغتَيْ المرخَّم، وهما: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، أمَّا لغة مَن ينتظر، فهي: التوقف عند ما بقي من الكلمة بعد الحذف، فلا يتغير منها شيء، وما حُذف منها كأنه موجودٌ تقديرًا، وهذه هي اللغة الأولى في كلام الضريري، وأمَّا لغة من لا ينتظر؛ فهي: مراعاة الأمر الواقع، وذلك باعتبار أن ما حُذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًّا، وانقطعت الصلة بينهما، وصار آخره – بعد ما حذف – هو الذي تقعُ عليه العلامة، ويُضم آخرُ الكلمة مبنيًّا، فالمنادى مبني على الضم في محل نصب، وتسمى أيضًا هذه الطريقة عند النحويين لغة من لا ينوي المحذوف، واللغة الأولى (لغة من ينتظر) أكثرُ وأعرفُ. قال ابن مالك: "تقدير ثبوتُ المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام". (التسهيل ص ١٨٩)، وقال السيوطي: "الأجود انتظار المحذوف، وهو أكثر استعمالًا وأقوى في النحو)، (الهمع ٦٧/٢)، وانظر في ذلك: (أوضح المسالك ٦٥/٤، والمساعد ٥٥٣/٢، والتصريح ١٨٨/٢).

(٢) سورة الزخرف من الآية: ٧٧.

(٣) في (ب): (وقُرئ بالرَّفع أيضًا)، وهي قراءةٌ شاذةٌ، قرأ بها أبو السِّوَار الغنوي، (يا مالُ) بالبناء على الضم جُعل اسمًا على حياله. انظر: (البحر المحيط ٣٨٩/٩، والدر المصون ٦٠٧/٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٤/١٧، وروح المعاني ١٠٢/١٣).

(٤) وهذا يتحقق في الاسم المنادى بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون الاسم المرخَّم على خمسة أحرفٍ فصاعدًا. الثاني: أن يكون الحرف الذي قبل الأخير حرف مدٍّ. الثالث: أن يكون هذا الحرف زائدًا لا أصليًّا. وإذا اختلَّ شرط من هذه الشروط لم يُحذف ما قبل الآخر. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والهمع ٦٤/٢).

يا عنترِ، وفي (منصُور): يا منصُ، إلَّا أن يكونَ بعدَ الحذفِ حرفانِ؛ فإنَّك لا تحذفُ الألفَ والواوَ والياءَ، كقولكَ في (عِمَاد): يا عِمَا، وفي (ثمود): يا ثمُو، وفي (سعيد): يا سعِي، وإنْ كان الاسمُ على ثلاثةِ أحرفٍ وأوسطها ساكنٌ نحو: يَا زيْد، ويَا عمْرو، فإنَّه لا يُرخَّم، وإنْ كان الأوسطُ متحركًا[1]؛ فإنَّه لا يُرخَّم أيضًا إلَّا أنْ يكونَ في آخرِهِ تاءُ التأنيثِ؛ فإنَّه يُرخَّمُ[2]، كقولك في [٢٥/أ] (ثُبَة): يَا ثُبَ، وفي (عِزَة): يا عِزَ، [وفي (ميَّةَ): يَا مَيَّ][3].

---

(١) هذا مذهب البصريين، قالوا: لأن الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التَّخفيف، وما كان على ثلاثة أحرفٍ فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأن الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركًا، نحو قولهم: (يا حكَ) في ترخيم (حَكَم)، وعزا ابنُ مالك هذا الرأي إلى الفراء وحده. وقد عقب السيوطي على مذهب الكوفيين بقوله: "وهذا لم يرد به سماع، ولا قياس يقبله". انظر تفصيل المسألة في: (أسرار العربية ص ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٥/٣).

(٢) انظر: (أوضح المسالك ٨٥/٤، والتصريح ١٨٥/٢، والهمع ٦٠/٢).

(٣) زيادة من (ج). وقد ذكر السيوطي في (الهمع ٦٠/٢): "أنَّ المؤنث بالهاء إذا كان علمًا، فلا خلافَ في ترخيمه، كقولك في (هبة) مسمًّى به: يا هبَ أقبلْ".

## باب الندبةِ

[وهو التَّفجُّعُ على الميّتِ][(١)]، وإذا نَدبْتَ اسمًا زِدتَ في آخره ألفًا، كقولك: يا زيدَا رَحِمَكَ اللهُ، [وإنْ شِئتَ قلتَ: وَا زَيدَا يَرحمُك اللهُ][(٢)]، وإذا وقفتَ عليه زِدتَ بعد الألفِ هاءً، كقولك: يا زيداهْ، وإنْ شئتَ قلتَ: وَا زيدَاه[(٣)].

[وإذا نَدبْتَ المنادَى المضافَ أوقعتَ الندبةَ في آخرِ المضافِ إليهِ، كقولكَ: يا عبدَ الملكَاه، ولا يُنْدَبُ النكرةُ والمضمرُ[(٤)]، فلا تقول: يَا رَجُلَاه][(٥)].

---

(١) زيادة من (ز)، وساقط من جميع النسخ الأخرى. قال ابن مالك في التعريف: (المندوب هو المذكور بعد "يا" أو "وا" تفجعًا لفقده حقيقة أو حكمًا، أو توجعًا لكونه محلَّ أَلَمٍ أو سببه". (التسهيل ص ١٨٥، وشرحه لابن مالك ٤١٣/٣، وأوضح المسالك ٥٢/٤، والهمع ٤٩/٢).

(٢) زيادة من (ج). والضريري يُشير بهذا إلى أنَّ المندوب يختص من حروف النداء بحرفين فقط: (وا) وهي الأصل، و(يا) ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب، كأن يُندب ميّتًا اسمُه (زيد)، وبحضرتك مَن اسمه زيد. انظر مراجع الحاشية السابقة، والتصريح ١٨١/٢.

(٣) في (هـ): (بـ (وا)، فهو جائزٌ أيضًا). والندبة بـ (وا) هو الأصل، كما مرَّ.

(٤) لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالندبة، وأجاز أبو الفضل الرياشي نُدبة النكرة، مستدلًا على ذلك بأنه قد ورد في الحديث (واجبلاه)، وأنكر الجمهور ذلك، وقالوا: إن صحَّ الحديث فهو نادرٌ. انظر: (المقتضب ٢٦٨/٤، والمقاصد الشافية ٣٨١/٥، والهمع ٤٩/٢، والتصريح ١٨٢/٢، وعدة السالك ٥٢/٤).

(٥) زيادة من (ز)، وساقط في بقية النسخ.

## بابُ نِعمَ وبِئسَ

وهما يَرفعانِ[1] من الأسماءِ ما فيه الألفُ واللامُ، وما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ

---

(١) أورد النحويون الخلاف في حقيقة (نعم، وبئس) على طريقتين:

إحداهما: أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان ماضيان جامدان، وذهب الفراء وكثيرٌ من الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن، وعلى هذه الطريقة أكثر النحويين، وهي المشهورة في كتب النحو. والمنصور قولُ البصريين، لقبولهما تاء التأنيث الساكنة، واتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالأفعال المتصرفة.

والطريقة الثانية – وعليها الضريري –: أنَّ الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد (نعم، وبئس) إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنهما فعلانِ كما كانا قبل الإسناد، والاسم المرفوع بعدهما فاعل، فـ (نعم الرجل) جملة فعلية، وكذلك (بئسَ الرجلُ)، وذهب الكسائي إلى أنَّ (نعمَ الرجلُ) اسمٌ محكيٌّ بمنزلة: (تأبط شرًّا)، و(برقَ نحرُه)، فـ (نعم الرجلُ) اسمٌ للممدوح، وهي جملةٌ فعلية في الأصل، نُقلتْ من أصلها، وسُمِّيَ بها، فهي مبتدأٌ، و(زيدٌ) خبرٌ، كما نقول: برق نحرهُ حاضرٌ، ونظيرُ ذلك ما قاله بعضُ النحويين من أنَّ (حبذا) قد رُكب صدره، وهو (حبَّ) مع عجزه، وهو (ذا)، وصار مجموعهما اسمًا واحدًا بمعنى الممدوح، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأصل في (نعم الرجلُ زيدٌ): رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، حُذف الموصوفُ، وأقيمت الصفة مقامَه، فـ (نعم الرجلُ): مبتدأ، و(زيدٌ) خبر هذا المبتدأ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم؛ لأن كلًّا منهما جعل ما كان جملةً – وهو نعم وفاعله، أو بئس وفاعله – اسمًا واحدًا.

ويردُّ قولَ الكسائي والفراء أنه لو صحَّ ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ، وأن يُخبَر عنه بما تشاء من الأخبارِ، فتقول: نعم الرجلُ قائمٌ، ولكان يصح أن يقع اسمًا للنواسخ، فتقول: كان نعم الرجل غائبًا، أو تقول: ظننتُ نعم الرجل حاضرًا، كما هو شأن كل مبتدأ، فدلَّ ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركّب اسمًا واحدًا مبتدأً، والطريقة الأولى هي المشهورة، والصحيح ما عليه البصريون من أن (نعم) فعل ماض، و(الرجل) فاعل، و(زيد) مخصوص بالمدح، مبتدأ أو خبر على الخلاف المشهور في ذلك. انظر: (معاني القرآن للفراء ١٤١/٢، ومختصر النحو لابن

واللامُ، ويَنصبانِ إذا أُسْقِطَا منه، ويَرفعانِ الخبرَ (١)، كقولك: نعمَ الرَّجلُ زيدٌ. رفعتَ (الرجل)؛ لأنه اسمُ (نِعمَ)، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبر (نِعم) [٢٥/ب]، وكذلك: نعمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، وتقول: بئسَ الرجلُ عَمرٌو، وبئسَ غلامُ الرجُلِ عَمرٌو. قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾(٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾(٣)، وتقول فيما سقطَ منه الألفُ واللامُ: نعمَ رَجُلًا زيدٌ، نصبتَ (رجلًا) (٤)؛ لأنه اسمُ نِعمَ، وقد سقطتْ منه الألفُ واللامُ، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبرُ نعمَ، وكذلك: بئسَ رجُلًا عمرٌو، نصبتَ (رجلًا)؛ لأنه اسمُ بئسَ، وقد سقطتْ منه الألفُ واللامُ، ورفعتَ (عمرًا)؛ لأنه خبر بئسَ [٢٦/أ].

---

سعدان ص ٧٧، والإنصاف ١/٩٧، والتعليقة لابن النحاس ١/٢٣٤ – ٢٣٦، والارتشاف ٤/ ٢٠٤١، والتصريح ٢/٩٤، وعدة السالك ٣/٢٧٠، ٢٧١).

(١) في (ج): (والمضمرُ المفسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ، ويكون بعدَها مرفوعٌ آخرُ مخصوصٌ بالمدحِ، وهو مبتدأٌ وما قبله خبرٌ، وأيضًا يُقال: إنه خبرُ مبتدإٍ محذوف).

(٢) سورة الحجرات من الآية: ١١.

(٣) سورة آل عمران من الآية: ١٣٦، ومكانها في(ب)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠].

(٤) على التمييز.

ويَجري (حبَّذا) مُجرى (نِعم)، و(ساءَ)[1] مجرى (بِئس)، كقولك: حبَّذا رجُلًا زيدٌ، نصبتَ (رجُلًا)؛ لأنه اسمُ حبَّذا، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبرُ حبَّذا[2]، وكذلك: حبَّذا رجلٌ عمرٌو[3]. قال الله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾[4].

---

(١) في (أوضح المسالك ٣/٢٨٠، ٢٨١): "وكلُّ فعلٍ ثلاثي صالحٍ للتعجب منه؛ فإنه يجوز استعماله على (فَعُلَ) بضم العين؛ إما بالأصالة: كـ (ظرُف، وشرُف) أو بالتحويل، كـ (ضرُب، وفهُم)، ثم يجري حينئذ، مجرى (نعم وبئس) في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص؛ تقول في المدح: فهُم الرجل زيدٌ، وفي الذم: خبُث الرجل عمرو. ومن أمثلته (ساء)؛ فإنه في الأصل (سَوَأ) بالفتح؛ فحوّل إلى فعُل، بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضمن معنى (بئس)، فصار جامدًا، قاصرًا، محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا؛ تقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب".

(٢) سبق بيان ذلك عند حديث الضريري عن نعم وبئس.

(٣) للنحاة في تخريج هذا الأسلوب خلافٌ: الأول: مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعل، و(رجلًا)، بالنَّصب، تمييز، و(عمرو) مخصوص بالمدح. الثاني: مذهب المبرد والفارسي وابن السراج وقوم، وهو أن (حبَّذا) جميعه اسم مبتدأ، والمرفوع بعده خبر، وهذا ما عليه الضريري. الثالث: مذهب الأخفش، وابن درستويه وجماعة، وهو أن (حبَّذا) جميعه فعل، والمرفوع بعده فاعل. الرابع: أن (ذا) زائدة، والمرفوع فاعل (حَبَّ)، وهو مذهب الجرمي. انظر تفصيل الأقوال في: (الكتاب ٢/٨٠، والمقتضب ٢/١٤٣، وأسرار العربية ص ٩٤، وأوضح المسالك ٣/٢٨٤، والتصريح ٢/١٠٠، وشرح الأشموني ٣/٤٠).

(٤) سورة الأعراف من الآية: ١٧٧.

## بابُ (ما) [1]

اعلمْ أنَّ (مَا) [2] في كلامِ العربِ على تسعةِ أوجهٍ، والقرآنُ ناطقٌ بهنَّ:

فأوَّلهنَّ: النفيُ، مثلُ قوله تعالى: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾[3].

والثاني: الجَحْدُ[4]، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[5].

والثالث: الإثباتُ في الخبرِ، قال الله تعالى [٢٦/ب]: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[6].

---

(١) باب (ما) مثبتٌ في (أ)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) انظر في الحديث عن أنواع (ما): (الأزهية ص ٧١، ورصف المباني ص ٣١٠، الجنى الداني ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٣٢٦)، وانظر أيضًا: (المقتضب ٤١/١، والبغداديات ص ٢٤٩، وأمالي الشجري ٢٣٢/٢، والمقرب ١٠٢/١، وأسرار العربية ص ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨).

(٣) سورة الذاريات الآية: ٥٧.

(٤) قَالَ النّحاس: وَالصَّوَاب تَسْمِيَتُهَا لَامَ النَّفْي؛ لِأَن الْجَحْدَ فِي اللُّغَة إِنْكَارُ مَا تعرفه لَا مُطلق الْإِنْكَار. (مغني اللبيب ص٢٧٩). وفي (الإتقان في علوم القرآن ٢٦١/٣) فرَّق بين الجحد والنفي فقال: "مِنْ أَقْسَامِ الْخَبَرِ النَّفْيُ، بَلْ هُوَ شَطْرُ الْكَلَامِ كُلِّهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَحْدِ: أَنَّ النَّافِيَ إِنْ كَانَ صَادِقًا سُمِّيَ كَلَامُهُ نَفْيًا وَلَا يُسَمَّى جَحْدًا، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا سُمِّي جَحْدًا وَنَفْيًا أَيْضًا، فَكَلُّ جَحْدٍ نَفْيٌ وَلَيْسَ كُلُّ نَفْيٍ جَحْدًا. ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ وَغَيْرُهُما".

(٥) سورة آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٦) سورة الكافرون الآية: ٢.

والرابعُ: الاستفهامُ، مثل قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾(١).

والخامسُ: الشرطُ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾(٢).

والسادسُ: الوقتُ، مثل قوله تعالى: ﴿مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾(٣).

والسابعُ: التعجبُ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾(٤).

والثامن: الصفة، مثل قوله تعالى: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ﴾ (٥).

والتاسعُ: المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾(٦)، أي: بغفرانِ ربِّي [٢٧/أ].

---

(١) سورة المدثر الآية: ٤٢.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١١٠.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٢٤.

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٧٥.

(٥) سورة ص من الآية: ١١. والمعنى: جندٌ أيُّ جندٍ.

(٦) سورة يس من الآية: ٢٧.

## بابُ (مَا) النَّافية

وهي ترفعُ الاسـمَ وتنصـبُ الخبرَ، كقولك: مَا زيدٌ قائمًا. رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه اسـمُ (ما) النَّافيةِ، ونصـبتَ (قائمًا)؛ لأنه خبر (ما)[(١)]. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٢)]؛ فإنْ قدَّمتَ الخبرَ على الاســمِ أو أدخلْتَ على الخبرِ (إلّا) رفعتَه[(٣)]، كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلّا قائمٌ[(٤)]. قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[(٥)]، وإنْ شـــئتَ أدخلتَ الباءَ في خَبرِها فكسَـــرْتَه[(٦)]،

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٥٧/١): "هذا باب ما أُجْرَى مُجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ (ما). تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها". وانظر: الأصول في النحو ٩٢/١.

(٢) سورة يوسف من الآية: ٣١.

(٣) في (ج): بطَل العملُ.

(٤) انظر شروط إعمال (ما) عمل ليس في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١، وما بعدها، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، وما بعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٧٨/١، وما بعدها، والهمع ٣٨٩/١).

(٥) سورة آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٦) تُزاد الباء بكثرةٍ في خبر "ما"؛ وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. قالوا: ليس زيد بقائم، ردٌّ لأن زيدًا لقائم، فالباء بمنزلة اللام. انظر: (أوضح المسالك ٢٩٢/١، والتصريح ٢٠١/١). هذا وزعم أبو علي الفارسي — وتبعه الزمخشري — أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، والأمر بخلاف ما زعموا؛ لأن الباء المذكورة قد قبت دخولها بعد بطلان العمل بإنْ، كما أن الباء دخلت على

كقولك: ما زيدٌ بقائمٍ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾(١)، وهذه لغةُ أهلِ الحجاز [٢٧/ب]، وبنو تميمٍ يرفعونَ الخبرَ في كل حالٍ(٢)، كقولك: ما زيدٌ قائمٌ، [وهذه اللغةُ صحيحةٌ](٣)، ويقولون: ما قائمٌ زيدٌ، إلَّا أنَّ القرآنَ نزلَ بلغةِ أهلِ الحجازِ.

---

الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لا لكونه منصوبًا، كذلك أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا. انظر المسألة في: (البغداديات ص ٢٨٤، والمفصل ص ٨٢، وشرحه لابن يعيش ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١، ٤٣٨).

(١) سورة البقرة من الآية: ٧٤، ومكانها في (هـ) قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات:١٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦].

(٢) انظر اللغتين في: الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٢/١، والمقتضب ١٨٨/٤، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٨، وإيضاح الفارسي ص ١١٠، والخصائص ١٦٧/١، والمفصل ص ٣٠، وتسهيل الفوائد ص ٥٦، وشرحه لابن مالك ٣٦٨/١، ٣٦٩، ورصف المباني ص ٣١٠، والجنى الداني ص ٣٢٢، وأوضح المسالك ٢٤٧/١.

(٣) زيادة من (هـ)، وساقط من بقية النسخ.

قال في (التصريح ١٩٦/١): "وأهملها التميميون. قال سيبويه: وهو القياس، كما أهملوا ليس حملًا عليها، فقالوا: ليس الطيبُ إلا المسكُ، بالرفع". وانظر: (الكتاب ٥٧/١، ومغني اللبيب ص ٨٣، ٣٨٧).

## بابُ (لا) التي لنفي الجنسِ

إذا نفيتَ اسمًا نكرةً بـــ (لَا) نَصبتَه بلا تنوينٍ(١)، كقولكَ: لا رَجلَ في الدارِ، نصـبتَ (الرجلَ) على النفي [والتَّبْرِئَةِ](٢). قال الله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٣)؛ وإنْ كرَّرْتَ (لا) [مع الاسـمِ النكرة](٤)، فأنتَ فيه بالخيارِ(٥)، إنْ شـئتَ نصـبتَهما بلا تنوينٍ، نحوُ: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ. قال الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾(٦)، وإنْ شـئتَ رفعتَهما [٢٨/أ] بتنوينٍ، فقلتَ: لا حَولٌ ولا قُوةٌ. قال الله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٢/٢٧٤): "هذا باب النفي بـ (لا)، و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوينٍ، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر".

(٢) زيادة من (ج)، و(هـ)، و(و)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أوضح المسالك ٢/١٤): "ولك في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسةُ أوجهٍ: أحدها: فتحهما، وهو الأصل، الثاني: رفعهما، إمَّا بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)، الثالث: فتح الأول ورفع الثاني، الرابع: عكس الثالث، الخامس: فتح الأول ونصب الثاني، وهو أضعفها حتى خصَّه يونس وجماعة بالضرورة". وانظر: (التصريح ١/٢٤٠).

(٦) سورة البقرة من الآية: ١٩٧.

﴿خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾(1)، وإنْ شئتَ رفعتَ الأولَ بتنوينٍ ونصبتَ الآخرَ [بلا تنوينٍ](2)، فقلتَ: لا حولٌ ولا قوَّةَ، وإنْ شِئتَ نصبتَ الأولَ بلا تنوين ورفعتَ الآخر مع التنوينِ، فقلتَ: لا حولَ ولا قوةٌ. وإنْ شئتَ نصبتَ الأولَ بلا تنوينٍ ونصبْتَ الثاني بتنوينٍ، فقلتَ: لا حولَ ولا قوَّةً إلَّا بالله(3)، وإنْ فصلتَ بينَ (لا) وبين الاسم المنفي بشيءٍ رفعتَه [بالتنوين](4) لا غير [28/ب]، وكرَّرْتَ (لا) (5)، كقولك: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾(6).

---

(1) سورة البقرة من الآية: 254.

(2) زيادة من (د).

(3) انظر هذه الأوجه في: (الكتاب 292/2، وشرح المفصل لابن يعيش 112/2، وشرح الكافية الشافية 524/1، وشرح التسهيل لابن مالك 64/2، وشرح الألفية لابن عقيل 366/1).

(4) زيادة من (د).

(5) وهذا إجماعٌ من البصريين في المعرفة، ومن النحويين إلا الرماني في الفصل؛ فإنه أجاز النَّصب في نحو: لا فيها رجلٌ، وقال: النصبُ يُبطل البناء. (انظر: المساعد 345/1). قال سيبويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جُعل جواب: أَذا عندك أم ذا؟ ولم تُجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلها إذا نصبتْ، لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل". (الكتاب 298/2، 299).

(6) سورة الصافات من الآية: 47.

# بابُ (كَمْ)

وهي على وجهينِ[1]: أحدُهما: أنْ يكونَ استفهامًا، والآخر: أن يكونَ خَبرًا[2]، فإذَا كان استفهامًا نَصَبْتَ الاسمَ على التمييز[3] به، كقولك: كَمْ دِرهمًا مَالُكَ؟ نصبتَ (الدرهم) على التمييز، وإنْ شئتَ حذفتَ المنصوبَ فقلتَ: كَمْ مالُكَ؟ وإذَا كانَ خبرًا خفضتَ الاسمَ بهِ على الإضافةِ[4]، كقولك: كَمْ رجلٍ لَقِيتَه، خفضتَ (الرجل) [٢٩/أ]على الإضافةِ، وإنْ شئتَ نصبتَ الاسمَ به في الخبر، كما نصبتَه في الاستفهامِ، فقلتَ: كَمْ رجلًا لقِيتَه، وإنْ شئتَ أدخلتَ فيه (مِنْ)

---

(١) وهي من كنايات العدد. انظر الحديث عن نوعيها مفصلًا في: (الكتاب ٢١١/١، ١٥٦/٢، ١٦١، ٢٢٨/٤، والمقتضب ٥٥/٣، ٣٣٣/٤، ومعاني الحروف للزجاجي ص ٦٠، والجنى الداني ص ٢٦١، ومغني اللبيب ص ٢٠٧، وأوضح المسالك ٢٦٤/٤).

(٢) قال سيبويه: "هذا بابُ (كمْ)، اعلم أن لـ (كَمْ) موضعين: فأحدُهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبَّ". (الكتاب ١٥٦/٢). وقال الرضي في (شرح الكافية ق٢، ج٣٨١/١): "(كَمْ) الاستفهامية، و(كَمْ) الخبرية تدلان على عَددٍ ومعدُودٍ، فالاستفهاميةُ لعددٍ مبهمٍ عند المتكلم، معلومٌ – في ظنّه – عند المخاطب. والخبرية لعدد مبهمٍ عند المخاطَبِ، وربَّما يعرفه المتكلم. وأمَّا المعدودُ فهو مجهولٌ عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية؛ فلذا احتيج إلى التمييز المبيّن للمعدود، ولا يُحذف إلا لدليلٍ، كما تقول: (كَمْ عندك؟) إذا جرَى ذكر الدنانير، أي: كم دينارًا؟

(٣) في (د)، و(هـ)، و(و): التَّفسير.

(٤) في (التصريح ٢٧٩/٢، ٢٨٠): "وتُميِّز الخبرية بمجرورٍ بإضافتها إليه حملًا لـ (كم) على ما هي مشابهة له من العدد. وقال الفراء: على إضمار (مِن)؛ لأن (مِن) كثُر دخولها على تمييز (كم) الخبرية، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه". وهذا القول نقله ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤)، عن الخليل، وبعض الكوفيين، قال: وهو ضعيف.

فقلت: كم مِن رجلٍ لقِيتَه. قال الله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾(١)، وقال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾(٢)، وإنْ فَصلتَ بين (كمْ) وبين الاسمِ بشيءٍ نصبتَه لا غيرُ، كقولك: كمْ في الدَّارِ رَجُلًا لقِيتَه، و(كأينْ) مِثلُهُ(٣)، و(مِنْ) لازمةٌ لهُ(٤)، تقول: كأينْ من رجلٍ لِقيتُه. قال الله تعالى [٢٩/ب]: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ عَتَتۡ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهَا﴾(٥).

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤٩.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ٤.

(٣) أي: مثل (كم) الخبرية، فتفيد ما تُفيده (كم) الخبرية من تكثير مبهم الجنس، والمقدار، والافتقار إلى مميز. انظر: (الكتاب ١٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، وأوضح المسالك ٢٧٣/٤).

(٤) كثيرٌ وليس بلازم، قال سيبويه: "وكذلك: كأينْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأينْ قد أتاني رجلًا، إلّا أنَّ أكثر العرب إنَّما يتكلمون بها مع (مِنْ)..... فإنما ألزموها (مِن)؛ لأنها توكيدٌ، فجعلتْ كأنها شيءٌ يَتم به الكلامُ، وصار كالمثَلِ". (الكتاب ١٧٠/٢، ١٧١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤).

(٥) سورة الطلاق من الآية: ٨.

## بابُ مذْ ومنذُ

وهما يَرفعانِ مَا مَضَى من الوقتِ، ويَخفضانِ ما أنتَ فيه[1]، كقولكَ: ما رأيتُه منْذُ يومُ الجمعةِ، بالرَّفعِ، [رفعت اليومَ؛ لأنه وقتٌ قدْ مضَى][2]، ومنذُ هذا اليومِ، بالخفضِ، [وتقول: ما جِئتَني منذُ اليومِ، بالخفضِ، خفضتَ اليومَ؛ لأنه وقتٌ في الحال][3]، وكذلك (مُذْ) إلَّا أنَّ (منذُ) في الخفضِ أكثرُ، و(مذْ) في الرفعِ أكثرُ، [وقيل على العكسِ][4].

---

(١) (مذ، ومنذ): لفظهما مشترك، فيكونان حرفَيْ جرٍّ مختصَّين بالزمان، ويكونان اسمَين، والمشهور أنهما حرفانِ إذا انجرَّ ما بعدهما، واسمانِ إذا ارتفعَ ما بعدهما، وقيل: هما اسمان مطلقًا، وَأَكْثَرُ الْعَرَب على وجوب جرهما للحاضر، وعَلى تَرْجِيح جر مُنْذُ للماضي على رَفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جَرّه ". انظر الكلام عنهما في: (الكتاب ٤/٢٢٦، والجمل للزجاجي ص ١٥٠، ومغني اللبيب ص ٣٦٧، والجنى الداني ص ٣٠٤، ٥٠٠، والهمع ٢/١٦٣، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٧٣٠).

(٢) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ.

(٤) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ. انظر هذا الخلاف في: (مختصر النحو لابن سعدان ص ٦٧، والإنصاف ص ٣٨٢، ومغني اللبيب ص ٣٦٧، والجنى الداني ص ٥٠٠، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٧٣١).

## بابُ حروفِ القسمِ(1)

وهي: الباءُ، والواوُ، والتَّاءُ(2)، فهذه الحروفُ تَخفِضُ المقسَــمَ بهِ(3)، نحوُ: باللهِ لأفعلنَّ كذا، خَفضْـتَ الاسـمَ (الله) بباءِ القسـم، وكذلك: واللهِ وتاللهِ لأفعلنَّ كذَا، إلَّا أنَّ الباءَ تدخلُ على كلِّ مُقْسَمٍ بهِ، ظاهرًا كانَ [٣٠/أ] أو مَكنيًّا(4)، كقولك: باللهِ، وبهِ لأفعلنَّ كذا.

وأمَّا الواوُ فإنَّها تدخلُ على الظَّاهرِ دونَ المكنيِّ، كقولك: واللهِ لأَفعلنَّ كذَا، ولا يَجوز أنْ تقولَ: وَكَ لأفعلنَّ كذَا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾(5).

---

(١) ورد في (ج) بعد باب (حتى).

(٢) قال الزجاجي في (اللامات ص ٨٣): "اعلم أن حروف القسم أربعة وهي: الباء والتاء والواو واللام، وهذه الحروف تخفض المقسَم به، وهي صلاتُ فعلٍ مقدَّر كقولك: والله لأخرجنَّ، وبالله وتالله ولِلهِ لأنطلقن، والتقدير: أقسم بالله، فالفعل مقدَّر وإن لم ينطق به. وإن حذفت هذه الحروف نصبت المقسَم به، كقولك: اللهَ لأخرجنَّ. فأما الواو والباء فتدخلان على كل محلوفٍ به، ولا تدخل التاء إلا على الله وحدَه ولا اللام إلا عليه في حال التعجب". وانظر تفصيل القول في حروف القسم في: (الكتاب ٤٩٦/٣، ٤٩٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٥، والأصول في النحو ١/ ٤٣٠، والمفصل ص ٤٨٤، وعلل النحو ص ٢١١، ٥٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٣/١، واللمحة في شرح الملحة ٢٦٣/١، والهمع ٣٩١/٢).

(٣) قال الخليل: "إنّما تجيْ بهذه الحروف؛ لأنَّك تُضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف مررت به بالباء، إلا أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد". (الكتاب ٤٩٧/٣).

(٤) لأنها أصل حروف القسم؛ إذ فعل الْقسم يتعدَّى بهَا دون غَيرهَا، وَلذَلِك جَازَ الْجمع بَين الْفِعْل وَالْبَاء وَلم يجز إِظْهَارُ الْفِعْل مَعَ الواو وَالتَّاء. انظر: (علل النحو ص ٢١١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٣/١، والجنى الداني ص ٤٥).

(٥) سورة الشمس الآية: ١.

وأمَّا التاءُ فإنَّها لا تدخلُ إلَّا على اسمِ اللهِ خَاصَّةً، كقولك: تاللهِ لأفعلنَّ كذا، ولا يَجوز أنْ تقولَ: تَالرَّحمنِ، وتَالرَّحيمِ لأفعلنَّ كذا[1]. قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2].

وإذا شِئتَ حذفتَ حرفَ القسمِ ونصبتَ [٣٠/ب] المقسمَ بهِ، كقولك: اللهَ لأفعلنَّ كذا، ويجوزُ الخفضُ أيضًا، كقولك: اللهِ لأفعلنَّ كذا[3].

---

(١) من النحاة من جوز دخول التاء على (رَبِّ) مضافًا إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم، ومنهم من حكى دخولها على (الرحمن)، وذلك قليل أو نادر، وقيل: شاذٌّ. قال ابن هشام في (أوضحه ٢١/٣): "وما يختص بالله ورَبِّ مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم، وهو (التاء)". (وانظر: الإنصاف ٣٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٥/٥، وتوضيح المقاصد ٧٤٣/٢).

(٢) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧، ومكانها في (ب): ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]، وفي (هـ): ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦].

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ : "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقًّا إذا قلت: إنك ذاهبٌ حقًّا. فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث كما تؤكَّده بالحقِ، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يجر حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقٍّ، وذلك قولك: اللهَ لأفعلنَّ ... ومن العربِ من يقولُ: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرفَ الجرِّ، وإيَّاه نوى، فجاز حيث كثُر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه". ومسألة إعمالِ حرفِ القسَم محذوفًا بغير عوض فيها خلاف بين البصريين والكوفيين؛ فذهب الكوفيون — ووافقهم الضريري – إلى أنه يجوز الخفضُ في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوضٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوضٍ، مثل ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: (آللهِ ما فعلتَ كَذَا)، أو هاء التنبيه نحو (هاللهِ). وانظر تفصيل القولين في (الإنصاف ٣٢٥/١).

**وَيُجابُ القسمُ بأحدِ أربعةِ أشياءَ:** بِاللام، وإِنَّ، ومَا، ولَا. فأمَّا اللامُ، وإِنَّ، ففي الإثباتِ دونَ النفي(١)، كقولكَ: واللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ، واللهِ لأفعلنَّ كذَا، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾(٢)، وقال الله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾(٣).

وأمَّا (مَا، ولَا)، ففي النفي دون الإثباتِ، نحوُ: واللهِ ما فعلتُ كذَا، وَواللهِ لا أفعلَنَّ كذَا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾(٤)[٣١/أ].

والفرقُ بين (مَا)، و(لا): أنَّ (لا) تقعُ على المستقبلِ، و(ما) تقعُ على الماضِي، وربَّما (لا) تقعُ على الماضِي، و(ما) تقع على المستقبل(٥). قال الله

(١) انظر: اللامات للزجاجي ص ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/٣، وتمهيد القواعد ٣١١٥/٦).

(٢) سورة الليل الآية: ٤.

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧، ومكانها في (ب)، و(ج) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

(٤) سورة النجم الآيتان: ١، ٢.

(٥) انظر تفصيلًا لما أورده الضريري في: (الكتاب ٤٩٦/٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٥، والأصول في النحو ١/ ٤٣٠ ، والمفصل ص ٤٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩٤، ٥/ ٢٥٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٧٤، والارتشاف ١٧٦٣/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٩/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٨١/٦).

تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(١)، وقال: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾(٢)، (٣).

## بابُ (حتَّى)

وهي تَخفضُ الاسمَ(٤)، وتَنصِبُ الفعلَ المستقبلَ(٥)، فتقولُ في الاسمِ: ضَرَبْتُ القوْمَ حتَّى زيدٍ، خفضتَ (زيدًا) بـ (حتَّى). قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾(٦)، وتقول في المستقبلِ: أَزُورُكَ حتَّى تُكرِمَني، نصبتَ [٣١/ب]

---

(١) سورة القيامة الآية: ٣١.

(٢) سورة غافر من الآية: ٢٩.

(٣) من قوله: والفرق بين (ما)، و(لا) إلى قوله تعالى: (سبيل الرشاد) ليس في (ج)، و(هـ)، و(و).

(٤) أي: الجارة، فتكون حرفَ جرٍّ لانتهاء الغاية، ومذهب البصريين أنها جارة بنفسِها، وقال الفراء: تخفض؛ لنيابتها عن (إلى)، ولمجرورها شرطان: الأول: أن يكون اسمًا ظاهرًا، والثاني: أن يكون آخِرَ جُزءٍ، أو ملاقيَ آخرِ جزءٍ، نحو قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، وهذا مثال لما كان آخِرًا، ومثال ملاقي آخر جزءٍ: (سرتُ النهارَ حتى الليلَ). انظر: المقتضب ٣٨/٢، ومعاني الحروف للزجاجي ص ٦٤، والجنى الداني ص ٥٤٢، وأوضح المسالك ٤٧/٣، والهمع ٢٩٩/٢).

(٥) القول بأن (حتى) ناصبةٌ المضارع بنفسِها مذهب الكوفيين، وأجازوا إظهار (أنْ) بعدها توكيدًا، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود، والبصريون على أن المضارع بعد (حتى) منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا، وهو الصحيح؛ لأن (حتى) ثبت أنها تخفض الأسماءَ، وما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس. انظر تفصيل المسألة في: (الجنى الداني ص ٥٥٤، ومغني اللبيب ص ١٤٤، وأوضح المسالك ١٧٤/٤، وشرح الأشموني ٢٩٧/٣، ٢٩٨).

(٦) سورة الفجر الآية: ٥.

(تكرمَني) بـ (حتَّى). قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1]، وإنْ أوقعتَها على الفعل المستقبلِ وتريدُ به الماضي رفعتَهُ[2]، كقولكَ: سِرْتُ إلى الدَّارِ حتَّى أَدخلُهَا، بمعنى: دخلتُها. قال الله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3]، في بعضِ القراءة[4]، بمعنى: قالَ الرسولُ، وقدْ تَكونُ (حتَّى) بمنزلةِ واوِ العطفِ في الاسماءِ[5]، كقولك: جاءَني القومُ حتى زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه عَطفٌ على القومِ، ومعناه: جاءَني القومُ وزيدٌ، وكذلك: رأيتُ القومَ [٣٢/أ] حتى زيدًا، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ.

---

(١) سورة التوبة من الآية: ٦.

(٢) لأن شرط الفعل المنصوب بـ (حتى) أن يكون مستقبلًا، أو مؤولًا بالمستقبل، فإن كان الاستقبال حقيقيًّا – بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم – فالنصب واجبٌ، وإن كان الاستقبال غيرَ حقيقي، فالوجهان: النصب والرفع، كما في آية البقرة الآتية. (انظر: الجنى الداني ص ٥٥٥، وشرح الأشموني ٢٩٨/٣).

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢١٤.

(٤) قرأ نافعٌ برفع (يقول)، وقرأ الباقون بنصبه، فالنصبُ على تأويل قولهم – وهو ماضٍ حقيقة بالنسبة إلى زمن النزول – بالمستقبل، والرفع على تأويل قولهم بالحال، أي: حكاية الحال. انظر: (السبعة ص ١٨١، والتبصرة ص ٤٣٩، والتيسير ص ٦٨، والكتاب المختار ١/١٠).

(٥) أي: حرف عطف تُشرك في الإعراب والحكم، وقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بها، وهو قليلٌ، وخالف الكوفيون، فقالوا: "حتى" ليست بعاطفة، ويُعربون ما بعدها على إضمار عامل، وللمعطوف بها شرطان: الأول: أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه. والثاني: أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، والزيادة تشمل القوة والتعظيم، والنقص يشمل الضعف والتحقير. (انظر: معاني الحروف للزجاجي ص ٦٤، والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٤٨، ومغنى اللبيب ص ١٤٦، ١٤٧، وأوضح المسالك ٣٦٤/٣).

## بابُ (إنَّ، وأنَّ)

إذا ابتدأتَ بـــــ (إنَّ)، أوْ وقعتْ بعدَ القولِ، أوْ بعدَ القسَمِ، فهي مكسورةٌ، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، كســـرْتَ (إنَّ)؛ لأنَّك ابتدأتَ بِها[١]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٢]، وكذلك: قلتُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، كســـرت (إنَّ)؛ لأنها وقعتْ بعد القولِ. قـال الله تعـالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾[٣]، وكذلك: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، كســرتَ (إنَّ)؛ لأنها وقعتْ بعدَ القســمِ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[٤]، [٥].

---

(١) تتعينُ (إنَّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدر مَسدَّها ومَسدَّ معموليها، و(أنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوزان إنَّ صحَّ الاعتباران. انظر هذه المسألة مفصلةً في: (الكتاب ١١٩/٣، والمقتضب ٣٤٦/٢، والأصول ٢٦٥/١، والجمل للزجاجي ص ٥٩، والمقتصد ٤٧٥/١، وأوضح المسالك ٣٣٣/١، والهمع ٤٣٨/١).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٧٣، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الذاريات:١٥]، وفي (ب) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات:٦].

(٣) سورة البقرة من الآية: ٦٨، ومكانها في (د)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس:٦٥].

(٤) سورة العصر الآيتان: ١، ٢.

(٥) في (هـ) فقط دون بقية النسخ: اعلمْ أنَّ (إنَّ) مكسورةَ الألف في ستَّةِ مواضعَ: أحدُها: في الابتداء، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ. والثاني: بعد القول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ [البقرة:٦٨]، والثالثُ: إذا كانَ في الخبرِ لامُ التأكيدِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ

وإذا توسَّطتْ في الكلام، أو وقعتْ بعد العِلْمِ أو الظنِّ أو الشَّهادة، فهي مفتوحةٌ[1]، كقولكَ: بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2]، وكذلك: ظننتُ أنَّ عمرًا ذاهبٌ. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[3]، وشهِدتُ أنَّ الجنةَ حقٌّ. قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4] [آل عمران:١٨]

---

كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤]، والرابعُ: إذا كان بعدَ القسمِ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:١ ، ٢]، والخامس: إذا كانَ بعدَ الأمرِ والنهي، قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف:٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، والسادس: إذا كانَ بعدَ ستةِ أحرفٍ، وهي: نَعَمْ، وأجلْ، وبلَى، وكَلَّا، وإلَّا، ولكنْ الخفيفةُ.

(١) تفتح همزة (إنَّ) وجوبًا حيث وجب أن يسدَّ المصدر مسدها ومسدَّ معموليها –كما مرَّ– وذلك إذا وقعت فاعلًا، أو نائبًا عنه، أو مفعولًا غير محكيةٍ، أو مبتدأ، أو خبرًا عن اسم معنًى، غير قول ولا صادق عليه خبرها، أو مجرورة بحرف، أو بما لا يختص بالجمل، أو تابعة لشيءٍ من ذلك. انظر: (الجنى الداني ص ٤١٠، وأوضح المسالك ١/٣٣٧، والهمع ٢/٤٤٠).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٤٦.

(٤) سورة آل عمران من الآية: ١٨.

، إِلَّا أنْ تقعَ اللامُ في خبرِها، فتكسِـرَها حَينئذٍ، كقولك [٣٣/أ]: علمتُ إِنَّ زيدًا لقائمٌ. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾(١).

[فصــــلٌ: وأمَّا (أَنَّ) – بتشــــديدِ النون – فيُخفَّفُ إذا وقعتْ قبلَ أربعةِ أحرفٍ(٢)، وهي: (لمْ، ولنْ، ولَا، وليسَ)، قـال الله تعـالى: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾(٣)، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(٤)، ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٥) [النجم:٣٩]، وفي الشهادة: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ](٦).

---

(١) سورة المنافقون من الآية: ١.

(٢) تُخفف (أنَّ) المفتوحة فيبقى العملُ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا محذوفًا، ويجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعليةً فعلها جامد أو دعاء لم تحتج إلى فاصل، ويجب الفصل في غيرهن، بواحد من الأربعة التي ذكرها الضريري. انظر: (أوضح المسالك ٣٧٢/١، والتصريح ٢٣٢/١).

(٣) سورة البلد الآية: ٥.

(٤) سورة البلد الآية: ٧.

(٥) سورة النجم من الآية: ٣٩.

(٦) زيادة من (هـ).

## بابُ (عسَى)، و(كادَ)

[وهما يَرفعانِ اسمًا(١)، ويكونُ خبَرُهما منصوبًا بـــ (أنْ) مع الفعلِ المستقبلِ](٢)، كقولـكَ: عسَـــى زيـدٌ أنْ يفعـلَ كـذا، قـال الله تعـالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾(٣)، وإنْ شِئتَ حذفتَ (أنْ)، فقلتَ: عسى زيدٌ يفعلُ كذَا، بالرفعِ، ومثلُه: كادَ زيدٌ يفعلُ. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾(٤)، وإنْ شـئتَ أدخلتَ (أَنْ) فيه، فقلتَ: كادَ زيدٌ أنْ يفعلَ كذا، إلَّا أنَّ إدخالَ (أنْ)

(١) (كاد، وعسى) مُبوَّبٌ لهما في النحو عند المتأخرين بـ( أفعال المقاربة)، وأفعالُ هذا الباب ثلاثة أنواعٍ من حيثُ المعنى: الأول: ما وُضع للدلالة على قُرب الخبرِ، وهو (كادَ، وأوشكَ، وكَرَبَ)، والثاني: ما وُضع للدلالة على رجائِهِ، وهو (عسى، واخلوق، وحرى)، والثالث: ما وُضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: (أنشأَ، وطفِقَ، وجعلَ، وعلِقَ، وأخذَ)، وهذه الأفعال تعمل عمل (كان)، إلا أنَّ خبرهنَّ يجب كونُه جملةً فعليةً فعلها مضارع. انظر التفصيل في: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، وما بعدها، وشرح الشذور لابن هشام ص ٢٠٧، وشرحه للجوجري ٣٧٤/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٨/١، والهمع ٤٠٩/١).

(٢) زيادة من (د).

(٣) سورة الإسراء من الآية: ٨، ومكانها في (و) قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم:٨]، وفي (ج): (عسَى اللهُ أَنْ يجعل بعدَ عُسْرٍ يُسْرًا)، وهذا تحريف؛ إذ ليس في القرآن مثلُه.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٠، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج:٧٢].

في خبرِ (عسَـــى) [٣٣/ب] أجودُ من حذفها، وفي (كادَ) حذْفُها أجودُ من إثباتِها[١].

(١) الغالبُ في خبر (عسَى) الاقترانُ بـ(أنْ)، والتجرد قليل، و(كاد) بالعكس، وإنما كان الغالب في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ)؛ لِمَا فيها من الطمع والإشفاق، وهما مَعنيانِ يقتضيَانِ الاستقبالَ، و(أَنْ) مؤذنة بالاستقبالِ، وكان الأصل في (كادَ) أن لا يكون في خبرها (أنْ)؛ لأنَّ المراد بها قُربُ حصولِ الفعل في الحال. انظر: (الكتاب ١٢/٣، ١٥٨، ١٥٩، والمقتضب ٧٠/٣، والأصول في النحو ٢٠٧/٢، والمفصل ص ٣٦٥، وشرحه لابن يعيش ٢٠٢/٤، وأوضح المسالك ٣١١/١، والهمع ٤١٦/١).

## بابُ التعجب

اعلمْ أنَّ المتعجَّبَ منه منصوبٌ أبدًا[١]، كقولكَ: ما أحسنَ زيدًا! أي: أيُّ شيءٍ أحسنَ زيدًا؛ نصبتَ (زيدًا) على التَّعجبِ[٢]. قال الله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٣]، وللتعجبِ لفظٌ آخَرُ[٤]، كقولك: أَحْسِنْ بِزيدٍ، أي: ما

---

(١) على أنه مفعولٌ به حقيقةً عند البصريين والكسائي؛ لأن (أفعل) عندهم فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يرجع لـ (ما)، وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين، وهو الصحيح؛ لاتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو: ما أكرمني، ومشبَّهٌ بالمفعول به عند الكوفيين؛ لوقوعه بعد اسمٍ يُشبه الفعل عندهم؛ إذ (أفعل) عندهم اسم بدليل تصغيره؛ فصار المنصوب بعده كالمنصوب بعد الصفة المشبهة. انظر تفصيل الخلاف في: (الإنصاف ١/١٠٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١، وأوضح المسالك ١/٢٥٢).

(٢) في (مختصر النحو لابن سعدان ص ٥٩): "واعلمْ أنَّ كلَّ ما تعجَّبْتَ منه فهو نصبٌ أبدًا. تقول: ما أحسنَ عبدَ اللهِ، نصبتَ (عبدَ اللهِ) بالتَّعَجُّبِ".

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧٥.

(٤) في (ب): (وهو "أَفْعِلْ بِهِ")، وقد أشار الضريريُّ إلى صيغتي التعجب القياسيتين، وهما: (ما أفعلَه، وأفعِلْ به)، أي: ما جاء على وزنهما من أساليب، ويُعنى بقياسيتهما: اطرادهما في دلالتهما على التعجب دون قرينة، حتى صار كلٌّ منهما حقيقةً عرفية في الدلالة عليه. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠، وشرح الرضي على الكافية ق٢، ج٢/١٠٨٧، وأوضح المسالك ٣/٢٥٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١٣٩).

أحسنَ زيدًا، لفظُه أمرٌ ومعناهُ التعجبُ[1]، قال الله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[2]، أي: ما أسمَعَهم وما أبصرَهم.

## بابُ الظَّرفِ

اعلمْ أنَّ الظرفَ ظرفـانِ: ظرفُ الزمـانِ، وظرفُ المكـانِ[3] [٣٤/أ]، وكِلاهما منصوبانِ أبدًا، بإضمارِ (في) فيهما[4].

---

(١) وهذا مذهب البصريين، أي: أمرٌ لفظًا، ومعناه الخبر، والهمزة فيه للصيرورة، فهو فعلٌ ماضٍ جاء على صيغة (أَفْعِلْ) التي للأمر، ومعناه: صار ذا كذا، نحو: أورقَ الشجرُ. أي: صار ذا ورقٍ، فأصل: (أَحسِنْ بزيدٍ): (أحسَنَ زيدٌ)، أي: صار ذا حُسنٍ، ثم غُيِّرت الصيغةُ من الماضي إلى الأمر عند إنشاء التعجب؛ ليوافق تغييرُ اللفظ تغييرَ المعنى من الخبر للإنشاءِ، فقبح إسنادُ صيغة الأمرِ إلى الاسم الظاهرِ، فزيدت الباء على الفاعل رفعًا للقبح، وإصلاحًا للفظ، وصارت هذه الباء لازمةً لا يجوز حذفها إلا في ضرورة أو فيما ينقاس فيه حذف الجار من نحو (أن) المصدرية. وذهب الفراء، والزجاج، وابنا كيسان وخروف والزمخشري إلى أنَّ (أَفْعِلْ) فعلُ أمرٍ لفظًا ومعنًى، وفيه ضميرٌ هو الفاعل، والباء للتعدية، والمجرور في محل نصب مفعول، كما هو الحال في نحو: امررْ بزيدٍ، والمذهب الأول هو المنصور. انظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ٩٧/٤، والأصول ١٠١/١، وأسرار العربية ص ١٢٢، وشرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢، والمفصل بشرح ابن يعيش ١٤٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١، والمساعد ١٤٩/٢، والتصريح ٨٨/٢، وحاشية الصبان ١٨/٣).

(٢) سورة مريم من الآية: ٣٨.

(٣) والمراد ما يُسمى بالمفعول فيه. قال في (أوضح المسالك ٢٣١/٢): "هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا". وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢، وشرح الآجرومية للقاني ١٢٩٣/٣).

(٤) فإن لم يتضمن الكلام معنى (في) الظرفية، أو ظهرت (في) في الكلام أُعرب الظرف حسبَ موقعه في الجملة. هذا، وناصبه اللفظ الدالّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالات: إحداها:

فَأمَّا ظرفُ الزمانِ(١)، فنحو: اليوم، والليلة، والسَّاعة، والشَّهر، والسَّنة، [والدَّهر](٢)، وما أشبهها من الأوقاتِ، كقولك: خرجتُ اليومَ. نصبت (اليومَ) على الظرفِ. قال الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ﴾(٣)، وكذلك أخواتُها.

وأمَّا ظرفُ المكانِ(٤)، فنحو: قُدَّامَ، وأمامَ، وخلفَ، وفوقَ، وتحتَ، ويمينٍ، وشِمالٍ، وبينَ، وبعدُ، وقبلُ، وما أشبهها، كقولك: قمتُ خلفَكَ، وجلستُ

---

أن يكون مذكورًا، نحو: (امكث هنا أزمنًا)، وهذا هو الأصل. والثانية: أن يكون محذوفًا جوازًا، كقولك: (فرسخين)، أو (يومَ الجمعة) لمن قال: (كم سرتَ؟)، أو (متى صمت؟). والثالثة: أن يكون محذوفًا وجوبًا في ستِّ مسائلَ. انظر التفصيل في: (أوضح المسالك ٢/٢٣٦، والهمع ٢/١٠٢، والتصريح ١/٣٤٠).

(١) أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمُها كـ (حين ومدة)، ومختصُّها كـ (يوم الخميس)، ومعدودها كيومين وأسبوعين. انظر: (التسهيل ص ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٧/٢٤٨، وأوضح المسالك ٢/٢٣٦، وتمهيد القواعد ٤/١٩٠٣).

(٢) زيادة من (ج)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة غافر من الآية: ١٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وفي (د)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء:٨٨].

(٤) الصالح للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان: أحدهما: المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه، كأسماء الجهات، وشبهها، وأسماء المقادير، والثاني: ما اتحدت مادتُه ومادة عامله، كـ (ذهبتُ مذهبَ عمرٍو). انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٣٧، والتصريح ١/٣٤١).

أمامَك[1]، نصبتَ (خلفكَ، وأمَامَك) [٣٤/ب]على الظرفِ، وكذلك أخواتُها. قال الله تعالى: ﴿فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾[2].

[وإذا كان المكانُ محدودًا، فلا بُدَّ مِن (في)، تقول: صليتُ في المسجدِ، ووسطَ السّكونِ، وأمَّا (دخلتُ الدارَ)، فَتوسُّعٌ[3]]،[4].

## بابُ المستَثنى

إذا أَثْبَتَّ اسْمًا ثمَّ استثنيتَ منه الاسمَ الآخَرَ، نصبتَ المستثنى على الاستثناءِ[5]، كقولكَ: جاءَني القومُ إلَّا زيدًا. نصبتَ؛ لأنه استثناءٌ بعد

(١) في (هـ): (ودونَ، وأسفلَ، وأعْلى، وقُبالةَ، ومقابلةَ، وجاهَ، وتُجاه).

(٢) سورة فصلت من الآية: ٢٥، ومكانها في (ج)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال:٥٧]، وفي (ج) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣].

(٣) فانتصاب (الدار) إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض، وهو في الأصل: دخلتُ في الدار، فلمَّا حُذف الخافضُ نُصبتْ على المفعول به توسعًا، وليست منتصبةً على الظرفية؛ لأنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى: الدار، على معنى: في، لا تقولُ: صليتُ الدارَ؛ لأن (الدار) من أسماء المكان المختصة؛ لأن لها صورة وحدودًا محصورةً، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم، أو ما اتحدتْ مادتُه، كما مرَّ. انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٣٥، والتصريح ١/٣٣٩).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) قال سيبويه (الكتاب ٢/٣٣٠، ٣٣١): "باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبًا؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا. وهذا قولُ الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب؛ إذْ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل

الإثباتِ، وكذلك: رأيتُ القوم إلَّا زيدًا، ومررتُ بالقومِ إلَّا زيدًا، قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾(١).

وإذا نفيتَ اسمًا ثمَّ استثنيتَ منهُ [٣٥/أ]، فإنْ كان المستثنى منه مَنفيًّا، فالنصبُ جائزٌ والبدلُ هو المختارُ(٢)، نحو: ما جاءَني القومُ إلَّا زيدًا، وإلَّا زيدٌ. قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾(٣)، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾(٤).

---

فيها". وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤، والتذييل والتكميل ٨/١٧٣، ١٨٢، وأوضح المسالك ٢/٢٥٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٧٨، والمساعد ١/٥٥٥).

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤٩، ومكانها في (و): قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحِجر: ٣٠، ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠].

(٢) إذا كان الاستثناءُ تامًّا واقعًا بعد نفي أو شبه نفي وهو النَّهي والاستفهام الإنكاري؛ فإن كان الاستثناء متصلًا، فالمختار إتباع المستثنى للمستثنى منه في الإعراب على أنه بدل بعض عند البصريين، ووافقهم الضريريُّ، أو عطف نسق عند الكوفيين، وإن كان منقطعًا فجميع العرب ما عدا تميم يوجبون النصب، وأما تميم فإنهم يُجيزون مع النصب راجحًا الإبدال مرجوحًا بشرط أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى، فإن لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا، نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نقصَ، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ؛ إذ لا يُقالُ: زاد النقصُ، ولا نفعَ الضرُّ. انظر: (الكتاب ٢/٣١١، ٣١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩، ٢٨٥، وأوضح المسالك ٢/٢٥٧، والتصريح ١/٣٤٩).

(٣) سورة النساء من الآية: ٦٦.

(٤) قُرِئَ (قليل) بالرَّفْعِ على الإبدالِ من الضَّميرِ، وبالنصبِ على الاستثناءِ، والإبدَالُ أرجحُ والنَّصْبُ عربيٌّ جيِّدٌ وقراءتا الرفع والنصب في (قليل) سبعيتان؛ فالرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة ابن

وإنْ كان المستثنى منه غيرَ مَذكورٍ، أجريتَ المستثنى على ما يستحقُّه من الإعراب[1]، نحو: ما جاءني إلَّا زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه فاعلٌ بالتَّحقيقِ، وكذلك: ما رأيتُ إلَّا زيدًا، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ.

وحروفُ الاستثناءِ عشرة[2]، وهي: إلَّا، وغيرٌ، وسِوى، وعَدَا، وخَلا، وحاشَا، وما عدَا، وما خلا، وليسَ [٣٥/ب]، ولا يكونُ.

وأمَّا (غيرٌ) فحكمُه كحكمِ (إلَّا)؛ إلَّا أنَّ إعرابَها كإعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلَّا)، كقولكَ: جاءَني القومُ غيرَ زيدٍ، وما جاءَني القومُ غيرَ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ.

وأمَّا (سوى) فتخفِضُ ما بعدها، كقولك: جاءني القومُ سوى زيدٍ.

وأمَّا (حاشا، وخلا، وعدَا) فيخفضْنَ ويَنصبْنَ[3]، كقولك: جاءني القومُ حاشا زيدًا، وزيدٍ، وعدا زيدًا وزيدٍ، وخلا زيدًا وزيدٍ، وأمَّا (ما خلا، وما عدا)، و(ليس،

---

عامر وحده. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٣٥، والحجة للقراء السبعة للفارسي ١٦٨/٣، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٢٤، والمبسوط لابن مهران ص ١٨٠، والكتاب المختار ٢٠٤/١، ٢٠٥).

(١) إذا كان الاستثناء مفرَّغًا (ناقصًا)، ووقع المستثنى فيه بعد نفي أو شبهه؛ فإنه يكون كما لو كانت (إلا) معدومة، فأجرِ ما بعدَها على حسبَ ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب. انظر: (أوضح المسالك ٢٥٣/٢، والتصريح ٣٤٧/١).

(٢) انظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٧٨.

(٣) الخفض على أنها حروفُ جرٍّ، وهو قليلٌ، والنصب على أنها أفعالٌ ماضية جامدة؛ لوقوعها موقع (إلَّا)، وفاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا. انظر: (أوضح المسالك ٢٨٥/٢ – ٢٨٨).

ولا يكونُ)، فيَنصبْنَ لا غيرُ[(١)]، كقولك: جاءني القومُ [٣٦/أ] ما عدَا زيدًا، وما خلا عمرًا، وليس خالدًا، ولا يكونُ بكرًا[(٢)].

---

(١) المستثنى بـ (ليس، ولا يكون) واجبُ النصبِ؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على اسمِ الفاعل المفهوم من الفعل السَّابق، أو البعض المدلول عليه بكلِّه السابق، فتقدير: جاءني القومُ ليس خالدًا: ليس الجائي، أو ليس بعضُهم زيدًا، وإنما وجب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)؛ لتعيُّنِ فعليتهما بسبب دخول (ما) المصدرية عليهما. انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٨٢ – ٢٩٢).

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٦، والتذييل والتكميل ٨/٣١٠، وتوضيح المقاصد ٢/٦٧٦، وأوضح المسالك ٢/٢٤٩، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/١٤١، والهمع ٢/١٨٤).

## بابُ نونِ التأكيدِ

وهي تدخلُ في ستةِ مواضعَ من الأفعالِ المستقبَلةِ[1]، في: الأمرِ، والنَّهي، والدعاء، والاستفهامِ[2]، والشرط إذا كان بـ (إمَّا) [3]، وفي جوابِ القسَمِ إذا

---

(١) لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة، وهما أصلان عند البصريين، وهذا هو الصواب، ويدل له تخالف بعض أحكامهما، مثل انقلاب الخفيفة ألفًا في الوقف، ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرعُ الثقيلة، ويظهر أن الضريري يميل إلى مذهبهم؛ لأنه ذكر في عنوان الباب (نونَ التوكيد)، لا (نوني التوكيد)، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة. انظر: (أوضح المسالك ٩٤/٤، ومغني اللبيب ص ٣٩١، والجنى الداني ص ١٤١، وتوضيح المقاصد ١١٧٠/٣، والتصريح ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٢/٣).

(٢) ذكر ابنُ هشامٍ أن توكيد المضارع بالنون يكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلبٍ، كلام الأمر، و(لا) في النهي، وأدوات التحضيض، والعرْض والتمني والاستفهام. انظر: (أوضح المسالك ٩٩/٤، والجنى الداني ص ١٤٣، والتصريح ٢٠٤/٢).

(٣) ذهب سيبويه والفراء، وكثير من المتقدمين إلى أن توكيد المضارع بعد (إمَّا) جائز لا واجب، وإثبات النون أحسن من حذفها، ولهذا لم يرد في القرآن بعد (إمَّا) إلَّا مؤكَّدًا، وجعله ابن هشامٍ قريبًا من الواجب، وذهب الزجاج، وتابعه الجوهري إلى أنَّ توكيده بعد (إمَّا) واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك. انظر: (الكتاب ٥١٥/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤١٤/١، والإغفال ١٢٣/١، ١٣٥، ١٣٦، والتعليقة للفارسي ٢٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩، أوضح المسالك ٩٦/٤، وخزانة الأدب ٤٣١/١١، والمحصول في النحو ٤٦٥/٢).

كانَ باللامِ(١)، فتقولُ في الأمرِ للواحدِ(٢): اضْــرِبَنَّ زَيدًا، وللاثنينِ: اضــربَانِّ، وللجمعِ: اضْرِبُنَّ، وللواحدة: اضْرِبِنَّ، وللاثنتينِ: اضربِانِّ، وللجمع: اضْرِبْنَانِّ، وتُفتحُ ما قبلَ النونِ في الواحدِ، وتُضمُّ في الجمع المذكر [٣٦/ب]، وتُكسرُ في الواحدةِ، وتقولُ في النهي: لا تضــرِبَنَّ زيدًا، وفي الدُّعاءِ: اللهمَّ اغْفِرَنَّ لنَا، وفي الاستفهامِ: أَتَضْرِبَنَّهُ؟ وفي الشرطِ: إمَّا تضْرِبَنَّهُ يَضْرِبَنَّكَ. [قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٣)](٤)، ومع اللامِ في جوابِ القسمِ واللهِ لأضربَنَّه. قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٥)، وكذلك التثنيةُ والجمعُ، والتأنيثُ والتذكيرُ، وإنْ شــئتَ خفَّفْتَ النونَ في ذلك كلِّهِ، كقولك: اضْــرِبَنْ

(١) المضارع إذا كان حالًا لم تدخل النون عليه، وإذا كان مستقبلًا، أُكِّد بها وجوبًا، إذا وقع جوابَ قسمٍ، بأربعة شروط: أن يكون مثبتًا، وأن يكون غيرَ مقرونٍ بحرف تنفيس، وأن يكون غيرَ مقرونٍ بقدْ، وألا يكون مقدَّمَ المعمولِ؛ فإذا استوفى هذه الشروط، وهو مستقبل وجب عند البصريين توكيدُه بالنون، وأجاز الكوفيون حذفَ النون، اكتفاءً باللام. انظر: (أوضح المسالك ٩٥/٤، والجنى الداني ص ١٤٢، والتصريح ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٥/٣).

(٢) يُؤَكَّد الأمر بنون التوكيد مطلقًا من غير شرط؛ لأنه مستقبلٌ دائمًا، ولا يؤكد الماضي بالنون مطلقًا؛ لأنها تخلص مدخولها للمستقبل، وذلك ينافي الماضي. انظر: (أوضح المسالك ٩٤/٤، والتصريح ٢٠٣/٢، وعدة السالك ٩٤/٤).

(٣) سورة مريم من الآية: ٢٦.

(٤) زيادة من (ب)، و(هـ)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧.

زيدًا، إلَّا أنْ يكونَ قبلَ النونِ ألفٌ ساكنةٌ(١)، كقولك: اضربَانِّ، واضربْنانِّ، فإنَّه لا يَجوزُ تخفيفُها؛ وإنْ وقفتَ عليها قلبتَها ألفًا إذا انفتحَ ما قبلَها، وواوًا إذا انضمَّ [٣٧/أ] ما قبلَها، وياءً إذا انكسر ما قبلها. قال الله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾(٢).

## بابُ ألفِ الوصلِ

وهي تكونُ في ثمانيةٍ من الأسماءِ(٣)، وفي تسعةِ أبنيةٍ من الأفعالِ الماضيةِ المنشعبةِ(٤)، وفي الأمر منها، وفي مصادِرها، وفي الأمرِ من الثلاثيِّ(٥). أمَّا الأسماءُ؛ فاثنانِ، واثنتانِ، وابْنٌ، وابْنُمٌ، واسْمٌ، وامْرؤٌ، وامرأةٌ، واسْتٌ(٦). وأمَّا

---

(١) في (الجنى الداني ص ١٤٣): "وتنفرد الثقيلة بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث، ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين، وأجاز ذلك يونس والكوفيون".

(٢) سورة يوسف من الآية: ٣٢.

(٣) جعلها ابن الحاجب عشرة بزيادة: (ابنُم، وايْمُنُ اللهِ). (الشافية بشرح الرضي ٢/٢٥٠، وانظر الكتاب ٤/١٤٨، ١٤٩).

(٤) أي: الأفعال المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية. وهذا المصطلح استخدمه الإمام عبد القاهر في كتابه (المفتاح في الصرف ص ٢٨، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٨٣، ٨٩)، واستخدمه الرضي في (شرح الشافية ١/١٦٣).

(٥) انظر تفصيل مواضع همزة الوصل القياسية والسماعية في: (الكتاب ٤/١٤٤، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢/٦١٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٥٠، وشرح الشافية للجاربردي ص ١٦٥).

(٦) ذكر الرضي السرَّ في الإتيان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المسموعة بقوله: "والهمزة في الأسماء العشرة عِوض ممَّا أصابها من الوهْنِ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخِلْقَةِ، وقد حُذفت لاماتُها نسيًا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهْنٌ على وَهْنٍ؛ لأنَّ المحذوفَ نسيًا كالعدمِ، وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها، ألا ترى إلى غدٍ ويدٍ وحَرٍ؛ فنقول: لما نُهكتْ

الأبنيةُ التسعةُ من الأفعالِ الماضيةِ المنشعبةِ، فهي: انْفعلَ، نحو انصَرَفَ، وافْتعَلَ، نحو: امْتنعَ، واسْتفعلَ، نحو: اسْتَنْصَرَ، وافْعَلَّ، نحو: احْمَرَّ، وافعَالَّ [٣٧/ب]، نحو: احْمَارَّ، وافْعَوَّلَ، نحو: اجْلَوَّذَ، وافعَوْعلَ، نحو: اخْشَوْشَنَ، وافعلَلَّ، نحو: اقشَعرَّ، وافْعَنْلَلَ، نحو: احْرَنْجَمَ، وقدْ تدخلُ ألفُ الوصلِ في: تَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ، إذا أدغمتَ تاءَهما في الفاءِ، نحو: اطَّهَرَ، واثَّاقَلَ. وأمَّا الأمرُ منها، فنحو: انْصَرِفْ، وامْتَنِعْ، وأمَّا مصادِرُها، فنحو: انْصِرافًا، وامتناعًا، وأمَّا الأمرُ من الثلاثيِّ، فنحو: اذهبْ، واطلبْ، واعلمْ، واضرِبْ، وما أشبهُها، فهذه الألفاتُ إذا ابتدأتَ بها كسرتَهَا، إلَّا الأمر من (يَفْعُلُ) بضمِ العين، فإنَّ ألفَه مضمومةٌ [٣٨/أ]، نحو: أُكتُبْ، وأُنْصُرْ، وما أشبههما(١). وإذا وُصِلَتْ بشيءٍ قبلَها أُسْقِطتْ من اللفظِ، كقولك: هذا اسمٌ مكتوبٌ، وكتبْتُ اسمَه، لم

---

هذه الأسماء بالإعلال الذي حقّه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال، فلحقها همزة الوصلِ عوضًا من المحذوف، بدلالة عدم اجتماعهما، نحو: بَنَوي". (شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١، ٢٥٢).

(١) الكوفيون على أنَّ أصل الهمزة السكون؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل لما فيها من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين، إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته، وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل؛ لقوله: "فَقَدَّمْتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها"، وهو الأولى؛ لأنك إنما تجلبُها لاحتياجك إلى متحرك؛ فالأولى أن تجلبَها متصفة بما يحتاج إليه، أي: الحركة، وأيضاً فالتوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس. انظر: (الكتاب ٤/١٤٤، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢/٦١١، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٦١، ٢٦٢).

تُظهرِ الألفَ؛ لاتِّصـالِها بما قبلَها(١)، وكذلك نظائرها. قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ (٢).

وأمَّا الألفُ التي مع لامِ (أل) التعريفِ، نحو: اَلرَّجل، وما أشـبهه، وألف (اَيم الله) في القسَمِ، فهما، أيضًـا ألفَا وَصْـلٍ، إلَّا أنك إذا ابتدأتَ بهما فتحتَهما، كقولك: اَلرجلُ جاءني، واَيمُ اللهِ لقد فعلتُ كذا(٣).

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٤/١٤٦، ١٥٠): "واعلم أن هذه الألفاتِ إذا كان قبلها كلامٌ حُذفت، لأن الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن الألف، كما حذفت الهاء حين قلت: عِ يا فتى، فجاء بعدها كلام. وذلك قولك: يا زيدُ اضربْ عمراً، ويا زيدُ اقتلْ واستخرجْ، واحرنجم، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولةً".

(٢) سورة الحجرات من الآية: ١١، ومكانها في (و) قوله تعالى:﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤]، وقوله تعالى:﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾[مريم:٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق:١].

(٣) قال الرضي في علة الفتح فيهما: "وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه؛ لكثرة استعمالها فطلب التخفيف بفتحها، وفُتِحَتْ في (ايْمُن) لمناسبة التخفيف؛ لأن الجملة القَسَمِيَّة يناسبها التخفيف؛ إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ألا ترى إلى حذف الخبر في (ايمن) و (لَعَمْرك) وجوباً وحذف النون من ايْمُنُ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة ايْمُنُ وَايْم". (شرح الشافية للرضي ٢/٢٦٥، وانظر: الكتاب ٤/١٤٧، وشرح السيرافي ٤/٨٣، والمنصف ١/٦٥، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢/٦١٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٧).

## بابُ أسماءِ العدد[1]

اعلمْ أنَّ العددَ [٣٨/ب] على ضربينِ: أحدُهمَا: ما يُضافُ إلى المعدودِ، والآخَرُ: ما يُفسَّرُ بالمعدودِ[2]. فَأمَّا ما يُضافُ إلى المعدودِ، فهو ينقسمُ إلى قسمين: أحدُهما: ما يُضافُ إلى الجمعِ، والآخرُ: ما يُضافُ إلى الواحدِ. فَأمَّا ما يُضافُ إلى الجمعِ فهو من الثلاثةِ إلى العشَرَةِ، كقولك: جاءَني ثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نِسْوَةٍ. وأمَّا ما يُضافُ إلى الواحدِ فهو المائةُ وما فوقَها، كقولكَ: مِائةُ رَجُلٍ، وألفُ دِرهمٍ[3].

وأمَّا ما يُفسَّرُ بالمعدودِ فهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ [٣٩/أ]، وهو على نوعين: مركَّبٌ، ومعطوفٌ، فالمركبُ من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، كقولكَ: أحدَ عشرَ رجلًا، وإحدى عشْرَةَ امرأةً، إلى تسعةَ عشَر رجلًا، والمعطوفُ من أحدٍ وعشرينَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، كقولك: جاءني أحدٌ وعشرون

(١) أي: ما وُضع لكمية آحاد الأشياء، وقيل: الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياءُ. انظر: (الكافية ص ٨٣، وشرحها للرضي ق٢، ج٥٤٧/١، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٨٨، وشرحه للجوجري ٨٥٠/٢).

(٢) يُشير بذلك إلى نوعي تمييز العدد: المجرورِ والمنصوبِ.

(٣) في (ب): مائةُ رجلٍ وامرأةٍ، وألفُ رجلٍ وامرأةٍ.

غُلامًا، ورأيتُ إحدى وعشرينَ جاريةً[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2].

وعددُ المذكَّرِ من الثلاثةِ إلى العشَرَةِ بالتاءِ، وعددُ المؤنَّثِ من الثلاثة إلى العشرة بغير التاءِ، كقولك: ثلاثةُ رِجالٍ، وثلاثُ نِسوةٍ، وكذلك إلى العشرَةِ والعشْرِ[3]. قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[4].

---

(١) انظر: (الكتاب ٢٠٦/١، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٥٥٣/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/٤، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٨٨).

(٢) سورة ص من الآية: ٢٣.

(٣) قال ابن مالك في (شرح التسهيل ٣٩٨/٢)؛ معللًا: "الثلاثة وأخواتُها أسماء جماعات كـ (زُمرة، وأُمّة، وفِرقة، وعُصْبة)؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته. وحُذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخُّر رتبته، فقيل: (ثلاثة أعبدٍ)، و(ثلاث جوارٍ). والمعتبر من التأنيث تأنيثُ المفرد لا تأنيثُ الجمع، فلذلك يقال: (ثلاثة سجلّات)، و(عشرة دُنينيرات)، بثبوت التاء؛ لأن مفرديهما مذكران. ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا لمذكر نحو: (طلحة، وسلمة)؛ لأنه تأنيث لا تعلُّق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازًا، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه". وانظر: (الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٥٥٣/١، وشرح الشذور للجوجري ٨٥١/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣١/٣، والتصريح ٢٦٩/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٦١/٤).

(٤) سورة الحاقة من الآية: ٧.

وإذا بلغتَ العَقْدَ[(١)] استوَى [٣٩/ب] المذكرُ والمؤنَّثُ من العشرينَ إلى التسعِينَ، نحو: عشرينَ رجُلًا، وتسعينَ امرأةً. وإذا جاوزتَ العشرةَ قلتَ في المذكَّرِ: أحدَ عشرَ رجلًا، واثنَا عشرَ رَجُلًا، وفي المؤنَّثِ: إحدَى عشْرةَ امرأةً، واثنَتا عشرةَ امرأةً[(٢)]. قال الله تعالى في المذكر: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[(٣)]، وفي المؤنَّثِ: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[(٤)].

وتَثبُتُ التاءُ في النيِّفِ على العشـرةِ، وتُسـقِطُها من العشـرة في المذكر ما بين ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وتُسْقِطُها [٤٠/أ] من النَّيفِ، وتُثبتُها في العشَرَةِ

(١) وأدنى العقد، هو (العشرة). وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو تثنية لها وتثليث وتتسيع. انظر: (الكتاب ١/٢٠٦، ح ٢).

(٢) قال سيبويه (الكتاب ١/٢٠٦، ٢٠٧): "فإذا ضاعفتَ أَدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يُثنَّى العَقدُ. ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجرى الواحدِ الذي لحقتْه الزيَّادةُ للجمع كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية ويكون حرفُ الإعراب الواوَ والياءَ وبعدهما النونُ؛ وذلك قولك: عِشْرُونَ دِرهماً. فإن أردتَ أنْ تُثلِّثَ أدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يَجرى مجرى الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثَلاثونَ عبداً. وكذلك إلى أن تُتسِّعَه، وتكونُ النونُ لازمةً له، كما كان تركُ التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة. وإنَّما فعلوا هذا بهذه الأسماءِ وأَلزموها وجهاً واحدًا؛ لأنها ليست كالصفة في معنى الفعلِ، ولا التي شُبِّهَتْ بها، فلم تقوَ تلك القوّةَ، ولم يَجُزْ حينَ جاوزتَ أدنى العُقود فيما تُبَيِّنُ به من أيِّ صِنْفٍ العددُ إلاّ أنْ يكون لفظُه واحدًا، ولا تكون فيه الألفُ واللام، لما ذكرتُ لك. وكذلك هو إلى التسعين فيما يَعمْلُ فيه ويبيِّن به من أيِّ صِنفٍ العددُ". وانظر: (المقتضب ٢/١٦٦، والأصول ١/٣١٢، وعلل النحو ص ٥٠٤، وشرح كتاب سيبويه ٢/٩٠، ٩٨).

(٣) سورة يوسف من الآية: ٤.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٦٠.

في المؤنَّثِ ما بين ثلاثَ عشرةَ إلى تسعَ عشرةَ، كقولك: جاءني ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً، ورأيتُ ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً، ومررتُ بثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً[1]، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2]. تنصبُ العددينِ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ[3]، [ما بين أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرة][4]؛ لأنهما اسمانِ جُعِلَا اسمًا واحدًا، إلَّا اثني عشرَ واثنتي عشرةَ؛ فإنَّهما في الرفعِ [٤٠/ب] بالألفِ وفي النصبِ والجر بالياء[5]،

(١) قال الرضي (شرح الكافية ق٢، ج١/٥٥٦): "وإنما بقي الثلاثة إلى التسعة مع التَّنييف أيضًا، على حالها قبل التنييف، وإن لم يكن لها مميِّزٌ مجموعٌ ولا موصوفٌ؛ لأنَّ مميزَها المجموعَ اكتفى بالمميز الأخير عنه؛ إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفتْ، أنه يُجتزأُ بمبيِّزِ العدد الأخير من جملتها، تقول: مِائة وثلاثة وثلاثون رجلًا، كان الأصل: مائة رجلٍ، وثلاثة رجالٍ، وثلاثون رجلًا، وكذا: ثلاثةَ عشرَ رجلًا، أصله: ثلاثة رِجال وعشر رجلًا".

(٢) سورة المدثر الآية: ٣٠.

(٣) أي: البناء على فتح الجزأين في الحالات الثلاث.

(٤) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) (الاثنا عشر)، و(الاثنتا عشرةَ)؛ يُبْنَى فيهما على الفتحِ الجزءُ الثاني والأولُ مُعْرَبٌ بالحروفِ. وإنَّما يُبْنَى الجُزْآنِ في غيرِهِ؛ لأنَّ أصلَ (ثلاثةَ عشرَ) مثلًا (ثلاثةٌ وعشرةٌ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ قَصْدًا لمزْجِ الاسمَيْنِ، فَبُنِيَ الأولُ لافتقارِهِ إلى الثاني، والثاني لِتضمنهِ الواوَ العاطفةَ، وكانَ البناءُ على حَركةٍ إشارةً إلى أنَّ لهما أصلًا في الإعراب، وأنَّ البناءَ فيهما عارِضٌ. وكانتْ فتحةً قَصْدًا لِتخفيفِ ثِقَلِ التركيبِ. واقتُصِرَ على بناءِ الجزءِ الأخيرِ من اثنَي عشرَ واثنتَي عشْرة؛ لِبقَاءِ تَضَمُّنِ معنى العاطفِ فيهما، وأعربُوا الأولَ لوقوعِ العَجُزِ فيهما موقعَ النونِ، وما قبلَ النونِ محلَّ إعرابٍ. انظر هذا التعليل في (شرح الرضي على الكافية ق٢، ج١/٣٥٩، وما بعدها)، وفيه: أجاز بعضُ الكوفيين إضافة

تقولُ في الرفعِ: جاءني اثنَا عشـــرَ رجلًا، وجاءتني اثنتَا عشْـــرَةَ امرأةً. قال الله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[1]، وفي النصبِ تقول: رأيتُ اثني عشَـر رجلًا، واثنتَي عشْـرة امرأةً. قال الله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾[2]، وفي الخفضِ: مررتُ باثنَي عشرَ رجلًا، واثنتَي عشْرة امرأةً.

---

النيِّف إلى العشرة؛ تشبيهًا بالمضافِ والمضافِ إليه حقيقة. (راجع: معاني الفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(١) سورة البقرة من الآية: ٦٠.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ١٦٠، ومكانها في (هـ)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا﴾ [المائدة:١٢].

وأمَّا ما يُفسّـرُ بالمعدودِ فهو منصـوبٌ على التَّفسـيرِ(١)، كقولك: جاءني أحدٌ وعشرونَ رجلًا. نصبتَ (رجلًا) على التفسير(٢)، وكذلك إلى المائة(٣). قال الله تعالى [٤١/أ]: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾(٤).

(١) أي: التمييز، والتفسير مصطلح الكوفيين. انظر: (المصطلح النحوي ص ١٦٤، د. عوض حمد القوزي).

(٢) مميّزُ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ مفردٌ منصوبٌ؛ أمَّا نصبُه؛ فلتعذر الإضافةِ إليه، أمَّا مِن أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ؛ فلكراهتهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد، وأمَّا عشرون وأخواته؛ فلأنَّ النونَ ليست للجمع حقيقةً حتى تُحذف، بل هي مشبَّهة بها، ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضًا؛ لمشابهتها لنون الجمع، وربما جاء: عشرو دِرهمٍ، وأربعو ثوبٍ، وهو قليلٌ. وأمَّا إفرادُه؛ فلأنَّ جمعيتَه الأصلية التي كانت له حين كان موصوفًا إنما حُوفظ عليها حالَ الإضافةِ إليه؛ لأن المضافَ إليه غيرُ فضلةٌ، بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت الجمعية له مضافًا، كما كانت له موصوفًا، فلما تعذرت الإضافة، ونُصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يبقَ كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم، والمفرد أخصر؛ فاقتصر عليه. انظر: (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٥٧٥، ٥٧٦).

(٣) في (أوضح المسالك ٤/٢٥٥): "المائة والألف، وحقُّهما أن يُضافا إلى مفردٍ، وقد تُضاف المائة إلى جمعٍ، كقراءة الأخوين (حمزة والكسائي): {ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ} (الكهف: ٢٥)، وقد تُميَّز بمفرد منصوبٍ، كقوله: (إِذَا عاشَ الفتَى مِائتينِ عامًا). (وانظر: (الكتاب ١/٢٠٦، ٢٠٧، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٥٧٧، والتصريح ٢/٢٧٤).

(٤) سورة ص من الآية: ٢٣، وفي (أ): (تسعة)، وهو لحن، ومكان الآية في (ج)، و(د)، و(هـ)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف:١٥٥]، نصبتَ (رجلًا) على التفسيرِ.

## بابُ مَا لا يَنصرفُ

اعلمْ أنَّ الأسماءَ التي لا تَنصرفُ تنقسمُ على قِسمين: منها مَا لا ينصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، ومنها مَا لا يَنصرفُ في معرفةٍ ويَنصرفُ في نكرةٍ(١). أمَّا الذي لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ فهو كلُّ نعتٍ على وزنِ (أفعَلَ) ومؤنَّثه على (فَعلاءَ)، نحو: أحمرَ، وحمراءَ، وكذلك: هو أفعلُ من زيدٍ، نحو: أفضلُ من زيدٍ، وأكرمُ من عمرٍو، وكلُّ نعتٍ مُذكَّرٍ على وزنِ (فَعْلَانَ)، ومؤنثه [٤١/ب] على وزن (فَعْلَى)، نحو: عَطشانَ وعَطْشَى، وكلُّ اسمٍ واحدٍ أو جمعٍ في آخرهِ ألفُ التأنيثِ ممدودةً كانت أو مقصورةً، نحو: حمراءَ، وحُبلَى، وعُلمَاءَ، وجرحَى، وكلُّ جمعٍ ثالثُه ألفٌ وبعدَ الألفِ حرفانِ فصاعدًا وسطهُما ساكنٌ، أو حرفٌ مشدَّد، نحو: دراهمَ، ودنانيرَ، ودوابَّ، فهذه مَا لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، كقولك: مررتُ بأحمرَ. نصبتَ (أحمرَ)، وهو في موضعِ الخفضِ؛ لأنه لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، وكذلك سائرُ ما ذكرناه. قال الله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾(٢) [٤٢/أ].

---

(١) مَا لا يَنْصِرِفُ مِنهُ مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِتَضَمُّنِهَا الفَرْعِيَّتَينِ المُعْتَبَرَتَينِ في مَنْعِ الصَّرْفِ، ومنهُ ما يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّتَينِ: إِحْدَاهُمَا العَلَمِيَّةُ، فَإِذَا نُكِّرَ انْصَرَفَ، ومنهُ ما يَمتنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّتَينِ ليسَ إِحْدَاهُما العَلَمِيَّةَ، فَلا فَرْقَ في مَنْعِ صَرْفِهِ بينَ النَّكرةِ والمعْرِفَةِ. انظر التفصيل في: (شرح الشذور للجوجري ٨٢٥/٢، والهمع ٨٥/١، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣).

(٢) سورة سبأ من الآية: ١٣، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

وأمَّا الذي لا ينصرفُ في معرفةٍ ويَنصرفُ في نكرةٍ، فهو كلُّ اسمٍ على وزنِ الفعلِ المستقبلِ، نحو: يَزِيدَ، ويَشكرَ، وكلُّ اسمٍ في آخره تاءُ التأنيثِ، نحو: حمزةَ، وطلحةَ، وكلُّ اسمٍ كانَ مؤنَّثًا بالمعنى، نحو: زينبَ، ومريمَ(١).

وإنْ كانَ اسمٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ساكنُ الأوسطِ، نحو: هِنْد، ودعْد، فأنتَ فيه بالخيارِ إنْ شئتَ صرفتَه وإنْ شئتَ لم تصرفْه(٢)، وكلّ اسمٍ أعجمي، كـ (إبراهيمَ، وإسماعيلَ) (٣) [٤٢/ب]، واسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ، نحو: عثمانَ، وعِمرانَ، وكلُّ اسمٍ عُدِلَ من فاعلٍ إلى فُعَلٍ، نحو: عُمَر ، وزُفَر، [عُدِلَا عن عامِرٍ، وزَافِرٍ](٤)، وكلُّ اسمٍ عُدِلَ في العددِ من [واحدٍ واحدٍ، ومن أربعةٍ أربعةٍ

---

(١) انظر: (الكتاب ٢١٦/٣، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١، ج٩٩/١، وأوضح المسالك ١١٦/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٨٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٤/٢، والتصريح ٢٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣).

(٢) في (التصريح ٢١٨/٢): "ويجوز في (هِنْدَ)، و(دَعْدَ) و(جُمْلَ)، من الثلاثي الساكنِ الوسطِ، إذا لم يكن أعجميًّا، ولا مذكرَ الأصلِ الصرفُ وتركُهُ، فمن صرفَه نظر إلى خفَّة اللفظِ، وأنها قد قاومت أحدَ السببين، ومن لم يصرفه، وهو أولى، نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما: العلمية والتأنيث. وفي (شرح الجوجري ٨٣٢/٢): "فإنْ قيل: فأيُّ الوجهينِ أرجحُ؟ فالجوابُ أنَّ المنعَ أرجحُ عندَ الجمهور، والصرفَ أرجحُ عند أبي عليٍّ. قال بعضهم: ومذهب أبي عليّ غلط". وراجع: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١٣٦/١).

(٣) بِأَنْ يَكونَ الاسْمُ مِنْ أَوْضَاعِ العَرَبِ، وَعَلَمِيَّتُهُ في اللُّغَةِ العَجَمِيَّةِ زَائِدًا على الثَّلَاثَةِ، وَالعَجَمِيُّ مَا كانَ في غَيرِ لُغَةِ العَرَبِ سَوَاءٌ كانتْ لُغَةَ الفُرْسِ أَوْ غَيْرِهِم. انظر: (شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٨٨).

(٤) زيادة من (هـ)، و(و)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

إلى عشْرةٍ عشْرةٍ[1]][2]، نحو: أُحادَ ومَوحَدَ، وثُناءَ ومَثنَى، وثُلاثَ ومَثلَثَ، ورُباعَ ومَربَعَ[3]. قال الله تعالى: ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾[4]، وكلُّ اسمٍ مركَّبٍ، نحو: معدي كَرب، وبعلبكّ، وكذلك أسماءُ القبائلِ والسُّور والبُلدانِ والبِقاعِ إذا أردتَ التأنيثَ، نحو: ثمودَ، وبغدادَ، ومكةَ [٤٣/أ]، وهِراتَ، وكهيعص، ويس، فهذه لا تنصرفُ في معرفةٍ وتنصرفُ في نكرةٍ، كقولك: مررتُ بإبراهيمَ، وإبراهيمٍ آخرَ، لم تصرف الأولَ؛ لأنه معرفةٌ، وصرفتَ الثاني؛ لأنه نكرةٌ[5]. قال الله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾[6]، وقال: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾[7]، وكذلك سائرُ ما ذكرناه.

---

(١) موازن فُعَال ومَفْعَل من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي على الأصح، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً، فأصلُ (جاء القوم أحادَ): جاؤوا واحدًا واحدًا، وكذا البواقي، ولا تُستعمل هذه الألفاظ إلا نُعوتًا، أو أحوالًا، أو أخبارًا. انظر: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١/١٤٤، ١١٥، وأوضح المسالك ١٢٢/٤، وشرح القطر لابن هشام ص ٣٥٣، وشرح الشذور للجوجري ٨٣٩/٢، ٨٤٠، والتصريح ٢٠٩/٢).

(٢) في (أ): من واحد إلى أربعة، والمثبت من (ج)، و(د)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) في (ج)، و(د): (إلى عُشارَ ومَعْشَرَ).

(٤) سورة النساء من الآية: ٣.

(٥) انظر: (ارتشاف الضرب ٨٨٢/٢ وما بعدها)، وفيه تفصيل القول في ذلك.

(٦) سورة البقرة من الآية: ٦١.

(٧) سورة يوسف من الآية: ٩٩.

فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ على ما لا يَنصرفُ أو أضفتَه انصرفَ، كقولك: مررتُ بالأَحمرِ، وبعُمَرِكمْ، وبعُثمانِنَا. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾(١).

ومعنى [٤٣/ب] قولهم: لا ينصرفُ: أنه لا يُنوَّنُ، ويُنصبُ في موضعِ الخفضِ(٢).

## بابُ الأسماءِ التي تُوصلُ بها

وهي: الذي، والتي، ومَنْ، ومَا، وأيٌّ، فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلةٍ وعائدٍ(٣)، وصلتُها تكونُ أحدَ ثلاثةِ أشياءَ: فِعلٌ، أو ظرفٌ، أو جملةٌ اسمية(٤)، كقولك:

---

(١) سورة التين الآية: ٨.

(٢) قال سيبويه (الكتاب ١/٢٢، ٢٣): "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أو أُضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ. فجميع ما يتْرُكُ صرفهُ مضارِعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم".

(٣) الموصول نوعان: موصول اسمي، وموصول حرفي، وحديث الضريري عن الموصول الاسمي، وهو كلُّ اسمٍ افتقر إلى الوصل بجملة أو شبهها جارية عليه برابطٍ يربطها به. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٦، والحدود في علم النحو ص ٤٧٨، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٥٣، وشرح الأشموني ١/١٤٦).

(٤) تفتقر الموصولات كلها إلى صلةٍ بعدها تتصل بها، فتُزيل إبهامَ الموصول وتُكمل معناه؛ لأن كلَّ موصولٍ مبهم ناقص لا يتم معناه إلا بصلةٍ بعده متصلة به توضحه وتعرفه ويتم بها معناه، سواء كانت مذكورة في الكلام أو مقدَّرة. انظر تفصيل القول في صلة الموصول، والشروط، والعائد في: (اللمع ص ١٨٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١١٣، وشرح التسهيل لابن مالك

جاءني الذي قامَ، والذي يقومُ، والذي عندكَ، والذي أبوه قائمٌ، فالذي اسمٌ موصولٌ وما بعدَه صِلةٌ. قال الله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾(١)، وكذلك أخواتها [٤٤/أ].

## بابُ التَّصغير

إذا صَغَّرتَ اسمًا ثلاثيًّا ضَمَمْتَ أوَّلَه وفتحتَ ثانيَهِ، وزدتَ بعدَ ثانيه ياءً ساكنةً للتَّصغيرِ(٢)، كقولك في فِلْسٍ: فُلَيْس، وفي رَجُل: رُجَيْل. قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾(٣).

---

١/١٨٦، ٢٠٤، والتذييل والتكميل ٣/٥، وأوضح المسالك ١/١٣٩، وتمهيد القواعد ٢/٦٤١).

(١) سورة الفاتحة من الآية: ٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨].

(٢) فيُصغر على (فُعَيل). قال سيبويه (الكتاب ٣/٤١٥): "اعلمْ أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعيلٍ، وفُعيعِلٍ وفعيعيلٍ. فأمَّا فُعَيلٌ فلمَا كان عِدةُ حروفه ثلاثةَ أحرفٍ، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعيلٍ، وكذلك جميعُ ما كان على ثلاثة أحرف". وانظر: (شرح الشافية لابن الحاجب ١/٤٨٧، وشرح الأشموني ٤/١٥٥).

(٣) سورة هود من الآية: ٤٢، ومكانها في (هـ)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان:١٣].

وإذا كانَ الاسـمُ على أربعةِ أحرفٍ كَسَـرتَ ما بعد ياءِ التصـغيرِ، كقولك في (دِرهم): دُرَيْهِم، وفي (جعفَر): جُعَيْفِر[(١)].

وإذا كان الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ، فأنتَ فيه بالخيارِ: إنْ شئتَ حذفتَ آخر الحرفِ منه[(٢)]، فقلت في (سَفرجلٍ) [٤٤/ب]: سُفَيْرِج، وإِنْ شئتَ حذفتَ الرابعَ، فقلتَ: سُفيرِل، وإِنْ شئتَ عوَّضتَ الياء من المحذوفةِ، فقلتَ: سُفيريج، وسُفيريل[(٣)].

وإذا كان الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ، ورابعُه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ، قلبتَ الواوَ والألفَ ياءً، وتركتَ الياءَ على حالِها، كقولكَ في (عُصفورٍ): عُصَيْفِير، وفي (دِينار): دُنَيْنِير، وفي (قِنديل): قُنَيْدِيل[(٤)].

---

(١) فيكون على وزن (فُعَيْعِل)، بكسر ما بعد ياء التصغير، قال ابن الحاجب (شرح الشافية ٤٨٧/١): "قصدوا إلى أنْ يُناسبوا بين الياء وبين ما بعدها عند الإمكان، بخلاف نحو (فُليس)؛ فإنه محل الإعراب، وبخلاف ما فيه تاء التأنيث، وألفا التأنيث، والألف والنون المشبهتان بهما، وألفا أفعالٍ؛ لالتزامهم الفتحةَ قبل ذلك، وكرهوا خرمَ القاعدة".

(٢) قال ابن الحاجب (شرح الشافية ٤٩٠/١): "وهو المشهور". وعلَّله سيبويه بقوله: "لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنَّما حذف الذي ارتدع عنده؛ حيث أشبه حروف الزوائد، لأنَّه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة". الكتاب (٤٤٨/٣، ٤٤٩).

(٣) انظر أقوال الصرفيين في تصغير الخماسي في: (الكتاب ٤١٨/٣، ٤٨٨، والمقتضب ٢٣٠/٢، والأصول ١٢/٣، والتسهيل ص ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤٦٢/١، والمقاصد الشافية ٢١٩/٧).

(٤) انظر: (أوضح المسالك ٣٢٥/٤، والتصريح ٣١٨/٢).

## بابُ النَّسبةِ

وهي: أنْ تُقَرِّرَ[1] الاسـمَ على حَالِهِ، وتَزيدَ في آخرِهِ ياءً مشـددةً[2]، وتكسِـرَ [٤٥/أ] ما قبلَ الياءِ، كقولك في النِّسـبةِ إلى (عُمَرَ): عُمَرِيٌّ، وإلى (جعفرٍ): جَعْفَرِيٌّ، [قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾][3].

---

(١) في (ب)، و(ج): تترك.

(٢) ليُدَلَّ بها على نسبته إلى المجرد عنها. انظر: (شافية ابن الحاجب ص ٣٧، وشرحها له ١/٥١٥، وشرحها للرضي ٢/٤).

(٣) سورة النور من الآية: ٣٥، وما بين المعقوفتين زيادة من (ب)، و(و).

وإنْ كانَ الاسمُ على وزنِ (فَعِيل)، نحو: ثَقِيف[1]، أو (فَعِيلة)، نحو: رَبيعة[2]، أو (فُعيل)، نحو: قُرَيشٍ[3]، أو (فُعيلة)، نحو: جُهينة[4]، جازَ حذفُ الياءِ

---

(١) الوجه النسبُ إليه بإثبات الياء عند سيبويه، وحذفها لا يكون إلا عن شذوذ، أو ضرورة، وعند المبرد الإثبات والحذف جائزان؛ لأن الياء حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافةِ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك، وامتناع حذف الياء عند سيبويه؛ لأنه لم يُسمع إلا في (ثَقفي) منسوبًا إلى (ثقيف)، فعدَّه شاذًا، والظاهر أن الإثبات أجود؛ فرقًا بين المذكر والمؤنث؛ إلا إذا شُهر الاسم وأُمن اللبس، فلا مانع من اللبس. انظر: (الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ١/٥١٨، وشرحها للرضي ٢/٢٩).

(٢) إذا كان الاسم على (فَعيلة) بفتح الفاء، وكسر العين، ونسب إليه وجب فيه: حذف التاء، وحذف الياء على الأشهر، وإبدال كسرة العين فتحة، والأخيران مقيدان بشرطين: أن تكون العين صحيحة، وألا تكون مضعفة، وإنما حُذفت التاء؛ حيث كانت لا تُجامع ياء النسب، وحُذفت الياء للفرق بين المذكر والمؤنث؛ إذ لا تحذف من المذكر، وكان المؤنث بالحذف أولى؛ إذ حذف التاء جرًّأ على الحذف للتخفيف، والفرق. انظر: (الكتاب ٣/٣٣٩، والإنصاف ١/٣٥٠، وابن يعيش ٥/٤٦، وشرح الشافية لابن الحاجب ١/٥١٨).

(٣) (فُعَيل) — بضم الفاء وفتح العين — يكون صحيح اللام ومعتلها، فما كان صحيح اللام تثبُت ياؤه، وهذا مذهب سيبويه، وما ورد منه محذوف الياء، فشاذ، والمبرد يقيس الحذف فيه، كما في (فَعِيل)، ووافقه الكثيرون؛ لكثرة ما ورد منه محذوفًا. وما كان منه معتل اللام نحو: (قُصيّ، وأُبيّ)، فحذفُ يائه في النسب أوْلى استعمالًا، وقياسًا، فيقال: (قُصَوي، أُبَوي)، تحذف الياء الأولى، وتقلب الثانية ألفًا، ثم الألف واوًا. انظر: (الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، والخصائص ١/١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٨، وشرح الشافية لابن الحاجب ١/٥١٨).

(٤) قرَّر النحويون حذف ياء (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين، حملًا على (فَعِيلة). انظر: (الكتاب ٣/٣٤٤، والخصائص ٢/٢٣٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ١/٥١٨).

وإثباتُها، كقولك في النســبة إلى (ثَقيف): ثَقَيفيّ، وإِنْ شــئتَ قلتَ: ثَقَفيّ، وكذلك أخواتُها.

## بابُ الجمعِ

اعلمْ أنَّ الجمعَ جَمعانِ: جمعُ القلَّةِ[1]، وجمعُ الكثرةِ. فأمَّا جمعُ القلَّةِ فهو ما يَتناولُ العشَرةَ وما دُونها إلى [٤٥/ب] الثلاثةِ[2]، فَلهُ أربعةُ أمثلةٍ: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأفعِلَة، وفِعْلَة. فـ (أَفْعُل) لِما كانَ واحِده على (فَعْل) [3]، نحو: فَلْسٍ وأَفْلُس، وكَلْبٍ وأَكْلُب[4].

---

(١) قال الرضي (شرح الشافية ٢/٩٢): "واعلم أَن جمع القلة ليس بأَصل في الجمع؛ لأنه لا يُذكر إلا حيث يُراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة. يقال فلان حَسَن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب والثياب، ولا يحسن من الأثواب، وتقول: هو أَنبلُ الفِتيان، ولا تقل: أَنْبَلُ الفتية، مع قصد بيان الجنس".

(٢) انظر: (المفصل ص ٢٣٥، وأوضح المسالك ٤/٣٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/٤١٥، وشرح الأشموني ٤/١٢٠).

(٣) على أنْ يكون اسمًا صحيح العين سواء أصحَّت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو ، ومثال ما اعتلت لامُه: دَلو، وظبي، ويد، وتجمع على: أَدْلٍ، وأَظْبٍ، وأَيْدٍ، ويكثرُ هذا الجمع في الثلاثي بشرط صحة (فائه) وعدم تضعيفها. انظر: (شرح الشافية لابن الحاجب ٢/٥٥١، وشرحها للرضي ٢/٩٠).

(٤) كما يطرد (أفْعل) في ما كان اسمًا رباعيًّا مؤنَّثًا قبل آخره مدة، مثل: عَناق، وذِراع، وعُقاب، ويمين، ويُجمع على: أَعنُق، وأَذرع، وأعقُب، وأَيمُن. انظر: (شرح الشافية للرضي ٢/٩٠، وأوضح المسالك ٤/٣٠٩).

وأمَّا أَفعال، فَلِمَا كانَ على فُعْل أو فِعْل أو فَعَل، نحو: قُفْل وأَقْفَال، وجِذْع وأَجْذَاع، وجَبَل وأجْبَال[1].

أَمَّا أَفْعِلَة وفِعْلَة فَلِمَا كانَ على أربعةٍ أحرفٍ ثالثُه واوٌ أو ياءٌ أو ألفٌ[2]، نحو: عَمود وأعْمِدَة، وقَفيز وأقفزة، وغُلام وغِلْمَة، وصَبيّ وصِبيَة، فهذه ما يُراد من الثلاثةِ [٤٦/أ] إلى العشَرة، ورُبَّما يكون أكثرَ من ذلك.

وأمَّا جمعُ الكثرة فأمثلتُه كثيرةٌ، منها: فُعُول، وفِعَال، وفِعْلان، وفُعْلان، نحو: فُلُوس، وكِلاب، وغِرْبان، وقُضْبان[3].

---

(١) قال ابن هشام (أوضح المسالك ٣٠٩/٤): "(أَفْعال)، وهو لاسمٍ ثلاثي لا يَستحق (أَفْعُل)؛ إمَّا لأنه على (فَعْل)، ولكنه معتل العين، نحو ثَوْب وسَيْف، أو لأنه على غير (فَعْل)، نحو: جَمَل، ونَمِر، وعَضُد، وحِمْل، وعِنَب، وإِبِل، وقُفْل، وعُنُق". وانظر: (شرح الشافية للرضي ٩٣/٢، وشرح الأشموني ١٢٤/٤).

(٢) (أَفْعِلة) — بكسر العين — يطرد في الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مدة (ألف — ياء — واو)، ويَكثُر في (فَعال)، بفتح الفاء، و(فِعال) بكسرها، بشرط أن يكون مضعف اللام أو معتلها، فمثال الأول: بَتات، ويُجمع على أَبتَّة، ومثال الثاني: كِساء، ويُجمع على (أَكسيَة). أمَّا بناء (فِعْلة)؛ فهو قليل الاستعمال، ولا يطرد في شيء، ولعدم اطراده قال أبو بكر بن السراج: هو اسمُ جمع لا جمع، وقد سُمع في جملة من الألفاظ، منها: شَيخ، ثَور، وَلد، فَتى، أخ، غَزال، غُلام، جليل، صَبي؛ حيث جُمعت على: شِيخة، ثِيرة، وِلْدَة، فِتيَة، إِخْوَة، غِزْلَة، غِلْمَة، جِلَّة، صِبية. انظر: (أوضح المسالك ٣١٤/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٩/٢، والهمع ٣١٠/٣، ٣١١، وشرح الأشموني ١٢٣/٤، والتصريح ٣٠٢/٢، ٣٠٣).

(٣) انظر أبنية جموع الكثرة في: (شرح الشافية لابن الحاجب ٥٥١/٢ — ٥٨٧، وشرحها للرضي ٩٠/٢ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ وما بعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٩/٢ وما

## بابُ التاءِ

التاءُ على نوعين[1]: إِمَّا أنْ تكونَ أصليةً، أو تاءَ الجمعِ. فالأصليةُ، كالتاءِ في الأصواتِ، تُرفَعُ هذه التاءُ وتُنصبُ وتُخفضُ؛ لأنها هي التاءُ التي كانت في الواحد[2]، وأمَّا تاءُ الجمعِ، فهي كالتاءِ في العَمَّات والأخَوات، فتُرفعُ هذه التاءُ وتُخفَضُ ولا تُنصَبُ[3]؛ لأنها تاءُ الجمعِ، ومعنى تاءِ الجمع [٤٦/ب]: أنها لم تَكن في الواحد أصليةً، كما كان تاءُ الأصواتِ في الصَّوتِ. أمَّا الأصواتُ فوزنُها: أفعالٌ، وأمَّا الأَخَواتُ فوزنها: فَعَلَاتٌ، وكانت التاءُ في الأخوات لازمةً

---

بعدها، والهمع ٣١١/٣، وما بعدها، والتصريح ٣٠٣/٢، وما بعدها، وشرح الأشموني ١٢٣/٤، وما بعدها).

(١) جاء في (مختصر النحو لابن سعدان ص ٤٧): "باب التاء الأصلية وغير الأصلية. انظر إلى كلِّ جمعٍ كانت فيه التاءُ فصُغِّرَ الواحدُ منه، فإنْ ثبتتْ التاءُ في تصغير الواحد فهي أصليةٌ، فانصبْ في النصبِ واخفضْ في الخفضِ. وكلُّ ما لم تثبت التاءُ في تصغير الواحد منه فليست بأصلية، ونصبُه كخفضهِ، تقول: دخلتُ أبياتَك، نصبتَ التاءَ؛ لأن التاء فيها أصليةً، ألا ترى أنك تقول: بيتٌ، فإذا صغَّرتَ قلتَ: بُيَيْتٌ، وتقول في التاء التي ليست بأصلية: رأيتُ بناتِك. خفضتَ التاءَ؛ لأنها ليست بأصليةٍ، ألا ترى أنك تقول: بُنَيَّة، فتُسقُط التاء".

(٢) في (ج)، و(هـ)، و(و): الأصلِ. قال ابن هشام في (أوضح المسالك ٦٨/١) عند حديثه عن إعراب الجمع بالألف والتاء: "فإن كانت التاء أصلية كأبياتٍ، وأمواتٍ نُصِبَ بالفتحةِ". وانظر: (التصريح ٨١/١).

(٣) أي: بالفتحة، وإنما يُنصبُ بالكسرة نيابة عنها. وكان نصبُ جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ حملًا للنصب على الجرِّ، كما في جمع المذكر السالم؛ إجراءً للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلَّف الفرع عن الأصلِ في الإعراب بالحروف لعلةٍ مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب. انظر: (التصريح ٧٩/١).

في لفظه وفي وزنهِ. وأمَّا تاءُ الأصواتِ فإنها تثبت في لفظه دون وزنهِ، ألا ترى أنَّ وزنَه أفعالٌ، فالتاءُ ساقطةٌ عنه؛ لأنها هنا بمنزلةِ لام الفعلِ[1].

---

(١) انظر: (الأمالي الشجرية ٢/٢٢٦، ٢٨٦، وشرح الجاربردي للشافية ص ٨٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٤٦، وشرح الأشموني ٤/١٩٥، وحاشية الصبان ١/٨٥).

## بابُ النونِ التي تكونُ في الواحدِ في آخر الاسم

مثل: سِرحَان، ومِسْكين، فإذا جمعتَ قلتَ: هذا سَراحينُ، ومساكينُ، ورأيتُ سراحينَ ومساكينَ، ومررتُ بسراحينَ ومساكينَ [٤٧/أ]. تُرفَعُ وتُنصَبُ ولا تُخفَضُ(١)، وليست النونُ كالنون التي تدخل في الزيدِينَ والمسلمِينَ(٢)؛ لأنَّ هذه النونَ للجمعِ فلا تكونُ إلَّا مفتوحةً، وتلك النونُ التي في السَّراحين والمسَاكين هي نونٌ كانتْ في الأصلِ ثابتةً، فكذلك لم يلزمْها الفتحُ(٣).

*واللهُ أعلمُ بالحقائقِ والدَّقائقِ.*

(تمَّ بِيَدِ خَيْرِ اللهِ نَبَويّ في قَريةِ "مَانْدَه" في يومِ الجمعة في ليلةٍ وَرْدِيَّةٍ في شهر جُمادَى الثاني، سنة ١٢٨٢هـ) (٤).

---

(١) وعلامة الخفض فيه الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون في نحو (سرحان)، ولصيغة منتهى الجموع في نحو (سراحين). انظر: (أوضح المسالك ١/١١٧، ١٢٥، وشرح الأشموني ٣/٢٤١، ٢٥١).

(٢) انظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٤٨.

(٣) ولهذا لا تُحذف هذه النون عند الإضافة؛ لأنها تليها علامةُ الإعراب، وهي الحركة بناءً على أن الإعرابَ واقعٌ بعد آخر الكلمة من غير فاصلٍ، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحدُ قولين في المسألة، والقولُ الثاني: أن الإعراب مقارنٌ لآخر المعرب لا بعدَه، قال الصبان: "وهو الأصح". انظر: (أوضح المسالك ٣/٨٤، وشرح الشذور للجوجري ٢/٥٧٠، والتصريح ٢/٢٤، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/٢٣٧).

(٤) ما بين القوسين في (أ) باللغة الفارسية، وتُرجم إلى العربية بقلمٍ مختصٍّ.

# فهرس المصادر والمراجع[1]

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بلا تاريخ.
-الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان — بيروت.
-الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣، ١٩٩٨م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، للزجاج، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، طبع/ المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
-أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.
-إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

(١) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وُجدت.

- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، مع ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد بن عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ونسخة أخرى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
-الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ.
-الإيضاح العضدي، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
-الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر — بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجّاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البغداديات (المسائل المشكلة)، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، طبع الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٣م.
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
-البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة — مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م.

- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الجزء الخامس، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، وراجعه د. السيد يعقوب بكر، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
-التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، دار السلفية، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
-التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفي عليّ الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ.
-التبيان في إعراب القرآن العكبري، مطبوع باسم إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض. (أجزاء متعددة).
-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، هـ.
-التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
-التعليقة على المقرب، بهاء الدين بن النحاس، تحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ.
-التفسير البسيط، الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

- تلخيص تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم ابن البيع، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا — طهران، عرّبه عن الفارسية: د/ بهمن كريمي . طهران.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
-توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة ط ٢، ١٤٢٨هـ.
-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ.
-التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل — إستانبول — مطبعة الدولة ١٣٥٠هـ، وأعادت طبعَه مكتبةُ المثنى — بغداد.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
-الجني الداني في حروف المعاني، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، للعلامة الفاضل الخضري، بدون بيانات.
-حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصَّبَّان الشافعي، ضبطه وصححه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
حاشية عبادة على شرح شذور الذهب، لابن عبادة العدوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
-حاشية يس على التصريح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط/ دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
-الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، دار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.

- الحدود في علم النحو، للبجائي الأُبَّذي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة هـ - ٢٠٠١م.
- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.
-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
- خزانة التراث = فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل بالرياض، بدون تاريخ.
-الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
-دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢،١٤٠٥هـ.
-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
-الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، وراجعه ولخص أحكامه الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
-السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح الآجرومية، لإبراهيم اللقاني، تحقيق: د. سعود بن عبد العزيز الخنين، مطبوعات عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالكٍ، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ — ١٩٩٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: تحقيق. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت طبعة إيران. بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن خروف — تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب —جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
-شرح الحدود النحوية، لجمال الدين أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط، الأولى، ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م.
- شرح الشافية، للجاربردي، مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح الشافية، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار الكتب العليمة، بيروت،١٤٠٢هـ.

- شرح الشافية، لمصنِّفها ابن الحاجب، تحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
- شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، مطبوعات عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
-شرح شذور الذهب في معرفه كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م. وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، طهران.
-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: أحمد بن إبراهيم المغيني، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ هـ.
-شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: جمال مخيمر، نشر نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعه أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ.
شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وطبعة أخرى، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
-شرح المفصل، لابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصورة عالم الكتب، بيروت.
-شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مطبعة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المكودي على الألفية، مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الثالثة (١٣٧٤هـ — ١٩٥٤م).

– شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق. د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتى. ط / المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
–شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
– طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
–طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العظيم خان، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
–عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش أوضح المسالك، المكتبة العصرية، بيروت.
– العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
–علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: الدكتور محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
– الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر.
– فهرس الخزانة التيمورية، الجزء الأول: التفسير، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.
–الكافية، لابن الحاجب، مع شرحها للرضي الإستراباذي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
–الكتاب، لسيبويه، تحقيق: أ. عبد السلام محمد هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط١.
– الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لابن إدريس، تحقيق: د. عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٥م.
–الكشاف، للزمخشري، مصورة دار المعرفة، بيروت.

-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجى خليفة، إسطنبول، (١٣٦٠هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت، (١٤١٠هـ).
- ابن كيسان النحوي، لمحمد بن حمود الدعجاني، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ١٣٩٨هـ - ١٩٩٧م.
- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.
-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ودار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.
-اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي – تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض – ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣.
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
-اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨هـ.
-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثني، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المحصول في النحو، تأليف: د. أيمن السيد بيومي الجندي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ٢٠١٦م.
-مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة، حققه وقدَّم له د. رمضان عبد التواب، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢م.
- مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، بحث منشور بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية السادسة والعشرون، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

– المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد ١٩٧٨م.
–المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
– المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بحث مستل من مجلة رسالة الإسلام ببغداد، العدد ٧، ٨، سنة ١٩٦٩م.
– المذكر والمؤنث لابن فارس، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٦٩م.
– المذكر والمؤنث، للفراء، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٥م.
– المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
–المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.
–مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
–معاني القرآن للأخفش–تحقيق د. عبد الأمير الورد–عالم الكتب–بيروت–الأولى–١٩٨٥م.
–معاني القرآن للفراء، تحقيق: عبد الفتاح شلبي–دار الكتب والوثائق القومية–الثالثة–١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
– معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
– معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
–معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
–المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

-المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الر شيد، العراق، ١٩٨٢م.
-المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة في النحو، لخلف بن حيان الأحمر البصري، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، بوزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م.
-المقرب، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط، نهضة مصر، بدون تاريخ.
- معاني الحروف، للزجاجي، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، ط، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
-المنصف شرح كتاب تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ.
-نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- نكث الهِميان في نكت العُميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
-هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، إسطنبول، ١٣٦٠هـ. مصورة دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
-الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

()fhrs AlmSAdr wAlmrAjς


:ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alςrb، lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq wŝrH wdrAsħ - rjb ςθmAn mHmd، wmrAjςħ: rmDAn ςbd AltwAb، AlnAŝr: mktbħ ١٩٩٨m - -AlxAnjy bAlqAhrħ، AlTbςħ: AlÂwlŶ، ١٤١٨h.

AlÂzhyħ fy ςlm AlHrwf، lςly bn mHmd Alhrwy، tHqyq: ςbd Almςyn - -AlmlwHy، mjmς Allγħ Alςrbyħ، dmŝq، ١٤١٣h.

،ÂsrAr Alςrbyħ، lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq: mHmd bhjħ AlbyTAr - mTbwςAt Almjmς Alςlmy Alςrby bdmŝq، blA tAryx.

AlÂŝbAh wAlnĎAŶr، llsywTy، tHqyq ςbd AlςAl sAlm mkrm، mŵssħ- -AlrsAlħ، byrwt، T ١، ١٤٠٦h.

،AlÂSwl fy AlnHw، lÂby bkr Abn AlsrAj، tHqyq: ςbd AlHsyn Alftly - AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ، lbnAn – byrwt.

AlÂςlAm، lxyr Aldyn Alzrkly، dAr Alςlm llmlAyyn، byrwt، T ١٣، ١٩٩٨m-.

،AlĂγfAl، whw AlmsAŶl AlmSlHħ mn ktAb (mςAny AlqrĀn wĂςrAbh) - ،llzjAj، lÂby ςly ̋AlfArsy، tHqyq: d. ςbd Allh bn ςmr AlHAj ĂbrAhym Tbς/ Almjmς AlθqAfy، Âbw Ďby، AlĂmArAt Alςrbyħ AlmtHdħ.

،ÂmAly Abn Alŝjry، tHqyq: d. mHmwd mHmd AlTnAHy، mktbħ AlxAnjy- -AlqAhrħ، T ١، ١٤١٣h.

ĂnbAh AlrwAħ ςn ÂnbAh AlnHAħ، llqfTy، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl- ĂbrAhym، mSwrħ dAr Alfkr Alςrby، AlqAhrħ، wmŵssħ Alktb .-AlθqAfyħ، byrwt، ١٤٠٦h

AlÂnsAb، lςbd Alkrym bn mHmd bn mnSwr Altmymy Alsmςany - Almrwzy، Âbw sςd، tHqyq: ςbd AlrHmn bn yHyŶ Almςlmy AlymAny :wγyrh، AlnAŝr: mjls dAŶrħ AlmςArf AlςθmAnyħ، Hydr ĀbAd، AlTbςħ ١٩٦٢m - -AlÂwlŶ، ١٣٨٢h.

AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، lÂby- ،AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq: Alŝyx mHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd -Almktbħ AlςSryħ، byrwt، ١٤٠٧h.

ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk، lAbn hŝAm، mς DyA' AlsAlk ĂlŶ- ،ÂwDH AlmsAlk، lmHmd bn ςbd Alςzyz AlnjAr، mktbħ Abn tymyħ ،AlqAhrħ، wnsxħ ÂxrŶ btHqyq Alŝyx mHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd Almktbħ AlςSryħ، byrwt.

،AlĂyDAH، lÂby ςly ̋AlfArsy، tHqyq: d. kAĎm bHr AlmrjAn، ςAlm Alktb- -byrwt، T ٢، ١٤١٦h.

AlĂyDAH AlςDdy، lÂby ςly ̋AlfArsy، tHqyq: d. Hsn frhwd، mTbςħ dAr- ١٩٦٩m - -AltÂlyf، mSr، T١، ١٣٨٩h.

،AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl، lAbn AlHAjb، tHqyq: d. mwsy bnAy Alςlyly- mTbςħ AlςAny، bγdAd، T١، ١٩٨٢m.

،AlĂyDAH fy ςll AlnHw، llzjAjy، tHqyq: d. mAzn AlmbArk، dAr AlnfAŶs- ١٩٨٦m - -T٥، ١٤٠٦h.

AlbHr AlmHyT fy Altfsyr، lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq: Sdqy mHmd - -jmyl، AlnAŝr: dAr Alfkr – byrwt، AlTbςħ: ١٤٢٠h.

AlbsyT fy ŝrH jml AlzjĀjy، lAbn Âby Alrbyς، tHqyq: d. ςyAd bn ςyd - - -Alθbyty، dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، lbnAn، AlTbςħ AlÂwlŶ، ١٤٠٧h ١٩٨٦m.

AlbγdAdyAt (AlmsAŶl Almŝklħ)، lÂby ςly̆ AlfArsy، tHqyq: SlAH Aldyn -ςbd Allh AlsnkAwy، Tbς Aljmhwryħ AlςrAqyħ، wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ ١٩٨٣m.
bγyħ AlwςAħ fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAħ، AlsywTy، tHqyq: mHmd Âbw--AlfDl ǍbrAhym، mSwrħ Almktbħ AlςSryħ، byrwt، ١٤١٩h.
.Alblγħ fy Alfrq byn Almðkr wAlmŵnθ، lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq d-:rmDAn ςbd AltwAb، AlnAŝr: mktbħ AlxAnjy - AlqAhrħ – mSr، AlTbςħ ١٩٩٦m _ -AlθAnyħ، ١٤١٧h.
.tAryx AlÂdb Alςrby، lkArl brwklmAn، Aljz' AlxAms، nqlh ǍlŶ Alςrbyħ d -rmDAn ςbd AltwAb، wrAjςh d. Alsyd yςqwb bkr، AlTbςħ AlθAnyħ، dAr AlmςArf bmSr.
AltbSrħ fy AlqrA'At Alsbς، lmky bn Âby TAlb Alqysy، tHqyq: d. mHmd--γwθ Alndwy، dAr Alslfyħ، AlTbςħ AlθAnyħ ١٤٠٢h.
AltbSrħ wAltðkrħ، Âbw mHmd AlSymry، tHqyq: d. ftHy ÂHmd mSTfy ςly̆-Aldyn، mrkz AlbHθ Alςlmy wǍHyA' AltrAθ AlǍslAmy، jAmςħ Âm -AlqrŶ، mkħ Almkrmħ، T ١، ١٤٠٢h.
AltbyAn fy ǍςrAb AlqrĀn Alςkbry، mTbwς bAsm ǍmlA' mA mn̆ bh-AlrHmn mn wjwh AlǍςrAb wAlqrA'At fy jmyς AlqrĀn، mSwrħ dAr -Alktb Alςlmyħ، byrwt، ١٣٩٩h.
'Altbyyn ςn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، lÂby AlbqA -،Alςkbry، tHqyq: Aldktwr ςbd AlrHmn Alςθymyn، mktbħ AlςbykAn ٢٠٠٠m - -AlryAD، AlTbςħ AlÂwlŶ، ١٤٢١h.
Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH ktAb Altshyl، Âbw HyAn AlÂndlsy، tHqyq: d. Hsn-'hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، wdAr knwz ǍŝbylyA، AlryAD. (ÂjzA mtςddħ).
،tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، Abn mAlk، tHqyq: mHmd kAml brkAt-.-dAr AlkAtb Alςrby، AlqAhrħ، h
AltSryH bmDmwn AltwDyH، xAld bn ςbd Allh AlÂzhry، tHqyq: d. ςbd--AlftAH bHyry ǍbrAhym، AlzhrA' llǍςlAm Alςrby، T١، ١٤١٨h.
tςlyq AlfrAŶd ςlŶ tshyl AlfwAŶd، lldmAmyny، tHqyq: d. mHmd ςbd-AlrHmn AlmfdŶ، byrwt، T/ AlÂwlŶ، ١٩٨٣m.
Altςlyqħ ςlŶ ktAb sybwyh، lÂby ςly̆ AlfArsy، tHqyq: d. ςwD bn Hmd -١٩٩٠m - -Alqwzy، mTbςħ AlÂmAnħ، AlqAhrħ، T ١، ١٤١٠h.
Altςlyqħ ςlŶ Almqrb، bhA' Aldyn bn AlnHAs، tHqyq: d. xyry ςbd AlrADy--ςbd AllTyf، mktbħ dAr AlzmAn، Almdynħ Almnwrħ، T ١، ١٤٢٦h.
Altfsyr AlbsyT، AlwAHdy، tHqyq mjmwςħ mn AlÂsAtðħ، ςmAdħ AlbHθ-،Alςlmy، jAmςħ AlǍmAm mHmd bn sςwd AlǍslAmyħ، AlryAD، T١ -١٤٣٠h.
tlxyS tAryx nysAbwr، lÂby ςbd Allh AlHAkm Abn Albyς، tlxyS: ÂHmd bn -:mHmd bn AlHsn bn ÂHmd Almςrwf bAlxlyfħ AlnysAbwry، AlnAŝr - ktAbxAnħ Abn synA – ThrAn، ςrb̆h ςn AlfArsyħ: d/ bhmn krymy ThrAn.
tmhyd AlqwAςd bŝrH tshyl AlfwAŶd، lnAĎr Aljyŝ، tHqyq: d. ςly mHmd -- -fAxr wzmlAŶh، dAr AlslAm، AlqAhrħ، AlTbςħ AlÂwlŶ، ١٤٢٨h ٢٠٠٧m.

،twjyh Allmç، Abn AlxbAz، tHqyq: d. fAyz zky dyAb، dAr AlslAm llTbAçħ- -AlqAhrħ T ٢، ١٤٢٨h.

twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyħ Abn mAlk، Hsn bn Âm qAsm- ،AlmrAdy، tHqyq: d. çbd AlrHmn çly slymAn، dAr Alfkr Alçrby، T ١ -١٤٢٨h.

– Altysyr fy AlqrA'At Alsbç، Âbw çmrw AldAny، çny btSHyHh Âwtw brtzl- – wÂçAdt Tbçh mktbħ AlmθnŶ ،-ĂstAnbwl – mTbçħ Aldwlħ ١٣٥٠h bγdAd.

،Aljml fy AlnHw، llzjAjy، tHqyq: d. çly twfyq AlHmd، mŵssħ AlrsAlħ - ١٩٩٦m - -byrwt، AlTbçħ AlxAmsħ، ١٤١٧h.

.Aljny AldAny fy Hrwf AlmçAny، Hsn bn Âm qAsm AlmrAdy، tHqyq: d- ،fxr Aldyn qbAwħ، wmHmd ndym fADl، mSwrħ dAr Alktb Alçlmyħ -byrwt، T١، ١٤١٣h.

HAŝyħ AlxDry çlŶ Abn çqyl، llçlAmħ AlfADl AlxDry، bdwn byAnAt -.

HAŝyħ AlSbAn çlŶ ŝrH AlÂŝmwny، mHmd bn çly AlSbAn AlŝAfçy، DbTh- ،wSHHh wxrj ŝwAhdh: ĂbrAhym ŝms Aldyn، dAr Alktb Alçlmyħ ١٩٩٧m - -byrwt، lbnAn AlTbçħ AlÂwlŶ، ١٤١٧h.

'HAŝyħ çbAdħ çlŶ ŝrH ŝðwr Alðhb، lAbn çbAdħ Alçdwy، mTbçħ dAr ĂHyA Alktb Alçrbyħ.

HAŝyħ ys çlŶ AltSryH، tHqyq: ÂHmd Alsyd syd ÂHmd، Almktbħ- Altwqyfyħ، AlqAhrħ.

،AlHjħ fy AlqrA'At Alsbç، lAbn xAlwyh، tHqyq: d. çbdAlçAl sAlm mkrm - T/ dAr Alŝrwq، byrwt، ١٩٧١m.

AlHjħ llqrA' Alsbçħ، Âbw çly AlfArsy، tHqyq: bdr Aldyn qhwjy، wbŝyr- -jwjAty، dAr AlmÂmwn، dmŝq، T٢، ١٤١٣h.

،AlHdwd fy çlm AlnHw، llbjAŶy AlÂbðy، tHqyq: njAħ Hsn çbd Allh nwly - ٢٠٠١m - -AlnAŝr: AljAmçħ AlĂslAmyħ bAlmdynħ Almnwrħ h.

Hrwf AlmçAny، lÂby AlqAsm AlzjAjy، tHqyq d. çly twfyq AlHmd، T - mŵssħ AlrsAlħ، bdwn tAryx.

xzAnħ AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb، çbd AlqAdr bn çmr AlbγdAdy، tHqyq- -çbd AlslAm hArwn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، T ٣، ١٤١٦h.

،xzAnħ AltrAθ = fhrs mxTwTAt، qAm bĂSdArh mrkz Almlk fySl bAlryAD - bdwn tAryx.

،AlxSAŶS، Abn jny، tHqyq mHmd çly AlnjAr، dAr Alktb AlmSryħ- AlqAhrħ.

Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn، Alsmyn AlHlby، tHqyq: d. ÂHmd- -mHmd AlxrAT، dAr Alqlm، dmŝq، T١، ١٤٠٦h.

dstwr AlçlmA' Âw jAmç Alçlwm fy ASTlAHAt Alfnwn، llqADy çbd Alnby- ،bn çbd Alrswl AlÂHmd nkry، çrb çbArAth AlfArsyħ: Hsn hAny fHS ،mnŝwrAt mHmd çly byDwn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn ٢٠٠٠m - -AlTbçħ AlÂwlŶ ١٤٢١h.

rSf AlmbAny fy ŝrH Hrwf AlmçAny llmAlqy، tHqyq: d. ÂHmd mHmd- -AlxrAT، dAr Alqlm، dmŝq، T٢،١٤٠٥h.

rwH AlmςAny fy tfsyr AlqrĀn AlςĎym wAlsbς AlmθAny، lŝhAb Aldyn- – AlÂlwsy، tHqyq: ςly ςbd AlbAry ςTyħ، AlnAŝr: dAr Alktb Alςlmyħ -byrwt، AlTbςħ: AlÂwlŶ، ١٤١٥h.
Alr̃wD AlbAsm fy trAjm ŝywx AlHAkm، lÂby AlTyb nAyf bn SlAH bn ςly- AlmnSwry، qdm lh Aldktwr sςd bn ςbd Allh AlHmyd، wAldktwr Hsn mHmd mqbwly AlÂhdl، wrAjςh wlxS ÂHkAmh Alŝyx Âbw AlHsn ،mSTfŶ bn ǍsmAςyl AlslymAny، AlnAŝr: dAr AlςASmħ llnŝr wAltwzyς - -AlryAD - Almmlkħ Alςrbyħ Alsςwdyħ، AlTbςħ: AlÂwlŶ، ١٤٣٢h ٢٠١١m.
،Alsbςħ، lAbn mjAhd، tHqyq: d. ŝwqy Dyf، dAr AlmςArf، AlqAhrħ، T٢- ١٩٨٠m.
،sr SnAςħ AlǍςrAb، lAbn jny، tHqyq: d. Hsn hndAwy، dAr Alqlm، T٢- -١٤١٣h.
syr ÂςlAm AlnblA'، lŝms Aldyn Alðhby، tHqyq: mjmwςħ mn AlmHqqyn - :bǍŝrAf Alŝyx ŝςyb AlÂrnAŵwT، AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ، AlTbςħ ١٩٨٥m - -AlθAlθħ، ١٤٠٥h.
ŝrH AlĀjrwmyħ، lǍbrAhym AllqAny، tHqyq: d. sςwd bn ςbd Alςzyz - ،Alxnyn، mTbwςAt ςmAdħ AlbHθ Alςlmy، jAmςħ AlǍmAm، AlryAD ٢٠١٧m - -١٤٣٨h.
ŝrH AlÂŝmwny ςlŶ Âlfyħ Abn mAlk، wbhAmŝh HAŝyħ AlSbAn، wmςh ŝrH- AlŝwAhd llςyny، dAr ǍHyA' Alktb Alςrbyħ، fySl ςysŶ AlbAby AlHlby.
ŝrH Âlfyħ Abn mAlk؛ lAbn ςqyl، wmςh ktAb mnHħ Aljlyl، Almktbħ - .AlςSryħ، byrwt، ١٤١١h – ١٩٩٠m
ŝrH Âlfyħ Abn mAlk، lAbn AlnAĎm: tHqyq. d. ςbd AlHmyd Alsyd mHmd - .ςbd AlHmyd. dAr Aljyl. byrwt Tbςħ ǍyrAn. bdwn tAryx
ŝrH Âlfyħ Abn mςT؛ lAbn AlqwAs، tHqyq: d. ςly mwsŶ Alŝwmly، mktbħ - Alxryjy، AlryAD، T، AlÂwlŶ، ١٤٠٥h – ١٩٨٥m.
ŝrH Altshyl، lAbn mAlk، tHqyq: ςbd AlrHmn Alsyd، wmHmd bdwy- -Almxtwn، dAr hjr، AlqAhrħ، T١، ١٤١٠h.
ŝrH jml AlzjAjy lAbn xrwf – tHqyq: d. slwŶ mHmd ςmr ςrb –jAmςħ Âm- .-AlqrŶ - mkħ Almkrmħ - AlTbςħ AlÂwlŶ - ١٤١٨h
ŝrH jml AlzjAjy lAbn ςSfwr AlǍŝbyly، tHqyq: d. SAHb Âbw jnAH، ςAlm- .-Alktb، byrwt، T١، ١٤١٩h
ŝrH AlHdwd AlnHwyħ، ljmAl Aldyn ÂHmd AlfAkhy، tHqyq: d. SAlH bn- ،Hsyn AlςAyd، jAmςħ AlǍmAm mHmd bn sςwd AlǍslAmyħ، bAlryAD ١٩٩٠m - -١٤١١h.
.ŝrH AlrDy ςlŶ kAfyħ Abn AlHAjb، lrDy Aldyn AlǍstrAbAðy، tHqyq: d - Hsn bn mHmd AlHfĎy، wd. yHyŶ bŝyr mSry، mTbwςAt jAmςħ – AlǍmAm mHmd bn sςwd AlǍslAmyħ bAlryAD، T، AlÂwlŶ، ١٤١٤h ١٩٩٣m.
ŝrH AlŝAfyħ، lljArbrdy، mjmwςħ AlŝAfyħ، ςAlm Alktb، byrwt، AlTbςħ - ١٩٨٤m - -AlθAlθħ، ١٤٠٤h.
،ŝrH AlŝAfyħ، lrDy Aldyn AlǍstrAbAðy، tHqyq mHmd nwr AlHsn - wmHmd AlzfzAf، wmHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd، mSwrħ dAr -Alktb Alςlymħ، byrwt،١٤٠٢h.

ŝrH AlŝAfyħ، lmSnf̃hA Abn AlHAjb، tHqyq: d. γAzy bn xlf Alçtyby، mktbħ - ٢٠٢١m - -Alrŝd، AlTbçħ AlÂwlŶ ١٤٤٢h.
ŝrH ŝðwr Alðhb، lljwjry، tHqyq: d. nwAf bn jzA' AlHArθy، mTbwçAt - çmAdħ AlbHθ Alçlmy، bAljAmçħ AlĂslAmyħ bAlmdynħ Almnwrħ، T -١، ١٤٢٤h.
ŝrH ŝðwr Alðhb fy mçrfħ klAm Alçrb، lAbn hŝAm، tHqyq: AlfAxwry، dAr- Aljyl، byrwt، T ١، ١٩٨٨m. wTbçħ ÂxrŶ btHqyq Alŝyx mHmd mHyy
ŝrH çmdħ AlHAfĎ wçdħ AllAfĎ، lAbn mAlk، tHqyq: ÂHmd bn ĂbrAhym- -Almγyny، Almktbħ AlĂslAmyħ، T١، ١٤٣٠ h.
ŝrH qTr AlndŶ wbl AlSdŶ، lAbn hŝAm، tHqyq: Alŝyx mHmd mHyy Aldyn- çbd AlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، ٢٠٠٧m.
ŝrH AlkAfyħ، lAbn AlHAjb، tHqyq: jmAl mxymr، nŝr nzAr AlbAz، mkħ - -Almkrmħ، ١٤١٨h.
،ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ، lAbn mAlk، tHqyq: d. çbd Almnçm ÂHmd hrydy- ،mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، jAmçh Âm AlqrŶ -mkħ Almkrmħ، wdAr AlmÂmwn، dmŝq، T٢، ١٤٠٢h.
.ŝrH ktAb AlHdwd fy AlnHw، lçbd Allh bn ÂHmd AlfAkhy، tHqyq: d :Almtwly rmDAn ÂHmd Aldmyry، mktbħ whbħ – AlqAhrħ، AlTbçħ ١٩٩٣m - -AlθAnyħ، ١٤١٤ h.
،ŝrH ktAb sybwyh، llsyrAfy، tHqyq: d. rmDAn çbd AltwAb، wmçh Āxrwn - ،mTbçħ dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ bAlqAhrħ، AlTbçħ AlθAnyħ ،٢٠٠٩m. wTbçħ ÂxrŶ، btHqyq: ÂHmd Hsn mhdly، wçly syd çly - -١٤٣٠h dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn. AlTbçħ: AlÂwlŶ، ٢٠٠٨m.
،ŝrH AlmfSl، lAbn yçyŝ، dAr AlTbAçħ Almnyryħ، mSwrħ çAlm Alktb- byrwt.
ŝrH Almqdmħ Aljzwlyħ Alkbyr، lÂby çly̆ Alŝlwbyn، tHqyq: d. trky bn shw- ١٩٩٣m - -Alçtyby، mTbçħ Alrŝd، AlryAD، ١٤٢٣h.
ŝrH Almkwdy çlŶ AlÂlfyħ، mTbçħ mSTfŶ AlHlby. AlTbçħ AlθAlθħ - (١٩٥٤m – -١٣٧٤h).
ŝfA' Alçlyl fy ĂyDAH Altshyl llslsylŶ. tHqyq. d/ Alŝryf çbd Allh AlHsyny - AlbrkAtŶ. T / Almktbħ AlfySlyħ bmkħ Almkrmħ AlTbçħ AlÂwlŶ ١٩٨٦m – -١٤٠٦h.
:ŝwAhd AltwDyH wAltSHyH lmŝklAt AljAmç AlSHyH، lAbn mAlk، tHqyq- -mHmd fŵAd çbd AlbAqy، mSwrħ çAlm Alktb، byrwt، T٣، ١٤٠٣h.
،TbqAt AlŝAfçyħ AlkbrŶ، ltAj Aldyn çbd AlwhAb bn tqy Aldyn Alsbky - ،tHqyq: d. mHmwd mHmd AlTnAHy، d. çbd AlftAH mHmd AlHlw AlnAŝr: hjr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç، AlTbçħ: AlθAnyħ، ١٤١٣h.
،TbqAt AlŝAfçyħ، lAbn qADy ŝhbħ، tHqyq: d. AlHAfĎ çbd AlçĎym xAn- -mSwrħ çAlm Alktb، byrwt، T١، ١٤٠٧h.
çdħ AlsAlk ĂlŶ tHqyq ÂwDH AlmsAlk، llŝyx mHmd mHyy Aldyn çbd- AlHmyd، bhAmŝ ÂwDH AlmsAlk، Almktbħ AlçSryħ، byrwt.
Alçqd Almðhb fy TbqAt Hmlħ Almðhb، lAbn Almlqn، tHqyq: Âymn nSr - ،AlÂzhry، wsyd mhny، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn ١٩٩٧m - -AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٤١٧h.

‹ςll AlnHw‹ lÂby AlHsn AlwrAq‹ tHqyq: Aldktwr mHmd jAsm Aldrwyŝ- ١٩٩٩m - -mktbħ Alrŝd‹ AlryAD‹ AlTbςħ AlÂwlŶ‹ ١٤٢٠h.
AlfSwl Alxmswn‹ lAbn mςTy‹ tHqyq: d. mHmwd AlTnAHy‹ mTbςħ ςysŶ - AlbAby AlHlby‹ bmSr.
fhrs AlxzAnħ Altymwryħ‹ Aljz' AlÂwl: Altfsyr‹ mTbςħ dAr Alktb - ١٩٤٨m - -AlmSryħ ١٣٦٧h.
AlkAfyħ‹ lAbn AlHAjb‹ mς ŝrHhA llrDy AlĂstrAbAðy‹ tHqyq: d. ςbd AlςAl- -sAlm mkrm‹ ςAlm Alktb‹ AlqAhrħ‹ T١‹ ١٤٢١h.
‹AlktAb‹ lsybwyh‹ tHqyq: Â. ςbd AlslAm mHmd hArwn‹ mSwrħ dAr Aljyl- byrwt‹ T١.
.AlktAb AlmxtAr fy mςAny qrA'At Âhl AlÂmSAr‹ lAbn Ădrys‹ tHqyq: d - ςbd Alςzyz Aljhny‹ mktbħ Alrŝd‹ AlryAD‹ ٢٠١٥m.
AlkŝAf‹ llzmxŝry‹ mSwrħ dAr Almςrfħ‹ byrwt-.
‹(-١٣٦٠h) ‹kŝf AlĎnwn ςn ÂsAmy Alktb wAlfnwn‹ lHAjŶ xlyfħ‹ ĂsTnbwl- (-١٤١٠h) ‹mSwrħ dAr Alfkr‹ byrwt.
Abn kysAn AlnHwy‹ lmHmd bn Hmwd AldςjAny‹ rsAlħ mAjstyr bjAmςħ - ١٩٩٧m - -Almlk ςbd Alςzyz bjdħ‹ ١٣٩٨h.
-AllAmAt‹ llzjAjy‹ tHqyq: mAzn AlmbArk‹ dAr SAdr‹ byrwt‹ ١٤١٢h -.
.AllbAb fy ςll AlbnA' wAlĂςrAb‹ llςkbry‹ tHqyq: γAzy mxtAr TlymAt‹ wd- ςbd Allh nbhAn‹ mrkz jmςħ AlmAjd‹ dby‹ wdAr Alfkr‹ dmŝq‹ wdAr -Alfkr AlmςASr‹ byrwt‹ T٢‹ ١٤٢٢h.
AllbAb fy ςlwm AlktAb‹ lAbn ςAdl Aldmŝqy – tHqyq: ςAdl ÂHmd ςbd- Almwjwd‹ wςly mHmd mςwD - T/ dAr Alktb Alςlmyħ - byrwt - AlÂwlŶ ١٩٩٨m - – ١٤١٩h.
lsAn Alςrb‹ lAbn mnĎwr‹ dAr SAdr‹ byrwt‹ T٣-.
AllmHħ fy ŝrH AlmlHħ‹ lmHmd bn AlSAŶγ‹ tHqyq: ĂbrAhym bn sAlm - ‹AlSAςdy‹ AlnAŝr: ςmAdħ AlbHθ Alςlmy bAljAmςħ AlĂslAmyħ ‹Almdynħ Almnwrħ‹ Almmlkħ Alςrbyħ Alsςwdyħ‹ AlTbςħ: AlÂwlŶ ٢٠٠٤m- -١٤٢٤h.
Allmς fy Alςrbyħ‹ lAbn jny‹ tHqyq: HAmd Almŵmn‹ ςAlm Alktb‹ wmktbħ- AlnhDħ Alςrbyħ‹ byrwt‹ T٢‹ ١٤٠٥h.
‹AlmbswT fy AlqrA'At Alςŝr‹ lAbn mhrAn‹ tHqyq: sbyς Hmzħ HAkmy - ‹dAr Alqblħ llθqAfħ AlĂslAmyħ‹ jdħ‹ wmŵssħ ςlwm AlqrĀn‹ byrwt -١٤٠٨h.
‹mjAz AlqrĀn‹ lÂby ςbydħ mςmr bn Almθny‹ tHqyq: d. mHmd fŵAd szkyn- mktbħ AlxAnjy‹ AlqAhrħ.
'AlmHSwl fy AlnHw‹ tÂlyf: d. Âymn Alsyd bywmy Aljndy‹ mktbħ zhrA - Alŝrq‹ AlqAhrħ‹ T ١‹ ٢٠١٦m.
mxtSr Almðkr wAlmŵnθ‹ llmfDl bn slmħ‹ Hqqh wqdّm lh d. rmDAn ςbd- AltwAb‹ Alŝrkħ AlmSryħ llTbAςħ wAlnŝr‹ AlqAhrħ‹ ١٩٧٢m.
mxtSr AlnHw‹ lAbn sςdAn Alkwfy‹ tHqyq: d. Hsyn ÂHmd bw ςbAs‹ bHθ - ‹mnŝwr bHwlyAt AlĀdAb wAlςlwm AlAjtmAςyħ‹ jAmςħ Alkwyt ٢٠٠٥m - -AlHwlyħ AlsAdsħ wAlςŝrwn‹ ١٤٢٦h.
Almðkr wAlmŵnθ‹ lÂby bkr bn AlÂnbAry‹ tHqyq: d. TArq ςbd ςwn - AljnAby‹ bγdAd ١٩٧٨m.

Almðkr wAlmŵnθ، lAbn Altstry AlkAtb، tHqyq: d. ÂHmd ςbd Almjyd- - -hrydy، AlnAŝr mktbħ AlxAnjy bAlqAhrħ، AlTbςħ AlÂwlŶ، ١٤٠٣h ١٩٨٣m.
Almðkr wAlmŵnθ، lÂby HAtm AlsjstAny، tHqyq: d. ĂbrAhym - ،AlsAmrAŶy، bHθ mstl mn mjlħ rsAlħ AlĂslAm bbγdAd، Alςdd ٧، ٨ snħ ١٩٦٩m.
،Almðkr wAlmŵnθ lAbn fArs، Hqqh wqdm lh d. rmDAn ςbd AltwAb - mktbħ AlxAnjy، ١٩٦٩m.
Almðkr wAlmŵnθ، llfrA'، Hqqh wqdm lh d. rmDAn ςbd AltwAb، mktbħ - dAr AltrAθ، AlqAhrħ ١٩٧٥m.
-Almrtjl fy ŝrH Aljml، lAbn AlxŝAb، tHqyq: ςly Hydr، dmŝq، ١٣٩٢h -.
،AlmsAςd ςly tshyl AlfwAŶd، lAbn ςqyl، tHqyq: d. mHmd kAml brkAt- ،mrkz ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، jAmςħ Âm AlqrŶ، mkħ Almkrmħ، T٢ -١٤٢٢h.
mŝkl ĂςrAb AlqrĀn، lmky bn Âby TAlb Alqysy، tHqyq: yAsyn mHmd- -AlswAs، dAr AlymAmħ، dmŝq، T٣، ١٤٢٣h.
mςAny AlqrĀn llÂxfŝ-tHqyq d. ςbd AlÂmyr Alwrd-ςAlm Alktb-byrwt-- AlÂwlŶ-١٩٨٥m.
mςAny AlqrĀn llfrA'، tHqyq: ςbd AlftAH ŝlby-dAr Alktb wAlwθAŶq- ٢٠٠٢m--Alqwmyħ-AlθAlθħ-١٤٢٢h.
mςjm AlÂdbA' = ĂrŝAd AlÂryb ĂlŶ mςrfħ AlÂdyb، lŝhAb Aldyn Âby ςbd - ،Allh yAqwt bn ςbd Allh Alrwmy AlHmwy، tHqyq: ĂHsAn ςbAs ١٩٩٣m - -AlnAŝr: dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، AlTbςħ AlÂwlŶ، ١٤١٤h.
mςjm AlbldAn، lyAqwt AlHmwy، dAr SAdr، byrwt، ١٩٩٥m -.
-mςjm Almŵlfyn، lςmr rDA kHAlħ، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، T١، ١٤١٤h-.
،mγny Allbyb ςn ktb AlÂςAryb، lAbn hŝAm، tHqyq: d. mAzn AlmbArk- wmHmd ςly Hmd Allh، dAr Alfkr، byrwt، T٥، ١٩٧٩m، wtHqyq Alŝyx ،mHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd، Almktbħ AlςSryħ، SydA، byrwt ٢٠١٣m - -١٤٣٤h.
AlmfSl fy Snςħ AlĂςrAb، llzmxŝry، tHqyq mHmd ςz Aldyn Alsςydy، dAr- -ĂHyA' Alςlwm، byrwt، T١، ١٤١٠h.
AlmqASd AlŝAfyħ llŝATby، tHqyq: mjmwςħ mn AlmHqqyn، mςhd- AlbHwθ Alςlmyħ wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmςħ Âm AlqrŶ - mkħ ٢٠٠٧m - -Almkrmħ، T: AlÂwlŶ، ١٤٢٨ h.
AlmqtSd fy ŝrH AlĂyDAH، lςbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq: d. kAĎm bHr- AlmrjAn، dAr Alr ŝyd، AlςrAq، ١٩٨٢m.
AlmqtDb، llmbrd، tHqyq: Alŝyx mHmd ςbd AlxAlq ςDymħ، mSwrħ ςAlm- Alktb، byrwt.
mqdmħ fy AlnHw، lxlf bn HyAn AlÂHmr AlbSry، tHqyq: ςz Aldyn - Altnwxy، mTbwςAt mdyryħ ĂHyA' AltrAθ Alqdym، bwzArħ AlθqAfħ ١٩٦١m - -wAlĂrŝAd Alqwmy، dmŝq، ١٣٨١h.
Almqrb، lAbn ςSfwr، tHqyq: ςAdl ÂHmd ςbd Almwjwd، wςly mHmd- -mςwD، dAr Alktb Alςlmyħ، byrwt، T١، ١٤١٨h.
mςAny AlHrwf، llrmAny، tHqyq: d. ςbd AlftAH ĂsmAςyl ŝlby، T، nhDħ - mSr، bdwn tAryx.

mςAny AlHrwf، llzjAjy، Hqqh wqdm lh d. ςly twfyq AlHmd، T، mŵssħ - AlrsAlħ، dAr AlÂml.
،AlmnSf ŝrH ktAb tSryf AlmAzny، lAbn jny، tHqyq: ĂbrAhym mSTfŶ- -wςbd Allh Âmyn، mTbςħ mSTfŶ AlbAby AlHlby، T١، ١٣٧٣h.
،ntAŶj Alfkr، lÂby AlqAsm Alshyly، tHqyq: ςAdl ÂHmd ςbd Almwjwd- -wςly mHmd mςwD، dAr Alktb Alςlmyħ، byrwt، T١، ١٤١٢h.
nkθ AlhmyAn fy nkt Alςmyan، lSlAH Aldyn xlyl bn Âybk AlSfdy، ςlq ςlyh - ،wwDς HwAŝyh: mSTfŶ ςbd AlqAdr ςTA، AlnAŝr: dAr Alktb Alςlmyħ ٢٠٠٧m - -byrwt – lbnAn، AlTbςħ: AlÂwlŶ، ١٤٢٨h.
hdyħ AlςArfyn fy ÂsmA' Almŵlfyn wĀθAr AlmSnfyn، lĂsmAςyl bAŝA- .-mSwrħ dAr Alfkr، byrwt، T١، ١٤٢٢h .-AlbγdAdy، ĂsTnbwl، ١٣٦٠h
،hmς AlhwAmς fy ŝrH jmς AljwAmς، llsywTy، tHqyq: ÂHmd ŝms Aldyn - mnŝwrAt mHmd ςly byDwn، dAr Alktb Alςlmyħ، byrwt، lbnAn، AlTbςħ ١٩٩٨m - -AlÂwlŶ ١٤١٨h.
AlwAfy bAlwfyAt، llSfdy، tHqyq: ÂHmd AlÂrnAŵwT، wtrky mSTfy، dAr- -ĂHyA' AltrAθ Alςrby، byrwt، T١، ١٤٢٠h.

***